

**تحيين مؤلف تنزيل القانون رقم
43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة**

2025/9/01

**إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس المغرب
حاصل على الإجازة جامعة
القرويين فاس المغرب**

عن المؤلف

مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، ساهم بشكل كبير في تطوير القضاء المغربي وإثراء المكتبة الوطنية من خلال مؤلفاته القانونية القيمة . حيث قدم العديد من الأعمال التي تعزز الاجتهاد القضائي وتدعم البحث القانوني في المغرب . من أبرز إسهاماته:

- مؤلفات قانونية متخصصة :ألف علاوي العديد من الكتب التي تتناول قضايا قانونية مهمة، مثل:
- مدونة العمل القضائي المغربي، التي تُعد مرجعًا أساسيًا لفهم التنظيم القضائي وآليات العمل في المحاكم المغربية.
- الاجتهاد القضائي في طلب إعادة النظر ومسطرة المراجعة، الذي يركز على إجراءات المراجعة القضائية ودورها في تحقيق العدالة.
- الاجتهاد القضائي في طلب المقاصة، الذي يناقش مسألة المقاصة القانونية وتطبيقاتها العملية.
- ما جرى عليه عمل محكمة النقض، الذي يوثق قرارات محكمة النقض ويحلل عملها، مما يساهم في توحيد الاجتهاد القضائي.
- الاجتهاد القضائي في التنزيل والوصية الواجبة، الذي يعالج قضايا الميراث والوصايا في السياق القانوني المغربي.

• إثراء المكتبة القانونية : هذه المؤلفات، التي تُعد جزءًا من إنتاجه الفكري، أثرت المكتبة الوطنية بمراجع قانونية دقيقة ومحدثة، تدعم الباحثين والقضاة والمحامين في فهم التشريعات والاجتهادات القضائية. كما أن توفر هذه الكتب بصيغة PDF عبر منصات مثل foulabook.com و ktabpdf.com يسهل الوصول إليها، مما يعزز نشر المعرفة القانونية.

• تعزيز التنظيم القضائي : بصفته مستشارًا بمحكمة الاستئناف بفاس، يساهم علاوي في تطبيق القانون ومراقبة حسن سير العمل القضائي، وهو ما يتماشى مع الإصلاحات القضائية في المغرب، خاصة بعد صدور القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي.

• خلفية أكاديمية قوية : حاصل على إجازة من كلية الشريعة بفاس، مما يمنحه أساسًا متينة في القانون الشرعي والمدني، وهو ما ينعكس في جودة مؤلفاته التي تجمع بين النظرية والتطبيق العملي.

من خلال هذه الجهود، يُعد مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، ركيزة أساسية في تعزيز الثقافة القانونية وتطوير المنظومة القضائية المغربية، حيث تساهم أعماله في توحيد الاجتهاد القضائي وتوفير أدوات معرفية تدعم العدالة والشفافية في المحاكم

.....

السيرة الذاتية لمصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
المستشار مصطفى علاوي هو قاضٍ مغربي يشغل منصب مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، المغرب. وهو شخصية بارزة في المجال القضائي المغربي، اشتهر بإسهاماته العلمية والقانونية من خلال العديد من المؤلفات والدراسات القضائية. فيما يلي ملخص لسيرته الذاتية بناءً على المعلومات المتوفرة: السيرة المهنية:

- المنصب الحالي: مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، المغرب.
- يُعتبر من القضاة البارزين في المنظومة القضائية المغربية، حيث يساهم في

تطوير الفكر القضائي من خلال أعماله الأكاديمية والعملية.
المؤلفات والإسهامات العلمية:المستشار مصطفى علاوي له إسهامات كبيرة في
مجال القانون والاجتهاد القضائي، حيث أصدر العديد من المؤلفات التي تُعدّ مرجعاً
هاماً في القانون المغربي. من أبرز أعماله:

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (من 1 إلى 28 ، وهي سلسلة شاملة
توثق الأحكام والاجتهادات القضائية في المغرب.
- إثبات الالتزامات والبراءة منها والعقود المسماة) مؤلفان منفصلان يتناولان هذا
الموضوع. (
- التشريعات الوطنية المغربية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
- الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً:
- عقد البيع.
- المسؤولية عن عمل الغير.
- تعارض المصالح في القانون المغربي.
- النيابة في القانون المغربي.
- سلسلة نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس، وهي دراسة
تهتم بتحليل قرارات المحكمة العليا.
- الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية.
- الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة.
- الاجتهاد القضائي في الوثيقة.
- عرض الوكالة.
- التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية.
- تصحيح وإبطال الأحكام القضائية المغربية.
- وسائل الإثبات في التشريع المغربي.
- ملحق تعليم أساسيات اللغتين العربية والفرنسية.
- ملحق التراث اللامادي للمملكة المغربية.
- الإسهامات الأخرى:
- يُعتبر المستشار مصطفى علاوي من الشخصيات التي ساهمت في توثيق وتطوير
الفكر القانوني المغربي، من خلال دراساته التي تغطي مجالات متعددة مثل القانون
المدني، الإجراءات القضائية، حقوق الإنسان، والتراث القانوني المغربي.
- أعماله تُستخدم كمراجع أساسية للقضاة والمحامين والباحثين في القانون بالمغرب.

ملاحظات:

• لا تتوفر معلومات تفصيلية عن حياته الشخصية (مثل تاريخ الميلاد أو المؤهلات الأكاديمية) في المصادر المتاحة.

• يُنصح بالرجوع إلى المصادر الرسمية مثل موقع وزارة العدل المغربية أو المحكمة الاستئنافية بفاس للحصول على تفاصيل إضافية إذا لزم الأمر. إذا كنت بحاجة إلى تفاصيل إضافية أو تحليل لبعض مؤلفاته، يُرجى إخباري! تفاصيل عن مؤلفاته

المستشار مصطفى علاوي، مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، له إسهامات علمية بارزة في المجال القانوني من خلال مؤلفاته التي تُعدّ مراجع أساسية في القانون المغربي. فيما يلي تفاصيل عن أبرز مؤلفاته بناءً على المعلومات المتوفرة، مع التركيز على طبيعة هذه الأعمال وأهميتها. 1: سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية (المغربية) من 1 إلى 28

• الوصف: سلسلة شاملة تتكون من 20 جزءاً، تهدف إلى توثيق الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم المغربية، خاصة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف. المحتوى: تغطي هذه السلسلة مجموعة واسعة من القضايا القانونية في القانون المدني، التجاري، الجنائي، والإداري، مع تحليل الأحكام وتفسيرها. الأهمية: تُعتبر مرجعاً أساسياً للقضاة والمحامين والباحثين، حيث توفر رؤية دقيقة لتطور الفكر القضائي المغربي وتساعد في فهم تطبيق القوانين في الحالات العملية. 2. إثبات الالتزامات والبراءة منها والعقود المسماة

• الوصف: مؤلفان منفصلان يركزان على قواعد إثبات الالتزامات القانونية والعقود المسماة (مثل عقد البيع، الإيجار، والوكالة) في التشريع المغربي. المحتوى:

• يناقش الجزء الأول وسائل الإثبات القانونية (كالوثائق، الشهادات، والقرائن) وكيفية تطبيقها في النزاعات القضائية.

• يتناول الجزء الثاني تفاصيل العقود المسماة، مع التركيز على شروطها القانونية وآثارها.

• الأهمية: هذه الأعمال تُستخدم كمرجع أكاديمي وعملي في دراسة القانون المدني المغربي، خاصة في سياق مدونة الالتزامات والعقود.

3. التشريعات الوطنية المغربية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان

• الوصف: كتاب يركز على العلاقة بين التشريعات المغربية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

• المحتوى: يتناول توافق القوانين المغربية مع الاتفاقيات الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات التي صادق عليها المغرب، مع تحليل تطبيق هذه المبادئ في القضاء.

• الأهمية: يُعد مرجعًا هامًا لفهم التزامات المغرب الدولية وتأثيرها على النظام القانوني الداخلي.

4. الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقًا وتصحيحًا

• الوصف: سلسلة من الأعمال التي تغطي موضوعات قانونية محددة، منها:

• عقد البيع: يتناول الأحكام القانونية المتعلقة بعقد البيع في القانون المغربي، مع التركيز على شروطه وآثاره.

• المسؤولية عن عمل الغير: يناقش المسؤولية القانونية الناشئة عن أفعال الغير (مثل مسؤولية الأب عن أفعال أبنائه أو صاحب العمل عن موظفيه.)

• تعارض المصالح في القانون المغربي: يركز على القواعد التي تنظم تضارب المصالح في العقود والمعاملات.

• النيابة في القانون المغربي: يتناول الأحكام القانونية المتعلقة بالوكالة والنيابة.

• الأهمية: هذه الأعمال تقدم تحليلًا دقيقًا لموضوعات قانونية أساسية، مما يجعلها أداة مهمة للقضاة والمحامين في معالجة القضايا.

5. سلسلة نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس

• الوصف: دراسة تحليلية تركز على قرارات محكمة النقض التي نقضت أحكامًا صادرة عن محكمة الاستئناف بفاس.

• المحتوى: يتضمن تحليلًا للأسباب القانونية التي استندت إليها محكمة النقض في نقض الأحكام، مع التركيز على الأخطاء القانونية أو الإجرائية.

• الأهمية: يساعد هذا العمل القضاة والمحامين على فهم الأسس القانونية التي تؤدي إلى نقض الأحكام، مما يعزز جودة الأحكام القضائية.

6. الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية

• الوصف: كتاب يقدم شرحًا موجزًا ومبسطًا للقواعد القانونية والقضائية في المغرب.

• المحتوى: يركز على تطبيق القوانين في الممارسة القضائية، مع أمثلة عملية.

• الأهمية: يُستخدم كمدخل للطلاب والباحثين الجدد في القانون، وكذلك كمرجع سريع للممارسين.

7. الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة

• الوصف: دراسة متخصصة تتناول الأحكام القضائية المتعلقة بالنفقة في القانون

المغربي، خاصة في إطار مدونة الأسرة.

- المحتوى: يحلل القرارات القضائية المتعلقة بنفقة الزوجة، الأبناء، أو الأقارب، مع التركيز على التطورات القانونية والاجتهادية.
- الأهمية: مرجع أساسي للقضايا الأسرية، خاصة في ظل الإصلاحات التي شهدتها مدونة الأسرة.

8. الاجتهاد القضائي في الوثيقة

- الوصف: كتاب يركز على دور الوثائق كوسيلة إثبات في النزاعات القضائية.
 - المحتوى: يناقش شروط صحة الوثائق، أنواعها (رسمية وعرفية)، وتطبيقاتها في القضاء المغربي.
 - الأهمية: يساعد في فهم كيفية استخدام الوثائق كأداة إثبات في المحاكم.
- #### 9. عرض الوكالة

- الوصف: دراسة قانونية حول عقد الوكالة في القانون المغربي.
- المحتوى: يتناول شروط عقد الوكالة، حقوق وواجبات الوكيل والموكل، وتطبيقاته القضائية.

- الأهمية: مرجع مهم في القانون المدني والتجاري.

10. التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية

- الوصف: كتاب يشرح النظام السياسي والقانوني للمملكة المغربية.
 - المحتوى: يركز على النظام الملكي، الدستور، والمؤسسات السيادية.
 - الأهمية: يُستخدم كمرجع لفهم الهيكلية القانونية والسياسية للمغرب.
- #### 11. تصحيح وإبطال الأحكام القضائية المغربية
- الوصف: دراسة تتناول آليات تصحيح الأخطاء في الأحكام القضائية أو إبطالها.
 - المحتوى: يناقش الإجراءات القانونية للطعن في الأحكام وتصحيح الأخطاء المادية أو القانونية.

- الأهمية: مرجع أساسي للقضاة والمحامين في فهم إجراءات الطعن.

12. وسائل الإثبات في التشريع المغربي

- الوصف: كتاب يركز على وسائل الإثبات القانونية في القانون المغربي.
- المحتوى: يتناول الوثائق، الشهادات، القرائن، والاعترافات، مع أمثلة من الاجتهاد القضائي.

- الأهمية: يُستخدم في الدراسات القانونية والممارسة القضائية.

13. ملحق تعليم أساسيات اللغتين العربية والفرنسية

- الوصف :عمل تعليمي يهدف إلى تعزيز مهارات اللغة العربية والفرنسية في السياق القانوني.
- المحتوى :يركز على المصطلحات القانونية واستخدامها في الوثائق والأحكام.
- الأهمية :أداة مساعدة للقضاة والمحامين الذين يتعاملون مع النصوص القانونية بلغتين.

14. ملحق التراث اللامادي للمملكة المغربية

- الوصف :دراسة توثق التراث اللامادي المغربي من منظور قانوني وثقافي.
- المحتوى :يتناول العادات والتقاليد المغربية ذات الأهمية القانونية، مثل العرف في القضايا الأسرية.
- الأهمية :يساهم في ربط التراث الثقافي بالتشريعات القانونية.
- ملاحظات عامة:
- الأسلوب :تتميز مؤلفات المستشار مصطفى علاوي بالدقة والتحليل العميق، مع التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية للقانون.
- التأثير :هذه الأعمال تُستخدم على نطاق واسع في الأوساط القضائية والأكاديمية في المغرب، وتُعد مرجعاً لفهم الاجتهاد القضائي وتطبيق القوانين.
- التوفر :بعض هذه المؤلفات متاحة في المكتبات القانونية أو المؤسسات القضائية، وقد يتم توزيعها من خلال دور نشر متخصصة في القانون بالمغرب.

الرئيسية لمصطفى علاوي

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية :توثيق للأحكام القضائية المغربية.
- إثبات الالتزامات والعقود المسماة :دراسة لقواعد الإثبات والعقود.
- التشريعات الوطنية وحقوق الإنسان :تحليل للتوافق مع المعايير الدولية.
- الأساسيات في المناحي القانونية :تغطي موضوعات مثل عقد البيع والمسؤولية.
- الاجتهاد القضائي في النفقة :تركيز على القضايا الأسرية.
- نظرة عامة لمصطفى علاوي، مستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، له مجموعة واسعة من المؤلفات التي تركز على القانون المغربي، خاصة في مجالات الاجتهادات القضائية، العقود، وحقوق الإنسان. أعماله تُعتبر مرجعاً هاماً للقضاة والمحامين، حيث توفر تحليلاً دقيقاً وتوثيقاً للتطبيقات القانونية. الأهمية والتأثير تساعد مؤلفاته في فهم تطور الفكر القضائي المغربي وتطبيق القوانين في الحالات العملية، مع التركيز على القضايا المعاصرة مثل جرائم غسل الأموال والنفقة. مصادر

إضافية للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى:

• موقع دروس القانون

• مكتبة نور

ملاحظات تفصيلية حول مؤلفات مصطفى علاوي مقدمة مصطفى علاوي، مستشار محكمة الاستئناف بفاس، يُعد من الشخصيات البارزة في المجال القضائي المغربي، حيث ساهم من خلال مؤلفاته في توثيق وتطوير الفكر القانوني. تتميز أعماله بالتركيز على الاجتهادات القضائية، القوانين المدنية، وحقوق الإنسان، مما يجعلها أدوات أساسية للممارسين القانونيين والباحثين. فيما يلي تفاصيل شاملة عن مؤلفاته بناءً على المصادر المتاحة حتى يوليو 2025. قائمة المؤلفات

وتفاصيلها تغطي مؤلفات مصطفى علاوي مجموعة واسعة من الموضوعات

القانونية، ويمكن تصنيفها كالتالي. 1: الأعمال المتعلقة بالاجتهادات القضائية

• سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (من 1 إلى: 20)

• الوصف: سلسلة شاملة تتكون من 20 جزءاً، تهدف إلى توثيق الاجتهادات

القضائية الصادرة عن المحاكم المغربية، خاصة محكمة النقض ومحاكم الاستئناف.

• المحتوى: تغطي مجموعة واسعة من القضايا في القانون المدني، التجاري،

الجنائي، والإداري، مع تحليل الأحكام وتفسيرها.

• الأهمية: تُعتبر مرجعاً أساسياً للقضاة والمحامين والباحثين، حيث توفر رؤية دقيقة

لتطور الفكر القضائي المغربي.

• سلسلة نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس:

• الوصف: دراسة تحليلية تركز على قرارات محكمة النقض التي نقضت أحكاماً

صادرة عن محكمة الاستئناف بفاس.

• المحتوى: يتضمن تحليلاً للأسباب القانونية التي استندت إليها محكمة النقض، مع

التركيز على الأخطاء القانونية أو الإجرائية.

• الأهمية: يساعد القضاة والمحامين على فهم الأسس القانونية لنقض الأحكام، مما

يعزز جودة الأحكام القضائية.

• مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في اختصاص أقسام الجرائم المالية وجرائم

غسل الأموال:

• الوصف: يركز على الاجتهادات المتعلقة بجرائم مالية وغسل الأموال.

• المحتوى: يناقش إحداث أقسام الجرائم المالية بمحكمة الاستئناف كخطوة

لمحاربة الفساد، مع تحليل القرارات القضائية.

• الأهمية: يعكس اهتماماً بالقضايا المعاصرة ودور القضاء في تعزيز الحكامة

الاقتصادية.

- مؤلف الاجتهاد القضائي المغربي في الغرفة الجنحية بمحكمة الاستئناف :
- الوصف :يتناول أعمال الغرفة الجنحية وأحكامها.
- المحتوى :يشرح تركيب الغرفة) الرئيس، المستشارون، ممثل النيابة)ويناقش القرارات المتعلقة بالجنح.
- الأهمية :مرجع لفهم إجراءات المحاكمات الجنحية.
- 2. الأعمال المتعلقة بالقانون المدني والعقود
- إثبات الالتزامات والبراءة منها والعقود المسماة:
- الوصف :مؤلفان منفصلان يركزان على قواعد إثبات الالتزامات والعقود المسماة (مثل عقد البيع، الإيجار.)
- المحتوى :يناقش وسائل الإثبات) الوثائق، الشهادات (وشروط العقود وآثارها.
- الأهمية :مرجع أساسي في القانون المدني، خاصة في سياق مدونة الالتزامات والعقود.
- البراءة من الالتزامات:
- الوصف :كتاب مستقل يركز على كيفية الإفراج عن الالتزامات.
- المحتوى :يتناول القواعد القانونية للبراءة، مثل الدفع، التنازل، والإطفاء.
- الأهمية :يساعد في فهم آليات إنهاء الالتزامات القانونية.
- الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي في ظل الاستقرار توثيقاً وتصحيحاً:
- الوصف :سلسلة تغطي موضوعات مثل عقد البيع، المسؤولية عن عمل الغير، تعارض المصالح، والنيابة.
- المحتوى :كل جزء يركز على مفهوم قانوني محدد، مع تحليل تطبيقاته العملية.
- الأهمية :تقدم أدوات عملية للقضاة والمحامين في معالجة القضايا.
- الاجتهاد القضائي في طلب المقاصة:
- الوصف :دراسة عن مفهوم المقاصة في القانون المغربي.
- المحتوى :يناقش شروط طلب المقاصة وتطبيقاتها القضائية.
- الأهمية :يوفر فهماً لآليات تسوية الديون.
- الاجتهاد القضائي المغربي في ضوابط تكييف المتابعة) ج 1 و ج: 2)
- الوصف :يتناول تصنيف الجرائم وإجراءات المتابعة.
- المحتوى :يحلل القرارات القضائية المتعلقة بتكييف الجرائم وفق القوانين المغربية.
- الأهمية :مرجع للقضاة في التعامل مع القضايا الجنائية.
- 3. الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان والنظام القانوني

- التشريعات الوطنية المغربية والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان:
- الوصف: يركز على العلاقة بين التشريعات المغربية والمعايير الدولية.
- المحتوى: يناقش توافق القوانين مع الاتفاقيات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- الأهمية: يُعدّ مرجعاً لفهم التزامات المغرب الدولية.
- التعريف بالنظام السيادي للمملكة المغربية:
- الوصف: شرح للنظام السياسي والقانوني للمغرب.
- المحتوى: يركز على النظام الملكي، الدستور، والمؤسسات السيادية.
- الأهمية: يُستخدم لفهم الهيكليّة القانونية والسياسية للمغرب.
- 4. الأعمال المتعلقة بالنفقة والأسرة
- الاجتهاد القضائي المغربي في النفقة:
- الوصف: دراسة متخصصة عن الأحكام المتعلقة بالنفقة.
- المحتوى: يحلل القرارات المتعلقة بنفقة الزوجة، الأبناء، والأقارب، مع التركيز على مدونة الأسرة.

- الأهمية: مرجع أساسي للقضايا الأسرية.
- 5. الأعمال المتعلقة بالإثبات والوثائق
- الاجتهاد القضائي في الوثيقة:
- الوصف: يركز على دور الوثائق كوسيلة إثبات.
- المحتوى: يناقش شروط صحة الوثائق، أنواعها، وتطبيقاتها في القضاء.
- الأهمية: يساعد في فهم استخدام الوثائق في المحاكم.
- وسائل الإثبات في التشريع المغربي:
- الوصف: يتناول وسائل الإثبات القانونية.
- المحتوى: يغطي الوثائق، الشهادات، القرائن، والاعترافات.
- الأهمية: أساسي للممارسة القضائية.
- 6. الأعمال التعليمية والثقافية

- ملحق تعليم أساسيات اللغتين العربية والفرنسية:
- الوصف: يهدف إلى تعزيز مهارات اللغة في السياق القانوني.
- المحتوى: يركز على المصطلحات القانونية بلغتين.
- الأهمية: أداة مساعدة للقضاة والمحامين.
- ملحق التراث اللامادي للمملكة المغربية:
- الوصف: يوثق التراث اللامادي من منظور قانوني.

- المحتوى :يتناول العادات والتقاليد ذات الأهمية القانونية.
- الأهمية :يربط بين التراث الثقافي والتشريعات.

جدول موجز للمؤلفات

العنوان

الموضوع الرئيسي

الأهمية

سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية

توثيق الأحكام القضائية

مرجع لتطور الفكر القضائي

إثبات الالتزامات والعقود المسماة

قواعد الإثبات والعقود

أساسي في القانون المدني

التشريعات الوطنية وحقوق الإنسان

التوافق مع المعايير الدولية

فهم التزامات المغرب الدولية

الاجتهاد القضائي في النفقة

القضايا الأسرية

مرجع للنفقة في مدونة الأسرة

مؤلف الجرائم المالية وغسل الأموال

الجرائم المالية

تعزيز الحکامة الاقتصادية

الخاتمة:

تُعد مؤلفات مصطفى علاوي مرجعاً شاملاً يغطي جوانب متعددة من القانون المغربي، مع التركيز على التوثيق والتحليل. تُستخدم أعماله على نطاق واسع في الأوساط القضائية والأكاديمية، مما يعكس تأثيرها الكبير في تعزيز الممارسة القانونية.

.....

.....

التعريف بمصطفى علاوي:

مصطفى علاوي هو قاضٍ مغربي بارز يشغل منصب مستشار بمحكمة الاستئناف

بفاس، المغرب. حصل على إجازة في الشريعة من كلية الشريعة بجامعة القرويين بفاس، بالإضافة إلى دبلوم من المعهد العالي للقضاء بالمغرب. يتميز بخبرة واسعة في المجال القضائي، مما جعله شخصية مرموقة في الوسط القانوني المغربي.

إسهاماته:

- يُعرف مصطفى علاوي بإسهاماته العلمية والقانونية الغزيرة، حيث أَلَفَ العديد من المؤلفات التي أثرت المكتبة القانونية المغربية. تشمل أبرز إسهاماته:
 - سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية: تتكون من 28 جزءاً، وتعد مرجعاً أساسياً لتوثيق الأحكام والاجتهادات القضائية في المغرب.
 - مؤلفات حول إثبات الالتزامات والعقود المسماة: تناول فيها قضايا قانونية تتعلق بإثبات الالتزامات والبراءة منها، مع التركيز على العقود المسماة.
 - سلسلة نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس (2018-2019): وثّق فيها قرارات محكمة النقض التي حددت التوجهات القضائية الحديثة لمحكمة الاستئناف بفاس.
 - مؤلفات حول وسائل الإثبات في التشريع المغربي: قدم تحليلاً شاملاً لوسائل الإثبات وفق التشريعات المغربية.
 - إضاءات قضائية وقانونية: سلسلة متعددة الأجزاء تتناول قضايا قانونية متنوعة، بما في ذلك عقد البيع والمسؤولية عن عمل الغير.
 - دراسات حول الجرائم المالية: قدم تحليلات للاجتهاد القضائي المغربي في قضايا الجرائم المالية والاقتصادية المعاصرة.
 - مؤلفات حول التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية: تناول التشريعات المغربية وعلاقتها بحقوق الإنسان والمعايير الدولية.

- أعمال أخرى: تشمل كتبًا مثل "الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية"، "الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي"، و"النظام السيادي للمملكة المغربية".

•

•

أهمية إسهاماته: تكمن أهمية أعمال مصطفى علاوي في تعميم الفائدة القانونية وتوثيق الاجتهادات القضائية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والدقة في تطبيق القانون بالمغرب. كما أن مؤلفاته تُستخدم كمراجع أساسية للقضاة، الباحثين، والطلبة في المجال القانوني.

•

•

ملاحظات:

- لتحميل بعض مؤلفاته، يمكن زيارة مواقع مثل foulabook.com

و. droitarabic.com

•

•

تفاصيل عن مؤلفات مصطفى علاوي: مصطفى علاوي، المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس، يُعتبر أحد أبرز القضاة والباحثين القانونيين في المغرب، وقد أنتج مجموعة واسعة من المؤلفات القانونية التي تُعد مرجعًا أساسيًا في المجال القضائي والقانوني. فيما يلي تفاصيل عن أبرز مؤلفاته بناءً على المعلومات المتاحة:

- سلسلة تدوين الاجتهادات القضائية المغربية (28 جزءًا):
- الوصف: هذه السلسلة تُعد من أهم إسهاماته، حيث توثق الاجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم المغربية، مع التركيز على قرارات محكمة الاستئناف بفاس ومحكمة النقض. تغطي الأجزاء قضايا متنوعة في القانون المدني، الجنائي، التجاري، والإداري.
- الأهمية: تُستخدم كمراجع أساسي للقضاة، المحامين، والباحثين لفهم التوجهات القضائية وتطبيق القانون. تساهم في توحيد الممارسات القضائية وتعزيز الشفافية.
- تفاصيل إضافية: تشمل تحليلات قانونية معمقة للأحكام، مع الإشارة إلى النصوص القانونية والمبادئ الفقهية التي استندت إليها.
- سلسلة نقض محكمة النقض لقرارات محكمة الاستئناف بفاس (2018-2019):
- الوصف: توثق هذه السلسلة قرارات محكمة النقض التي نقضت أو أيدت قرارات محكمة الاستئناف بفاس خلال الفترة المذكورة. تركز على القضايا المدنية، الجنائية، والإدارية.

- الأهمية: تُظهر هذه السلسلة التطورات في التفسيرات القانونية والاجتهادات القضائية، وتساعد على فهم الأسباب القانونية للنقض، مما يعزز جودة الأحكام

القضائية.

- تفاصيل إضافية: تتضمن تعليقات قانونية على الأحكام، مع إبراز النقاط القانونية التي شكلت أساس النقض.
- مؤلفات حول إثبات الالتزامات والعقود المسماة:
- الوصف: تناول في هذه الأعمال القواعد القانونية المتعلقة بإثبات الالتزامات والبراءة منها، مع التركيز على العقود المسماة (مثل البيع، الإيجار، الوكالة) وفقًا لمدونة الالتزامات والعقود المغربية.
- الأهمية: تقدم تحليلًا عمليًا ونظريًا لكيفية إثبات الحقوق والالتزامات في القضايا المدنية، مما يساعد القضاة والمحامين في التعامل مع القضايا المعقدة.
- تفاصيل إضافية: تتضمن أمثلة عملية مستمدة من الاجتهادات القضائية، مع مقارنات بين التشريع المغربي والفقه الإسلامي.
- مؤلفات حول وسائل الإثبات في التشريع المغربي:
- الوصف: تركز على وسائل الإثبات القانونية (مثل الشهادة، القرائن، اليمين، والوثائق) وفقًا للقوانين المغربية، مع تحليل تطبيقاتها في القضايا العملية.
- الأهمية: تُعد مرجعًا أساسيًا لفهم كيفية تقديم الأدلة وتقييمها في المحاكم المغربية.
- تفاصيل إضافية: تشمل دراسات حالة من الواقع القضائي، مع التركيز على التشريعات الحديثة.
- إضاءات قضائية وقانونية (متعددة الأجزاء):
- الوصف: سلسلة شاملة تناقش موضوعات قانونية متنوعة، مثل عقد البيع، المسؤولية عن عمل الغير، والقضايا المتعلقة بالملكية والحقوق العينية.
- الأهمية: تقدم هذه السلسلة رؤى تحليلية معمقة حول قضايا قانونية معاصرة، مع التركيز على التطبيق العملي.
- تفاصيل إضافية: تتميز بأسلوب واضح يناسب القضاة، الأكاديميين، والطلبة.
- دراسات حول الجرائم المالية:
- الوصف: تناول الاجتهاد القضائي في قضايا الجرائم المالية مثل الاحتيال، التزوير، وغسل الأموال، مع تحليل الأحكام الصادرة في هذا السياق.
- الأهمية: تساهم في تعزيز فهم الجرائم المالية في إطار القانون المغربي، مع الإشارة إلى التحديات القضائية المرتبطة بها.
- تفاصيل إضافية: تشمل مقارنات مع التشريعات الدولية ذات الصلة.
- مؤلفات حول التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية:
- الوصف: تناقش التشريعات المغربية في سياق الالتزامات الدولية، خاصة في مجال حقوق الإنسان والمعايير القانونية الدولية.
- الأهمية: تساعد في فهم التفاعل بين القانون الوطني والدولي، مما يعزز الامتثال

- للمعايير العالمية.
- تفاصيل إضافية: تركز على قضايا مثل حماية الحقوق الأساسية والعدالة الجنائية.
- مؤلفات أخرى:
- الوجيز في التنزيلات القانونية والقضائية: كتاب يقدم شرحًا مبسطًا للقواعد القانونية والقضائية، موجه للطلبة والممارسين.
- الأساسيات والضروريات في مختلف المناحي: يغطي موضوعات قانونية متنوعة بأسلوب شامل ومبسط.
- النظام السيادي للمملكة المغربية: يتناول الإطار القانوني والسياسي للنظام السيادي في المغرب، مع التركيز على الجوانب القضائية.
- خصائص مؤلفاته:
- التوثيق: تتميز أعمال مصطفى علاوي المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس ، بالدقة في توثيق الأحكام والاجتهادات، مع الإشارة إلى النصوص القانونية والمراجع الفقهية.
- التحليل العملي: يربط بين النظرية القانونية والتطبيق العملي، مما يجعلها مفيدة للقضاة والمحامين.
- التنوع: تغطي مجالات قانونية متعددة، من القانون المدني إلى الجنائي والإداري.
- الأسلوب: يتميز بأسلوب واضح ومنهجي، مع التركيز على تقديم المعلومات بطريقة تسهل الفهم.
- كيفية الوصول إلى مؤلفاته:
- يمكن العثور على العديد من مؤلفاته على مواقع مثل foulabook.com و droitarabic.com، حيث تتوفر للتحميل أو الشراء.
- بعض الأعمال متوفرة في مكتبات الجامعات والمؤسسات القضائية في المغرب.
- للحصول على نسخ إلكترونية، يمكن البحث في مواقع متخصصة في الكتب القانونية العربية.

.....

نظرة عامة على القانون رقم 22 - 43 المتعلق بالعقوبات البديلة " :
هو نص تشريعي مغربي حديث يتعلق بالعقوبات البديلة. بعد بحث شامل، لم أعث على كتاب محدد بعنوان "تنزيل القانون رقم 43.22" بقلم مصطفى علاوي. قد يكون "مصطفى علاوي" إشارة إلى شخصية قانونية أو باحث مغربي، لكن لا توجد نتائج مباشرة تربط اسمه بكتاب عن هذا الموضوع. ربما يقصد الكاتب تحليلًا أو دراسة قانونية، أو قد يكون هناك خطأ في الاسم (مثل تشابه مع أسماء أخرى مثل مصطفى الرميد أو باحثين آخرين في القانون المغربي). ومع ذلك، القانون نفسه متاح للتنزيل كوثيقة رسمية، وقد تم تنزيله ونشر نصوصه في الجريدة الرسمية. سأقدم لك معلومات

مفصلة عنه، بما في ذلك خلفيته، محتواه الرئيسي، وروابط التنزيل الرسمية. هذا القانون يُعتبر خطوة إصلاحية هامة في المنظومة الجنائية المغربية، ودخل حيز التنفيذ في 22 أغسطس 2025. خلفية القانون

- التاريخ والنشر: صدر القانون في 24 يوليوز (يوليو) 2024، ونُشر في الجريدة الرسمية رقم 7328 بتاريخ 22 أغسطس 2024. يُنفذ بعد صدور النصوص التنظيمية اللازمة، ودخل حيز التنفيذ الفعلي في 22 أغسطس 2025، كما أكدت الحكومة المغربية.
- الهدف الرئيسي: يهدف إلى تقديم بدائل للعقوبات السالبة للحرية (مثل السجن) في الجناح البسيطة، لتقليل الاكتظاظ في السجون، تعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي، وتقليل التكاليف المالية. يركز على مقارنة تأهيلية وإنسانية، خاصة للجرائم غير الخطيرة، ويتمشى مع التوجيهات الملكية لإصلاح منظومة العدالة.
- السياق: أقره مجلس النواب في 2023، وصادق عليه مجلس الوزراء. يُعد جزءًا من ورش إصلاح العدالة، ويستند إلى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والحوار الوطني حول إصلاح المنظومة الجنائية. المرسوم التطبيقي رقم 2.25.386 (صادر في مايو 2025) يحدد كليات التطبيق، بما في ذلك اختصاصات الإدارة السجنية والمراقبة الإلكترونية.

- التأثير: يُتوقع أن يغطي نصف السجناء الذين يحكمون بعقوبات قصيرة (أقل من 5 سنوات)، مما يساهم في تقليل الاكتظاظ (أكثر من 105 آلاف سجين في 2024). محتوى القانون الرئيسي القانون يضيف "بابًا أولًا مكرّرًا" إلى قانون العقوبات المغربي (الفصل 35)، ويحدد العقوبات البديلة كالتالي:

نوع العقوبة البديلة

الوصف

الشروط الرئيسية

العمل لأجل المنفعة العامة

عمل غير مدفوع الأجر لصالح المجتمع (مثل تنظيف الأماكن العامة أو مساعدة

الجمعيات).

من 15 إلى 5 سنوات، للجناح أقل من 5 سنوات سجن. يُحدد قاضي تطبيق العقوبات الطبيعية والساعات (لا تتجاوز 8 ساعات يوميًا). يُراعى التوافق مع مهنة المحكوم عليه. المراقبة الإلكترونية

استخدام سوار إلكتروني لمراقبة الحركة داخل المنزل أو منطقة محددة.

للجناح أقل من 3 سنوات سجن. يُدار من قبل الإدارة السجنية، مع مراعاة الخصوصية والسلامة.

تقييد بعض الحقوق أو تدابير رقابية/علاجية/تأهيلية
حظر ممارسة مهنة معينة، أو علاج للإدمان، أو رقابة اجتماعية.

يُطبق بناءً على ظروف الجريمة والشخص. يشمل إصلاح الأضرار للضحية.
الغرامة اليومية

دفع مبلغ يومي (100-2000 درهم) بدلاً من السجن.

للجناح أقل من 5 سنوات، بشرط صلح مع الضحية أو تعويض الأضرار.

- الفئات المستفيدة: البالغون (18 عامًا فما فوق) المحكومون بجناح لا تتجاوز عقوبتها 5 سنوات سجن نافذ، وغير العائدين (أول مرة). يمكن للمحكمة الاستبدال تلقائيًا أو بناءً على طلب النيابة أو المدان.

• الفئات المستثناة:

- جرائم أمن الدولة، الإرهاب، الجرائم المالية (مثل الاختلاس، الرشوة)، الاتجار بالمخدرات، الاستغلال الجنسي للقاصرين، الجرائم العسكرية، أو أي جريمة تتجاوز 5 سنوات سجن.

• حالات العود (الإعادة الجنائية).

• الإجراءات:

• يُحال الملف إلى قاضي تطبيق العقوبات للتنفيذ.

• في حال الإخلال، يُنفذ السجن الأصلي.

• رد الاعتبار: بعد سنة من التنفيذ، يُعاد الحقوق المدنية والسياسية.

- الاختصاصات: الإدارة السجنية مسؤولة عن التنفيذ، مع مراكز مراقبة إلكترونية في 58 سجنًا مختارًا.

روابط التنزيل الرسمية يمكن تنزيل النص الكامل للقانون والمستندات المتعلقة من المصادر الرسمية المغربية (جميعها PDF مجانية):

- النص الكامل للقانون رقم 43.22: تنزيل من موقع الجريدة الرسمية (الجريدة الرسمية رقم 7328، صفحات 1-35).

• الظهير الشريف رقم 1.24.32 بتنفيذ القانون: تنزيل من موقع وزارة العدل.

• تقرير اللجنة الخاصة بالعدل (مشروع القانون): تنزيل من موقع غرفة النواب.

- المرسوم التطبيقي رقم 2.25.386: متاح على موقع وزارة العدل أو الجريدة الرسمية (ابحث عن "مرسوم عقوبات بديلة 2025").

.....

.....

.....

.....

انعقد يومه الخميس 24 من ذي القعدة 1446 ، مُوَأفِق 22 ماي 2025 ، مجلس
للحكومة، برئاسة السيد عزيز أخنوش،

تداول مجلس الحكومة وصادق على مشروع المرسوم رقم 2.25.386 بتحديد
كيفية تطبيق العقوبات البديلة، قدمه السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل.
ويندرج هذا المشروع في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 43.22 المتعلق بتنفيذ
العقوبات البديلة والذي يهدف إلى تعزيز منظومة العدالة الجنائية وتطوير آليات تنفيذ
العقوبات وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية التي تعاني من الاكتظاظ وتعزيز
إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع، من خلال تبني مقاربات أكثر إنسانية في
التعامل مع الجرائم غير الخطيرة.
ويهدف مشروع هذا المرسوم بالأساس إلى تنزيل مقتضيات المادتين 1-647 و-13
647 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، على النحو الذي يمكن من معالجة كافة
الجوانب المتعلقة بتنظيم اختصاصات الإدارة المكلفة بالسجون في مجال تتبع تنفيذ
العقوبات البديلة على المستوى المركزي والمحلي، وكذا تحديد كيفية تدبير القيد
الإلكتروني. كما يتوخى هذا المشروع أيضا تحقيق التجانس بين مختلف المتدخلين
في تنفيذ العقوبات البديلة وضمان التنسيق الأمثل فيما بينهم بما يضمن تفعيل الأمثل
لهذه العقوبات.

.....
المملكة المغربية

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

+ХИЛЕ+ | ИСУОЕӨ

ОГРЕС .1.ХИИ. I НӨ.Е+ Н.ЖОх.н

2025 أغسطس 18

25/22

إلى

السيدة الرئيسة الأولى والسادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف وإلى السادة رؤساء
المحاكم الابتدائية

الموضوع: رسالة دورية حول ضمان حسن تنزيل قانون العقوبات البديلة ومرسومه
التطبيقي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد ،

بمناسبة دخول القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة ومرسومه التطبيقي رقم
2.25.386 حيز التنفيذ، وفي إطار الدور الموكب الذي يضطلع به المجلس الأعلى
للسلطة القضائية لدعم القضاة وتمكينهم من كل المعطيات والآليات اللازمة لضمان
التطبيق السليم للنصوص القانونية الجديدة، يشرفني أن أوجه إليكم هذه الرسالة
الدورية التي ترمي إلى توحيد المعايير والإجراءات، ولفت الانتباه إلى بعض الجوانب
العملية التي يتعين إيلاؤها ما تستحقه من عناية خلال المرحلة الأولى من التنزيل دون
المساس باستقلال القضاة في ممارسة مهامهم وهكذا يتعين الاهتمام بما يلي:

أولا : الدقة في تحرير منطوق الأحكام والمقررات التنفيذية:

يقتضي التطبيق العملي السليم للعقوبات البديلة أن يكون منطوق الحكم بها واضحا
ودقيقا، يتضمن الحكم بالعقوبة الحبسية الأصلية وجميع البيانات الجوهرية المتعلقة

بنوع العقوبة البديلة، مدتها وأماكن أو شروط تنفيذها، وفق المقتضيات المنصوص عليها في القانون والمرسوم التطبيقي.

في حين يجب أن تتضمن المقررات التنفيذية لقاضي تطبيق العقوبات العناصر التالية:

1 . البيانات المشتركة :

. الهوية الكاملة للمحكوم عليه (الاسم العنوان، رقم البطاقة الوطنية أو رقم جواز السفر)

1

. مراجع الحكم الأصلية (رقم الملف المحكمة المصدرة له تاريخ الحكم ومنطوقه) ؛

. تفاصيل العقوبة البديلة (نوعها ، مدتها ، مكان التنفيذ، المؤسسة المعنية)

. تاريخ المقرر التنفيذي والتوقيع عليه من طرف قاضي تطبيق العقوبات المصدر له ومختوما بطابعه وطابع المحكمة.

2 . الجزاءات المترتبة عن إخلال المحكوم عليه بتنفيذ العقوبة البديلة :

التنصيص الواضح على أنه عند الإخلال بالتزامات تنفيذ العقوبات البديلة أو التوقف عن تنفيذها ، تنفذ العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها.

3 . إشعار الأطراف

تبليغ النيابة العامة، المحكوم عليه ونائبه الشرعي إذا كان حدثا ، المؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أو الإيداع أو الهيئة المستقبلية، وفق ما ينص عليه القانون المادة 5-647 من

قانون المسطرة الجنائية.

وإلى جانب هذه البيانات المشتركة بالنسبة لجميع المقررات التنفيذية فإن هناك بيانات

خاصة حسب كل نوع من العقوبات البديلة وذلك على النحو التالي:

ا بالنسبة لعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة:

. طبيعة العمل الذي يتعين على المحكوم عليه إنجازه

- . المؤسسة أو المصلحة المستقبلة لتنفيذ العقوبة
- . العنوان الكامل لمكان التنفيذ
- . المدة الإجمالية للعقوبة وعدد الساعات أو الأيام المحددة
- . البرنامج الزمني للتنفيذ وتوزيع الساعات أو الأيام المتفق عليه مع المؤسسة المعنية
- . التزامات المحكوم عليه وضوابط العمل المتفق عليها :
- . أجل التنفيذ 6 أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي قابلة للتمديد لمدة مماثلة مرة واحدة. الفصل 35.7 من القانون الجنائي) .
- ب بالنسبة لعقوبة المراقبة الإلكترونية:
- . نوع النظام المطبق ثابت أو متحرك
- . العنوان الدقيق لمكان الإقامة أو الأماكن المسموح بها :
- . القيود الزمنية أو الجغرافية المحددة في المقرر
- . مدة الخضوع للعقوبة بالأيام أو الأشهر)
- . أرقام الهواتف للتواصل الفوري، وأسماء الأشخاص المرجعيين.

2

- ت بالنسبة لعقوبة الغرامة اليومية
- . عدد أيام العقوبة الحبسية الأصلية
- . عدد الأيام المخصصة إذا كان قد قضى فترة اعتقال
- . مبلغ الغرامة المحدد لكل يوم
- مجموع المبلغ الواجب أدائه
- . آجال الأداء أو التقسيط إذا أذن به؛
- . إثبات التعويض أو الصلح أو التنازل عند الاقتضاء

. أجل التنفيذ 6 أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي الفصل 35.15 من القانون الجنائي) .

ت التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية:

. نوع النشاط المهني أو البرنامج التكويني الذي يتعين على المحكوم عليه الالتحاق به ومدته الزمنية

. العنوان أو المؤسسة التي يجب عليه ارتيادها ، مع تحديد أوقات الحضور والانصراف بدقة

. الأماكن الممنوع ارتيادها أو تلك التي يجب تجنبها ، والأوقات المقررة لذلك؛

. السلطات أو المصالح التي يجب عليه المثول أمامها ، والجدولة الزمنية للحضور

. نوع العلاج النفسي ضد الإدمان....() ، المؤسسة المعنية، كيفية تنفيذه ومدته الزمنية

. طبيعة الأضرار الواجب إصلاحها وحجم التعويضات وكيفية أدائها إن تعلق الأمر بإصلاح الضرر

. كل المعطيات التفصيلية التي تمكن المصلحة المختصة من متابعة التنفيذ بشكل دقيق.

. أجل التنفيذ 6 أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي الفصل 35.13 من القانون الجنائي) .

ثانيا : إحالة المقررات القضائية إلى المؤسسة السجنية

في انتظار إرساء نظام معلوماتي مندمج من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لتداول مختلف الوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة يتعين إحالة المقررات القضائية على المؤسسات السجنية من طرف من يتم انتدابه لهذا الأمر.

3

ثالثا : الآجال القانونية المرتبطة بتنفيذ العقوبات البديلة :

في إطار تعزيز البعد الإجرائي لمقتضيات القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة ومرسومه التطبيقي رقم 2.25.386 ، يتعين السهر على احترام وضبط مختلف الآجال القانونية ذات الصلة بمراحل التنفيذ، سواء تعلق الأمر بالمقررات القضائية أو بالتبليغات أو المنازعات ويمكن تصنيف هذه الآجال على النحو التالي:

1- آجال إصدار المقررات

من بين الركائز التي تضمن فعالية العقوبات البديلة احترام الآجال الخاصة بإصدار القرارات القضائية، وخاصة

. إصدار المقرر التنفيذي من طرف قاضي تطبيق العقوبات يتم داخل أجل عشرة أيام من تاريخ الإحالة من طرف النيابة العامة، بموجب المادة 5-647 من قانون المسطرة الجنائية

. المنازعة في قرار وقف تنفيذ العقوبة لأسباب صحية أو اجتماعية يجب أن يتم داخل أجل خمسة أيام من تاريخ التبليغ بهذا القرار، وفق المادة 9-647 من قانون المسطرة الجنائية.

2 آجال التبليغ والإشعار:

تعزيزا لنجاعة التنفيذ، فإن الإشعارات ذات الصلة بالعقوبات البديلة يجب أن تتم فورا أو داخل آجال دقيقة، كما يلي:

. تبليغ المقرر التنفيذي المتعلق بالعمل للمنفعة العامة للمحكوم عليه وللنائب الشرعي إذا تعلق الأمر بحدث وللنيابة العامة وللمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال أو الإيداع والمؤسسة التنفيذ يجب أن يتم فوريا عند صدوره، طبقا للمادة 5-647 من قانون المسطرة الجنائية

عند حدوث إخلال بالتنفيذ في المراقبة الإلكترونية، يجب إشعار الجهة القضائية المختصة فورا وفق المادة 42 من المرسوم

. في حالة الإزالة الطارئة للقيد الإلكتروني لأسباب صحية، يتعين على الطبيب إيداع تقرير في ظرف 24 ساعة، وفق المادة 14-647 من قانون المسطرة الجنائية.

آجال المنازعات

يتعين الإشارة إلى أن الآجال المرتبطة بالمنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات تعتبر من الضمانات الأساسية للمحكوم عليهم، ومن ثم فإن احترامها بدقة واجب إداري

وقانوني ويتجلى ذلك فيما يلي:

4

. المنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات يتم داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ الإشعار بصورها ، وفق المادة 647-3 من قانون المسطرة الجنائية.

. البت في منازعات التنفيذ : يتم داخل أجل خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة الفورية للملف على المحكمة، طبقاً لنفس المادة.

. المنازعة في قرارات وقف التنفيذ المؤقت يتم داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه دون أن يكون له أثر موقف للتنفيذ، وفق المادة 647 من قانون المسطرة الجنائية.

. المنازعة في تغيير عقوبة المراقبة الإلكترونية لدواعي صحية: يمارس داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه ، وفق المادة 647-14 من قانون المسطرة الجنائية.

وجدير بالذكر أن المنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات تؤدي إلى وقف التنفيذ ، باستثناء قرارات وقف التنفيذ المؤقت، التي تستمر في سريانها إلى حين البت في الطعن

-4- آجال تنفيذ العقوبات البديلة :

من أجل توفير فرص واقعية لتنفيذ العقوبات البديلة في آجال معقولة، تم تحديد مدد تنفيذها القانونية مع إمكانية تمديدتها مرة واحدة وفق الشكل التالي:

. العمل لأجل المنفعة العامة : 6 أشهر قابلة للتمديد لمرة واحدة لمدة مماثلة، حسب الفصل 35-7 من القانون الجنائي.

. الغرامة اليومية : 6 أشهر قابلة للتمديد لمرة واحدة حسب الفصل 35-15 من القانون الجنائي.

. التدابير العلاجية أو الرقابية : 6 أشهر قابلة للتمديد لمرة واحدة، حسب الفصل 13-35 من القانون الجنائي.

. في حالة الإذن بتقسيط الغرامة اليومية مالم يكن المحكوم عليه معتقلاً، يتعين أداء 50% من المبلغ فوراً، مع إمكانية جدولة الباقي، طبقاً للمادة 647-18 من قانون المسطرة الجنائية.

وعليه، فإن تدبير هذه الآجال يشكل جزءاً لا يتجزأ من ضمانات التنزيل الفعال والمتوازن للنظام العقوبات البديلة، بما يحقق الأمن القانوني ويكرس الثقة في العدالة.

رابعاً : أهمية تخصيص قاض لتطبيق العقوبات البديلة

الضمان الفعالية في تدبير ملفات العقوبات البديلة، يتعين الحرص قدر الإمكان، على تخصيص قاض لتطبيق العقوبات البديلة على مستوى كل محكمة، بما يسمح له بالتفرغ للقيام بمهامه التنسيقية مع باقي المتدخلين ولا سيما إدارة المؤسسة السجنية، وتتبع التنفيذ وفق المقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة. مع حرصه على التأكد من التأشير على السجلات المقررة

5

خامساً : تعزيز التنسيق بين المتدخلين:

إن نجاح العقوبات البديلة مرتبط بتعاون وتنسيق فعال بين قضاة الحكم، قضاة تطبيق العقوبات والنيابة العامة ومديري المؤسسات السجنية، والمصالح أو المؤسسات المستقبلية للعمل أو العلاج أو التأهيل لضمان وضوح الالتزامات وسلامة المتابعة اليومية للتنفيذ.

سادساً : جودة الوثائق المرافقة

يتعين الحرص على أن تكون الملفات الممسوكة من طرف قاضي تطبيق العقوبات مكتملة وتتضمن كل الوثائق والمعلومات الضرورية التي يتعين إحالة نسخة منها رفقة المقررات التنفيذية إلى المؤسسة السجنية، وذلك لتسهيل مهام الجهات المنفذة وتفادي أي لبس أو صعوبات مستقبلية.

وأكد أن هذه التوجيهات لا تمس باستقلال القضاة في اجتهادهم وفصلهم في القضايا المعروضة عليهم، وإنما تروم تعزيز جودة العمل القضائي وضمان التطبيق السليم لقانون العقوبات البديلة في مرحلته الأولى، بما يحقق الأهداف المتوخاة منه في تخفيف الاكتظاظ السجني وتعزيز الطابع الإصلاحية للعقوبة، وتدعيم ثقة المجتمع في العدالة.

وفي ختام هذه الرسالة الدورية، فإن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وإذ يعول على السادة المسؤولين القضائيين، كل من موقعه، في ضمان التنزيل السليم والفعال للمقتضيات نظام العقوبات البديلة، بما راكموه من كفاءة وتجربة وحس عال بالمسؤولية، يذكر بضرورة موافاته بكل ما قد يعترضهم من صعوبات أو إشكالات عملية أثناء التنفيذ، قصد دراستها ومعالجتها عبر قنوات التنسيق المؤسساتي، وذلك من خلال قطب القضاء الجنائي، انسجاماً مع الأهداف الإصلاحية الكبرى التي يتوخاها هذا النظام الجديد.

وتفضلوا بقبول خالص التقدير والاحترام.

مرسوم كيفية تطبيق العقوبات البديلة

مرسوم رقم 2.25.386 صادر في 6 ذو الحجة 1446 (3 يونيو 2025) بتحديد
كيفية تطبيق العقوبات البديلة

مرسوم رقم 2.25.386 صادر في 6 ذو الحجة (3) يونيو (2025) بتحديد كيفية
تطبيق العقوبات البديلة

رئيس الحكومة

بناء على القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
رقم 1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3) أكتوبر (2002) ، ولاسيما المادتين
647-1 و 647-13 منه

وعلى الظهير الشريف رقم 1.08.49 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1429 (29) أبريل
(2008) بتعيين المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبتحديد اختصاصاته

وعلى القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدير المؤسسات السجنية، الصادر بتنفيذه
الظهير الشريف رقم 1.24.33 بتاريخ 18 من محرم 1446 (24) يوليو 2024)

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 24 من ذي القعدة 1446 (22)
ماي 2025) رسم ما يلي

الباب الأول: أحكام مشتركة

المادة 1

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، ولهذه الغاية يعهد لها
القيام بما يلي:

تحديد لائحة المؤسسات السجنية المكلفة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة ودوائر اختصاصها

التنسيق بين مختلف المتدخلين لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة

الإسهام في إعداد برامج لإعادة تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات بديلة قصد الاندماج في المجتمع، بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة والقطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية

إبرام اتفاقيات أو عقود شراكة مع مصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات والحكمة الجيدة أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخيرية أو دور العبادة أو غيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام أو مؤسسات القطاع الخاص أو الأشخاص الذاتيين

إعداد دلائل حول العقوبات البديلة، وتقديم كل توصية أو اقتراح من شأنه تعزيز الممارسات الفضلى في مجال اختصاصها

إعداد الإحصائيات المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة

تطوير برمجيات معلوماتية لتسهيل مهام التتبع والمراقبة

الإسهام في تطوير البحوث والدراسات المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 2

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون تفويض بعض مهامها المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة إلى أحد أشخاص القانون العام أو الخاص، بناءً على اتفاقيات أو عقود تحدد فيها واجبات والتزامات كل طرف طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 3

تتولى بنية إدارية مختصة تابعة للإدارة المكلفة بالسجون مهمة تتبع تنفيذ العقوبات البديلة على الصعيد المركزي واللامركزي.

المادة 4

يعتبر مدير المؤسسة السجنية مسؤولاً عن تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، ولهذه الغاية يجب عليه

1- التحقق من استيفاء المقررات التنفيذية للعقوبات البديلة للشروط المتطلبة قانوناً، والرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند الاقتضاء

2- التنسيق مع المصالح اللامركزية للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، في كل ما يهم تتبع ومراقبة تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة البديلة

- الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون، كل فيما يخصه عند كل صعوبة في التنفيذ.

المادة 5

يكلف بمراقبة وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة موظف تابع للإدارة المكلفة بالسجون ويشار إليه بعده بالمكلف بالمراقبة.

يقوم المكلف بالمراقبة بزيارة أماكن تنفيذ العقوبات البديلة، ويمكنه أن يقوم بذلك خارج أوقات العمل الإداري وخلال أيام العطل والأعياد، ويعفى من ارتداء الزي الرسمي عند الاقتضاء.

إذا كانت العقوبة البديلة تنفذ بمكان مخصص للنساء، فإنه لا يمكن إجراء هذه الزيارة إلا من قبل موظفة تابعة للبنية الإدارية المختصة أو بحضورها.

يتأكد المكلف بالمراقبة من هوية المحكوم عليه بعد التعريف بصفته وبطبيعة مهمته.

يمكن للبنية المركزية المختصة أن تقوم بزيارات دورية وأخرى مفاجئة لأماكن تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 6

يدون الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة، فور التوصل بمقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ العقوبة البديلة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقرر القضائي وبهوية المحكوم عليه وبنوع ومدة العقوبة الحبسية الأصلية والعقوبة البديلة بالسجل المنصوص عليه في المادة 9 أدناه.

يشار إلى مقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ العقوبة البديلة المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه بالمقرر التنفيذي

المادة 7

يتولى الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة مسك ملف لكل محكوم عليه بعقوبة بديلة، ويتضمن ما يلي:

1- ملخص حكم العقوبة البديلة

2 المقرر التنفيذي والأوامر الصادرة عن قاضي تطبيق العقوبات خلال مراحل التنفيذ :

3- مدة العقوبة الحبسية الأصلية والبيانات المتعلقة بالعقوبة البديلة

4- بيانات الهوية ونسخ من الوثائق التعريفية للشخص المحكوم عليه وصورته الشخصية :

- القرارات الصادرة عن مدير المؤسسة السجنية أو الإدارة المكلفة بالسجون المتعلقة بالعقوبة البديلة

6- أصل التقارير أو المحاضر وكل الوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها:

7- نسخا طبقا للأصل من السندات والمقررات القضائية الصادرة خلال تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة البديلة

- محضر يتضمن إخبار المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه وبالجزاء المترتبة عن الإخلال بها:

- إشهاد المحكوم عليه بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليه

01- ما يفيد تبليغ المحكوم عليه أو نائبه الشرعي إذا كان حدثا بفحوى المقرر التنفيذي

11 بطاقات التقييم والتتبع والوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة.

المادة 8

يتولى الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية حفظ ملف المعتقل المحكوم عليه بعقوبة بديلة بعد الإفراج عنه، والذي يجب أن يتضمن:

نسخا طبقا للأصل من المقررات القضائية

نظائر التقارير والمحاضر المنجزة من قبل مدير المؤسسة السجنية أو الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة

المستندات والوثائق المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الأول: فيما يخص سجل العقوبات البديلة

المادة 9

يجب أن يمسك الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة سجلاً للعقوبات البديلة، يتضمن هوية المحكوم عليه وحالته العائلية وجميع البيانات المتعلقة بالعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه والعقوبة البديلة ومراجع مقررها التنفيذي وتاريخ بداية تنفيذها أو مبلغها المالي وتاريخ ومراجع وثيقة أو سند تسديده، والمقررات القضائية القاضية باستبدال العقوبة البديلة أو المتخذة بشأنها والتاريخ الفعلي لنهايتها أو تنفيذها.

ترقم صفحات هذا السجل قبل الشروع في العمل به، ويوقع قاضي تطبيق العقوبات على الصفحتين الأولى والأخيرة منه. يمكن للإدارة المكلفة بالسجون رقمنة هذا السجل، وفي حالة تعارضه مع السجل الورقي يعتمد هذا الأخير ما لم تتوافر قرائن قوية تدعم صحة السجل الإلكتروني.

المادة 10

يجب ألا يحتوي سجل العقوبات البديلة الورقي على بياض أو محو أو تشطيب أو كشط، مع وضع عبارة «بل» بخط أحمر عند كل خطأ في التدوين، ويصادق عليه الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة ومدير المؤسسة السجنية.

يطبق نفس الإجراء المشار إليه بالفقرة الأولى أعلاه في حالة تصحيح الهوية طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية، أو تصحيح أو تغيير الوضعية الجنائية للعقوبة البديلة.

المادة 11

يجب المحافظة على سجل العقوبات البديلة حتى بعد انتهاء العمل به، كما يجب

التحقق من صحة جميع المعلومات قبل تدوينها في هذا السجل

الكتابة بخط واضح وبلون موحد، مع استعمال أسلوب بسيط وسليم

تقديمه ووضعه فقط رهن إشارة قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك وكل شخص منتدب من طرفهما، وكذا الجهات المخول لها قانوناً حق الاطلاع عليه

ضمان سرية المعطيات والمعلومات المدونة به وعدم وضعه في متناول العموم أو تكليفهم بملئه.

تطبق مقتضيات التشريع المتعلق بالأرشفة على هذا السجل وعلى مختلف الوثائق الإدارية والسندات والمقررات القضائية المتعلقة بالعقوبة البديلة.

المادة 12

لا يجوز إخراج سجل العقوبات البديلة من المؤسسة السجنية إلا في حالة إغلاقها، وينقل عندئذ إلى المؤسسة السجنية التي حلت محلها.
الفرع الثاني: فيما يخص المعتقلين

المادة 13

يمكن للمحكمة أو لقاضي تطبيق العقوبات عند النظر في استبدال العقوبة الحبسية الأصلية بعقوبة بديلة، أن يطلب رأي مدير المؤسسة السجنية حول إمكانيات تأهيل المعتقل وتقويم سلوكه واستجابته لإعادة الإدماج وكذا حالته الصحية.

المادة 14

إذا تقدم مدير المؤسسة السجنية بطلب استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي تطبيق العقوبات وفقاً لمقتضيات الفصل 4-35 من مجموعة القانون الجنائي، والمادة 22-647 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، تعين عليه تذييل هذا الطلب برأيه، وإرفاقه بالوثائق التالية:

بطاقة شخصية للمعتقل حول وضعيته الجنائية

شهادة طبية أو تقرير طبي يتعلق بحالته الصحية عند الاقتضاء، صادر عن طبيب المؤسسة السجنية

بطاقة حول احتياجاته التأهيلية وسلوكه داخل المؤسسة السجنية وعدد مرات وأسباب اعتقاله.

تطبق مقتضيات الفقرة الأولى أعلاه على طلب استبدال العقوبة الذي يتقدم به المعتقل إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي تطبيق العقوبات

المادة 15

يتم الإفراج عن المعتقل المحكوم عليه بعقوبة بديلة فور التوصل بمقرر قاضي تطبيق العقوبات القاضي بالإفراج عنه، وبعد التحقق من هذا المقرر وفقا لمقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه.

يقوم الموظف المسؤول عن ضبط القضائي تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية باحتساب مدة العقوبة البديلة أو مبلغها، ويفرج فوراً عن المعتقل المحكوم عليه بها بعد التأكد من عدم اعتقاله من أجل قضية أخرى، مع إحالة الملف قبل إتمام إجراءات الإفراج على البنية المحلية المختصة قصد تتبع التنفيذ. إذا تبين أن المحكوم عليه بعقوبة بديلة معتقل من أجل قضية أخرى، يجب على مدير المؤسسة السجنية إشعار قاضي تطبيق العقوبات لاتخاذ المتعين قانوناً.

المادة 16

تستقبل البنية المحلية المختصة المعتقل عند الإفراج عنه، وتطلعه على نوع العقوبة البديلة المحكوم عليه بها والغاية منها، كما تخبره، مقابل إشهاد بالالتزامات المفروضة عليه وبجزاء الإخلال بها، وتحرص على استيفاء البيانات الكافية للاتصال به. يلتزم المحكوم عليه بالإقامة في العنوان الذي أدلى به للبنية المحلية المختصة، كما يلتزم بإشعارها عند كل تغيير المحل أو عنوان إقامته.

المادة 17

إذا كان المحكوم عليه يقيم خارج دائرة اختصاص المؤسسة السجنية التي أفرجت عنه، يوجه مدير هذه المؤسسة بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات نظيراً عن ملف العقوبة البديلة إلى المؤسسة السجنية التي يوجد مقر إقامة أو محل سكني المحكوم عليه ضمن دائرة اختصاصها، من أجل تتبع تنفيذ العقوبة البديلة.

الفرع الثالث في ما يخص غير المعتقلين

المادة 18

يتحقق الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، من توفر المقرر التنفيذي على الشروط والبيانات المتطلبة قانوناً كما يقوم وفقاً للمقتضيات القانونية باحتساب مدة العقوبة البديلة الواجب على المحكوم عليه غير المعتقل تنفيذها، مع إشعار قاضي تطبيق العقوبات بذلك.

المادة 19

تقوم البنية المحلية المختصة باستدعاء المحكوم عليه من أجل تنفيذ العقوبة البديلة برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بأي وسيلة اتصال أو تقنية تترك أثرا كتابيا.

يوجه مدير المؤسسة السجنية تقريراً إلى قاضي تطبيق العقوبات عند تعذر استدعاء المحكوم عليه أو امتناعه عن الحضور لاتخاذ ما يلزم قانوناً.

المادة 20

إذا قرر قاضي تطبيق العقوبات وضع حد للعقوبة البديلة في حالة امتناع المحكوم عليه عن التنفيذ أو إخلاله بالالتزامات المفروضة عليه، تعين عليه تضمين الأمر بتنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية نوع العقوبة البديلة المحكوم بها ومدتها وما تم تنفيذه من طرف المحكوم عليه.

يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية، تحت إشراف مدير هذه المؤسسة، باحتساب مدة العقوبة الحبسية الأصلية التي يجب على المعتقل قضاؤها في هذه الحالة، ويتعين عليه الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة.

الباب الثاني: تتبع تنفيذ العقوبات البديلة الفرع الأول: العمل لأجل المنفعة العامة

المادة 21

يقوم مدير المؤسسة السجنية، في إطار التنسيق المحلي مع مصالح الدولة أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات والحكمة الجيدة أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخيرية أو دور العبادة أو غيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام، بإعداد برامج العمل ولائحة الأماكن التي يمكن تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بها، في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ترسل هذه البرامج واللوائح إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون. ويتم تحيينها ومراجعتها بشكل دوري وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 22

تلتزم المصالح والمؤسسات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه باستقبال المحكوم عليه وتكليفه بعمل يحافظ على كرامته الإنسانية، ويمنع عليها تكليفه للقيام بأعمال ذات منفعة خاصة أو شخصية، وتلتزم على الخصوص بما يلي:

التنسيق مع مدير المؤسسة السجنية في كل ما يهم تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

تبليغ المحكوم عليه، تحت إشراف البنية المحلية المختصة، بضوابط العمل المفروضة داخل مقارها أو بموجب أنظمتها الداخلية

مسك سجل العمل لأجل المنفعة العامة المنصوص عليه في المادة 8-746 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 10 و 11 أعلاه

إعداد تقارير شهرية وتقارير خاصة كلما طلب منها ذلك حول تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، توجيهها إما ورقيا أو الكترونيا أو هما معا إلى البنية المحلية المختصة وإلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

تقوم المصالح والمؤسسات المذكورة فورا بإخبار مدير المؤسسة السجنية كلما تبين لها أن المحكوم عليه لا يحترم ضوابط العمل المقررة من قبلها أو المحددة له بموجب عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، ويتولى مدير المؤسسة السجنية إشعار قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك بذلك.

المادة 23

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل، يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية باحتساب مدة العمل لأجل المنفعة العامة التي يتعين على المحكوم عليه تنفيذها بعد خصم مدة اعتقاله، وإحالة الملف قبل إتمام إجراءات الإفراج على البنية المحلية المختصة، ويفرج عن المعتقل فور التحقق من كونه غير معتقل من أجل قضية أخرى.

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه غير معتقل، يقوم الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة بالتحقق من استيفاء المقرر التنفيذي للشروط المتطلبة وفق مقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه.

المادة 24

تضع البنية المحلية المختصة، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، برنامجا للزيارات الدورية للمكلفين بالمراقبة من أجل التأكد من التزام المحكوم عليهم بأداء العمل حسب البرنامج المحدد.

يقوم مدير المؤسسة السجنية بزيارات مفاجئة إلى أماكن تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، ويمكنه أن يكلف البنية المحلية المختصة بإجرائها.

يوقع المكلف بالمراقبة في سجل العمل لأجل المنفعة العامة المشار إليه في المادة 22 أعلاه، ويشير فيه إلى تاريخ الزيارة ويدون به ملاحظاته، ويحرر محضرا يحال إلى مدير المؤسسة السجنية عند كل إخلال، والذي يتعين إشعار قاضي تطبيق العقوبات به.

المادة 25

بعد مدير المؤسسة السجنية تقريراً مفصلاً يضمنه ملاحظاته ومقترحاته حول تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بالمصالح والمؤسسات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه وحول تقيد المحكوم عليه بالالتزامات المفروضة عليه، يوجهه إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون.

بعد أيضاً تقريراً بتمام تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بعد استنفاذ المحكوم عليه لساعات العمل ويوجهه إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 26

يمكن لمدير المؤسسة السجنية تقديم طلب مرفق بالوثائق المبررة له، إلى قاضي تطبيق العقوبات من أجل التوقيف المؤقت لتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، وذلك مراعاة الظروف المحكوم عليه الاجتماعية أو الصحية أو العائلية أو الدراسية أو المهنية، أو الظروف تتعلق بالمصالح والمؤسسات التي يقضي بها عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

الفرع الثاني: المراقبة الإلكترونية

المادة 27

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع عمليات المراقبة الإلكترونية وتنسيقها مركزياً ومحلياً، كما تتولى تتبع عمليات وضع وإزالة القيد الإلكتروني والمراقبة الميدانية للمحكوم عليهم، ويمكنها تفويض بعض التدابير التقنية المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية للقطاع العام أو الخاص.

تحدث لدى الإدارة المكلفة بالسجون منصة وطنية للمراقبة الإلكترونية تتولى تتبع تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية وتنسيقها وطنياً، ويتولى داخلها موظفون تابعون لهذه الإدارة مهمة رصد وتتبع حركة وتنقل المحكوم عليه بالوسائل الإلكترونية.

يمكن عند الاقتضاء إحداث منصات جهوية أو محلية للمراقبة الإلكترونية تعمل تحت إشراف البنية المركزية المختصة، وتسري عليها نفس المقتضيات المتعلقة بالمنصة الوطنية.

المادة 28

يعهد إلى الموظفين المشار إليهم في المادة 27 أعلاه القيام بما يلي:

تتبع ومراقبة التزام المحكوم عليه بالتواجد في المكان المحدد له داخل الأوقات المحددة بموجب المقرر التنفيذي

معالجة الإشعارات والإنذارات المنبعثة عن أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية

الاتصال المباشر بالمحكوم عليه، أو عبر المنصات الجهوية أو المحلية، أو تكليف البنية المحلية المختصة لمعالجة مختلف إشعارات وإنذارات المراقبة الإلكترونية والانتقال إلى عين المكان عند الاقتضاء

إعداد قاعدة للبيانات والإحصائيات المتعلقة بتنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية وتحليل المعطيات المجمعة لتقييم فعالية نظام المراقبة الإلكترونية وتقديم المقترحات الكفيلة بتحسينه

القيام بزيارات ميدانية لأماكن التنفيذ للتأكد من مدى سلامة إجراءات وتدابير تتبع تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية

أرشفة جميع البيانات والمعطيات المتعلقة بتنفيذ المراقبة الإلكترونية، وضمان سريتها وسلامتها.

المادة 29

يتولى موظفو منصات المراقبة الجهوية والمحلية إلى جانب المهام المخولة لموظفي المنصة الوطنية للمراقبة الإلكترونية المحددة في المادة 28 أعلاه، القيام بما يلي:

تنفيذ التعليمات والأوامر الموجهة لهم من طرف البنية المركزية المختصة بخصوص تتبع التنفيذ؛

إشعار قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك عند حدوث أي طارئ يمكن أن يؤثر على تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية

إنجاز تقرير بكل إتلاف أو تعيب لأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية أو نزع القيد الإلكتروني أو محاولة ذلك، وكذا عند كل إخلال عمدي من المحكوم عليه بالتزامات المراقبة الإلكترونية، وإحالاته تحت إشراف السلم الإداري على قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

المادة 30

عند عدم توفر منصات للمراقبة الإلكترونية الجهوية أو المحلية، يمكن للإدارة المكلّفة بالسجون أن تكلف مباشرة البنية المحلية المختصة للقيام بجميع أو بعض المهام المشار إليها في المادتين 28 و 29 أعلاه.

علاوة على ذلك، تقوم البنية المحلية المختصة، بما يلي:

القيام بالزيارات الميدانية للتأكد من توفر مكان تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية على الشروط والمتطلبات التقنية لتكوين وتشغيل أجهزة ومعدات المراقبة الإلكترونية

وضع وإزالة القيد الإلكتروني وأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية

التنسيق مع قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك

القيام بزيارات الرصد والتتبع وكذا التدخلات الميدانية.

المادة 31

يكلف مدير المؤسسة السجنية بالتنسيق مع الإدارة المكلّفة بالسجون المكلفين بالمراقبة الذين سيباشرون مهمة تتبع تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية، بما في ذلك وضع وإزالة القيد الإلكتروني عن المحكوم عليهم في حالة سراح بالمكاتب المحدثة لهذا الغرض بالمحاكم، مع التنسيق في هذه الحالة الأخيرة مع قاضي تطبيق العقوبات لتسهيل مباشرتهم لمهامهم.

المادة 32

تعتمد المراقبة الإلكترونية على نظامين

نظام ثابت يتم تنفيذه عبر وضع وتثبيت الأجهزة والأدوات الخاصة به بمنزل المحكوم عليه أو بمحل إقامته أو بأي مكان آخر حدده المقرر التنفيذي، ووضع قيد إلكتروني على جسد المحكوم عليه بعد برمجته وضبط إعداداته مع أجهزة المراقبة التي تم تثبيتها للتأكد من تقييد المحكوم عليه بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليه بعدم مغادرة المكان المحدد أو عدم مغادرته في أوقات محددة، إما بشكل كلي أو جزئي، وذلك بتحديد

الأوقات المسموح له خلالها بمغادرة هذا المكان أو المحل بعد ضبط إعدادات أجهزة المراقبة وفقا لهاته الأوقات

نظام متحرك يتم تنفيذه عبر وضع قيد إلكتروني على المحكوم عليه لمعرفة مكان تواجده بصفة متواصلة وتتبع تحركاته باستمرار، ولتحديد مكان تواجده على مدار الساعة بشكل دقيق من خلال رصد تحركاته عبر تقنية الترددات اللاسلكية أو عبر نظام الأقمار الصناعية لتحديد المواقع GPS»، بقيام القيد الإلكتروني الموضوع على جسد المحكوم عليه يبعث إشارات باستمرار عن مكان تواجده هذا الأخير، وذلك وفق توقيت يتم ضبطه سلفا.

يحدد قاضي تطبيق العقوبات في المقرر التنفيذي نظام المراقبة الإلكترونية الذي يجب أن يخضع له المحكوم عليه وأوقات وآجال تنفيذه.

المادة 33

تتحمل الدولة مصاريف تدبير القيد الإلكتروني.

تحدد المصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بقرار مشترك للسلطتين الحكوميتين المكلفتين بالعدل والمالية.

المادة 34

يتعين على البنية المحلية المختصة تزويد المحكوم عليه بمجرد وضع القيد الإلكتروني على جسده بالمعلومات الكافية حول حقوقه وواجباته في إطار تنفيذ العقوبة.

المادة 35

يتم وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه وإزالته من قبل المكلف بالمراقبة بالمؤسسة السجنية إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل أو بالمكاتب المحدثة بالمحاكم بخصوص المحكوم عليه في حالة سراح.

تنجز البنية المحلية المختصة في كلتا الحالتين تقريراً يحال إلى قاضي تطبيق العقوبات وتوجه نسخة منه إلى وكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون

المادة 36

لا يتم وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم عليه وتثبيت أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية بالمكان أو المحل المحدد لتنفيذ العقوبة، إلا من طرف المؤسسة السجنية التابع الدائرة اختصاصها المحل أو المكان المذكور.

إذا كان هذا المحل أو المكان خارج دائرة اختصاص المؤسسة السجنية المعتقل بها المحكوم عليه، يعمل مديرها على إشعار قاضي تطبيق العقوبات والتنسيق مع المؤسسة السجنية المختصة من أجل القيام بالإجراءات القبلية للتأكد من توفر مكان أو محل تنفيذ العقوبة على شروط المراقبة الإلكترونية.

كما يقوم مدير المؤسسة السجنية المعتقل بها المحكوم عليه باتخاذ الإجراءات اللازمة لترحيله إلى المؤسسة السجنية المختصة قبل رفع حالة الاعتقال عنه.

المادة 37

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل يقوم الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية باحتساب مدة المراقبة الإلكترونية، وتحديد تاريخ بدايتها ونهايتها وفقا لما هو مضمن في المقرر التنفيذي، ويرفع فورا حالة الاعتقال عن المحكوم عليه، ويحيل الملف على الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة قبل الإفراج عنه من أجل وضع القيد الإلكتروني.

المادة 38

تقوم البنية المحلية المختصة بتثبيت أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية بالمحل أو المكان المحدد لتنفيذ العقوبة، وتشرف على برمجة وضبط إعدادات القيد الإلكتروني مع هذه الأجهزة والأدوات التي تم تثبيتها بالمحل أو المكان المذكور وفقا للحيزين الجغرافي أو الزمني أو هما معا اللذين يتعين عدم خرقهما، وربط هذا القيد بمنصة المراقبة الإلكترونية على نحو يضمن انبعاث إشارات تحذيرية عند كل خرق للالتزامات أو إخلال بها.

يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون، كل فيما يخصه، عند كل صعوبة.

المادة 39

إذا اقتضت ضرورة برمجة وضبط إعدادات القيد الإلكتروني مع أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية، أن يتم وضع هذا القيد على جسد المحكوم عليه أو إزالته عنه بمكان أو

محل تثبيت وتركيب هذه الأجهزة، فإنه يمكن استثناء، وبعد إشعار قاضي تطبيق العقوبات، أن يتم الوضع أو الإزالة بالمحل أو المكان المحدد لتنفيذ العقوبة، والمثبتة به هذه الأجهزة والأدوات. يحرر محضر حول العملية يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات، يبين فيه الطبيعة التقنية لتركيب وضبط إعدادات أجهزة المراقبة التي اقتضت وضع أو إزالة القيد الإلكتروني بمكان أو محل تنفيذ العقوبة.

المادة 40

يتعين على البنية المحلية المختصة القيام بزيارات ميدانية مسبقة للتأكد من توفر المكان أو المحل على الشروط التقنية اللازمة للتنفيذ السليم للمراقبة الإلكترونية وللالتزامات المفروضة على المحكوم عليه.

تشمل هذه الزيارات إجراء كل فحص مطلوب للتأكد من توفر العوامل الملائمة لتفعيل المراقبة الإلكترونية وضمان التوافق مع المعايير التقنية المطلوبة، وتقييم قدرة المكان على استيعاب أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية.

يحرر محضر عن كل زيارة يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات. يتعين الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون، كل فيما يخصه، عند وجود أي صعوبة.

المادة 41

يتعهد المحكوم عليه باحترام الالتزامات المفروضة عليه بموجب المقرر التنفيذي، ويلتزم أيضا بما يلي:

الحضور أمام البنية المحلية المختصة كلما طلبت منه ذلك؛

التوفر على رقم هاتفي والإجابة على الاتصالات الهاتفية الواردة من البنية المختصة أو منصة المراقبة المعنية، وإمدادها بالرقم الهاتفي الجديد في حالة تغييره للرقم الذي أدلى به، وبرقم هاتف أحد أقاربه للاتصال به عند الضرورة

التقيد بالتعليمات والتوجيهات المتعلقة بتنفيذ المراقبة الإلكترونية، والاعتناء بأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية والقيد الإلكتروني

عدم إتلاف أو تعيب أو نزع القيد الإلكتروني، أو أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية أو تغيير مكان تثبيتها أو محاولة ذلك تحت أي ظرف كان

الإخبار الفوري بكل عطب يلحق بالقيد الإلكتروني أو بأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية، وكذا بكل الحالات الطارئة أو الاستعجالية

الشحن الدائم لبطاريتي الهاتف والقيد الإلكتروني

عدم فصل أجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية عن التيار الكهربائي أو عن الربط الهاتفي، إذا كانت تعمل بهما ؛

الاستجابة للاستدعاءات الموجهة إليه بخصوص تتبع تنفيذ المراقبة الإلكترونية. يشار في التعهد إلى أنه في حالة الإخلال بأحد الالتزامات المنصوص عليها، ينفذ المحكوم عليه العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها بعد خصم مدة الوضع تحت المراقبة الإلكترونية، وإلى ما يمكن أن يتعرض له من متابعة بخصوص كل إتلاف أو تعيب لأجهزة وأدوات المراقبة الإلكترونية.

تحيط البنية المحلية المختصة قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك علما بالحالات الطارئة.

المادة 42

في حال عدم استجابة المحكوم عليه أو نائبه الشرعي للاستدعاءات الموجهة إليه من قبل البنية المحلية المختصة أو الاتصالات الهاتفية الواردة منها، وعند كل إخلال بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى المراقبة الإلكترونية، يحرر الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة تقريراً حول الخرق أو الإخلال المرتكب والإجراءات المتخذة، يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك مع إشعار الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 43

في حالة تأثير القيد الإلكتروني على صحة المحكوم عليه، يتم إشعار قاضي تطبيق العقوبات بناء على طلب المحكوم عليه أو من له مصلحة في ذلك.

المادة 44

إذا أمر قاضي تطبيق العقوبات بوضع حد لتنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية وتطبيق العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها، يُضمن بالمقرر التنفيذي مدة العقوبة السالبة للحرية التي يجب على المحكوم عليه قضاءها في هذه الحالة.

يتعين على مدير المؤسسة السجنية الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة.

الفرع الثالث: تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو

تأهيلية

المادة 45

يتحقق الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بالمؤسسة السجنية، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، من المقرر التنفيذي وفق مقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه، ويتأكد من تضمينه نوع التدبير الرقابي أو العلاجي أو التأهيلي المحكوم به أو السلطة أو السلطات التي يتعين على المحكوم عليه التقدم أمامها للمراقبة وبمدة خضوعه له، ويحيل الملف قبل إتمام إجراءات الإفراج عن المعتقل على البنية المحلية المختصة.

إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه غير معتقل، تولى الموظف المسؤول عن ضبط إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة القيام بالإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 46

يبلغ الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة، مقابل إسهاد المعتقل عند الإفراج عنه بفحوى المقرر التنفيذي، وبنوع التدبير الرقابي أو العلاجي أو التأهيلي المحكوم به عليه وبالساعة والتاريخ اللذين يتوجب عليه المثول فيهما أمام قاضي تطبيق العقوبات.

المادة 47

يقوم قاضي تطبيق العقوبات بعد مثول المحكوم عليه في حالة سراح أمامه، بتمكين مدير المؤسسة السجنية من جميع المعلومات التي تفيد في تتبع التنفيذ، لاسيما الجدولة الزمنية وبرنامج تنفيذ العقوبة وبيانات الاتصال بالمحكوم عليه.

المادة 48

إذا أمر قاضي تطبيق العقوبات بوضع حد لتنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية وتطبيق العقوبة الحبسية الأصلية أو ما تبقى منها، يضمن المقرر الذي يصدره مدة العقوبة السالبة للحرية التي يجب على المحكوم عليه قضاءها.

يتعين على مدير المؤسسة السجنية الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة.

أولاً: التدابير الرقابية وتقييد بعض الحقوق

المادة 49

يتحقق الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة من تضمين المقرر التنفيذي القاضي بفرض التدابير الرقابية وتقييد بعض الحقوق الإشارة إلى مكان تنفيذ العقوبة أو عنوان سكن المحكوم عليه عند تنفيذها به، مع الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند كل صعوبة.

المادة 50

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات تلقائياً أو بناء على ملتمس وكيل الملك أو مدير المؤسسة السجنية أو المحكوم عليه أو نائبه الشرعي، تغيير المكان أو العنوان موضوع تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق، كلما كان من شأن هذا الإجراء تجنيب المحكوم عليه الاتصال أو الاحتكاك بالأشخاص ضحايا الجريمة، أو كان مفيداً في تأهيل المحكوم عليه.

المادة 51

يتعين على المصالح المنصوص عليها في البند 3 من الفصل 12-35 من مجموعة القانون الجنائي مسك سجل لإثبات تقدم المحكوم عليه إليها في مواعيد محددة، وتضع له بتنسيق مع قاضي تطبيق العقوبات مواعيد وبرنامج التنفيذ، ويمكنها بالإضافة إلى ذلك اعتماد التقنية البيومترية لإثبات تقدم المحكوم عليه إليها في المواعيد المحددة. تشعر هذه المصالح مدير المؤسسة السجنية المعنية بتتبع تنفيذ هذه التدابير بتقدم المحكوم عليه أمامها في المواعيد المحددة.

تسري على هذا السجل مقتضيات المادتين 10 و 11 أعلاه.

المادة 52

يجوز للمؤسسة السجنية بعد موافقة قاضي تطبيق العقوبات اعتماد ووضع وسائل تقنية تساهم في مراقبة المحكوم عليه بعقوبة الإقامة في مكان محدد وعدم مغادرته أو عدم مغادرته في أوقات معينة، أو بعقوبة المنع من ارتياد أماكن معينة أو عدم ارتيادها في أوقات معينة، أو بعقوبة التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بالأشخاص ضحايا الجريمة. ثانياً: التدابير العلاجية

المادة 53

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الصحية المعنية، بإعداد لائحة تضم المؤسسات والمراكز التي يمكن أن يخضع فيها المحكوم عليه لعلاج نفسي أو علاج ضد الإدمان.

تقوم البنية المركزية المختصة بتعميم هذه اللائحة على المؤسسات السجنية المعنية لوضعها رهن إشارة قضاة تطبيق العقوبات ووكلاء الملك.

تخضع هذه اللائحة للتحيين والمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 54

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات الترخيص بخضوع المحكوم عليه للعلاج النفسي أو علاج ضد الإدمان بإحدى المؤسسات الخاصة على نفقته.

تسري على المؤسسات الخاصة نفس المقتضيات المطبقة على المؤسسات العمومية فيما يخص تتبع تنفيذ العقوبة البديلة.

المادة 55

يمكن تنفيذ تدابير العلاج النفسي أو العلاج ضد الإدمان بإيداع المحكوم عليه بالمؤسسة الصحية، أو دون إيداعه مع الخضوع لحصص علاجية.

يقرر قاضي تطبيق العقوبات إيداع المحكوم عليه بالمؤسسة الصحية أو عدم إيداعه حسب خطورة الجريمة المرتكبة وخطورة المحكوم عليه وحالته الصحية واحتياجات إعادة إدماجه.

إذا قرر قاضي تطبيق العقوبات إيداع المحكوم عليه من أجل الخضوع للتدبير العلاجي تقوم المؤسسة السجنية بإيداعه بالمؤسسة الصحية المحددة بالمقرر التنفيذي إذا تعلق الأمر بمحكوم عليه معتقل، وذلك بعد إتمامها للإجراءات المعمول بها للإفراج عنه، ويتعين عليها الرجوع فورا إلى قاضي تطبيق العقوبات عند أي صعوبة.

المادة 56

تنجز المؤسسة الصحية تقارير دورية حسب مراحل تنزيل البروتوكول العلاجي وكذا عند انتهائه، توجهها إلى المؤسسة السجنية.

يقوم مدير المؤسسة السجنية بتوجيه نسخة من التقارير المذكورة مرفقة بملاحظاته حول تتبع تنفيذ التدبير العلاجي للمحكوم عليه، إلى قاضي تطبيق العقوبات.

ثالثا: التدابير التأهيلية

المادة 57

تراعى في تنفيذ التدابير التأهيلية مؤهلات المحكوم عليه المعرفية والعلمية والدراسية وكذا النشاط المهني أو الحرفي الذي يزاوله واحتياجات تقويمه وتأهيله.

يجب على المحكوم عليه أن يقدم للبنية المحلية المختصة في تواريخ تحددها، جميع الوثائق التي تراها ضرورية لإثبات خضوعه أو استمرار خضوعه للتدابير التأهيلية المحكوم بها

رابعا تعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة

المادة 58

تستقبل البنية المحلية المختصة المحكوم عليه المعتقل بمجرد توصلها بالمقرر التنفيذي وتخبره بالالتزامات المفروضة عليه وبآجال التنفيذ والجزاءات المترتبة عن عدم التنفيذ قبل الإفراج عنه، وتستدعي لنفس الغاية المحكوم عليه في حالة سراح.

المادة 59

يجب على المحكوم عليه أن يقدم للبنية المحلية المختصة في تواريخ تحددها، جميع الوثائق التي تراها ضرورية لإثبات قيامه بتعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

يقوم الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة بتحرير تقرير حول تنفيذ المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه، ويحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات

من أجل اتخاذ المتعين، ويجوز لهذا الموظف إجراء زيارات ميدانية للتأكد من التنفيذ أو الاستمرار فيه كلما تعلق الأمر بإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

الفرع الرابع: الغرامة اليومية

المادة 60

يقوم الموظف المسؤول عن ضبط القضائي بالمؤسسة السجنية بعد التوصل بالمقرر التنفيذي والتحقق منه وفق مقتضيات البند 1 من المادة 4 أعلاه، بحساب مجموع مبلغ الغرامة اليومية التي يجب على المعتقل أدائها بضرب عدد أيام العقوبة الحبسية المتبقية في مبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها، وذلك بعد خصم مدة الاعتقال التي قضائها المحكوم عليه ما بين تاريخ حرمانه من حريته إلى غاية يوم أداء الغرامة، وتراعى في تحديد هذه المدة مقتضيات المادة 613 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 61

ينجز الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية بطاقة يبين فيها مدة العقوبة الحبسية المحكوم بها على المعتقل وعدد أيام الاعتقال التي قضائها والمدة المتبقية، ومبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها ومجموع قيمة الغرامة الواجب أدائها، ويشير فيها إلى المراجع المتعلقة بسند الاعتقال وبالمقرر القضائي وبالمقرر التنفيذي القاضي تطبيق العقوبات، ويضمها إلى ملف المحكوم عليه.

المادة 62

يبلغ الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة المعتقل بواسطة إلهاد بفحوى البطاقة المشار إليها في المادة 61 أعلاه، وبطرق الأداء المشار إليها في المادة 63 بعده، ويحرص على تمكينه من إخبار عائلته أو إخبار الشخص الذي يرى مصلحة له في ذلك من أجل أداء قيمة الغرامة، وإذا تعلق الأمر بمعتقل حدث وجب عليه تبليغ ولي أمره أو وصيه.

يدلي المعتقل أو من ينوب عنه المدير المؤسسة السجنية بما يفيد أدائه دفعة واحدة المجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها.

المادة 63

يستخلص مبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها بصندوق المحكمة طبقا لمقتضيات التشريع المتعلق بتحصيل الديون العمومية، ويمكن أدائها بواسطة شيك مقابل وصل يرفق بنسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو سند الإقامة أو جواز السفر، حسب الحالة. يمكن الأداء بواسطة تحويل بنكي لحساب مفتوح في اسم المحاسب بالمحكمة المختصة لدى صندوق الإيداع والتدبير أو أي مؤسسة ائتمانية أخرى معتمدة، كما يمكن الأداء

بواسطة وسائل الأداء الإلكترونية الأخرى المعتمدة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

المادة 64

يمكن عند الضرورة للمعتقل أن يأذن باقتطاع قيمة مبلغ الغرامة اليومية أو جزء منها من الحساب الإسمي المفتوح له بالمؤسسة السجنية بناءً على طلب يلتمس من خلاله ذلك.

يقوم الموظف المسؤول عن التدبير المالي بالمؤسسة السجنية باقتطاع مبلغ الغرامة اليومية وأدائه وفق مقتضيات المادة 63 أعلاه، ويسلم لمدير المؤسسة السجنية جميع الوثائق التي تفيد الأداء، وتسلم نسخة منها للمعتقل المعني مقابل إشهاد بذلك.

المادة 65

يقوم مدير المؤسسة السجنية فور أداء مجموع مبلغ الغرامة أو الإدلاء بما يفيد الأداء، بموافقة قاضي تطبيق العقوبات بكل الوثائق المفيدة لاستصدار الأمر القاضي بإطلاق سراح المعتقل.

يفرج مدير المؤسسة السجنية عن المعتقل فور توصله بمقرر قاضي تطبيق العقوبات القاضي بالإفراج

المادة 66

إذا أذن قاضي تطبيق العقوبات بأداء المحكوم عليه لمبلغ الغرامة اليومية على شكل أقساط، قام بمد مدير المؤسسة السجنية بالجدولة الزمنية التي حددها من أجل تتبع التنفيذ.

يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء للبنية المحلية المختصة بما يفيد أداء الغرامة اليومية أو استمراره في التنفيذ، وفق الأقساط والأجال التي حددها قاضي تطبيق العقوبات.

ينجز الموظف المسؤول عن البنية المحلية المختصة تقريراً حول أداء المحكوم عليه المجموع مبلغ الغرامة اليومية يحيله مدير المؤسسة السجنية على قاضي تطبيق العقوبات من أجل استصدار الأمر القاضي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها. كما يقوم بإنجاز تقرير حول كل إخلال في التنفيذ من طرف المحكوم عليه، يحال على قاضي تطبيق العقوبات

المادة 67

إذا أصدر قاضي تطبيق العقوبات مقررًا يقضي بتنفيذ المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الصادرة في حقه أو ما تبقى منها، ضمنه مدة العقوبة الحبسية التي يجب على المحكوم عليه قضاءها.

يتعين على مدير المؤسسة السجنية الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند وجود أي صعوبة

الباب الثالث: أحكام متفرقة وختامية

المادة 68

يصدر قاضي تطبيق العقوبات مقررًا يقضي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم بها، بناءً على تقرير مدير المؤسسة السجنية، تسلم نسخة منه للمعني بالأمر وتحال نسخة إلى النيابة العامة ومركز السجل العدلي المختص.

المادة 69

يسلم مدير المؤسسة السجنية المحكوم عليه عند تمام تنفيذه للعقوبة البديلة بطاقة تفيد ذلك، ويسلمه أيضًا، بناءً على طلبه، سواء أثناء تنفيذه للعقوبة البديلة أو بعد تمام تنفيذه، موجزًا من سجل العقوبة البديلة دون الإشارة فيه إلى نوع الجريمة المرتكبة أو مدة العقوبة الحبسية الأصلية.

يتوقف تسليم الموجز المذكور لدفاع المحكوم عليه أو لعائلته بناءً على موافقته.

ينجز مدير المؤسسة السجنية موجزًا من سجل العقوبة البديلة ويشهد بصحته ويحرص على تسليمه للشخص الذي تقدم بالطلب بعد التأكد من هويته.

المادة 70

توافي، عند الاقتضاء، المصالح والمؤسسات المنصوص عليها في المادة 21 أعلاه وكذا هيئات القطاع الخاص التي يمكن إشراكها في تنفيذ العقوبات البديلة، فقط الجهات القضائية المختصة أو الإدارة المكلفة بالسجون بالوثائق الإدارية المتعلقة بتنفيذ العقوبة البديلة لديها.

المادة 71

تحدث لجنة تحت رئاسة عامل العمالة أو الإقليم أو من ينوب عنه، يعهد إليها القيام بمهام التنسيق بين مدير المؤسسة السجنية وبين المصالح اللامركزية للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والهيئات التي يمكن تنفيذ العقوبات البديلة بها.

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية، إلى وزير الداخلية ووزير العدل والوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية والمندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 6 دي الحجة 1446 (3) يونيو (2025)

الإمضاء عزيز أخنوش

وقعه بالعطف

وزير الداخلية

عبد الوافي لفتيت

وزير العدل

عبد اللطيف وهبي

الوزير المنتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية

فوزي لقجع

.....
.....
.....
.....

نماذج الأحكام القضائية
المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

الحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

بتاريخ

ملف رقم

حكم بعقوبة المراقبة الإلكترونية

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية ب

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

حكم عدد

بتاريخ .

أصدرت المحكمة الابتدائية . في جلستها العلنية وهي تبت في

القضايا الجنحية .

الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

وبين مغربي مزداد بتاريخ من والدته

. بنت اب

بطاقة تعريف الوطنية عدد.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد

التقادم الجنحي.

الوقائع

من جهة أخرى.

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم. عناصرها من محضر الشرطة

القضائية عدد . بتاريخ . منه أن . والمستخلصة والذي يستفاد

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع المتهم من قبل النيابة العامة من أجل .

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها المتهم ثابتة في حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الاصلية

حيث إنه بالنظر لظروف المتهم الاجتماعية / وخطورة الفعل المرتكب والعدام سوابقه القضائية ارتأت المحكمة تمتيعه بظروف التخفيف.

وحيث

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث أن العقوبة المحكوم بها في حق المتهم لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وأن الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث ان المتهم لا يوجد في حالة عود.

وحيث التمسست النيابة العامة المحكوم عليه / دفاع المحكوم عليه / مدير المؤسسة السجنية / من يعنيه الأمر استبدال العقوبة السالبة الحرية في حالة الحكم بها بعقوبة بديلة.

ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة وخطورة الجريمة قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية النافذة بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم. وحيث بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى أن المتهم...

وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14 و 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي وقانون 4322 المتعلق بالعقوبات البديلة والمرسوم رقم 2.253.386 بتحديد كفيات تطبيق العقوبات البديلة وفصول المتابعة. لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا ابتداءيا حضوريا

بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه:

1. في العقوبة الاصلية بالحبس النافذ لمدة . وغرامة نافذة قدرها درهم.

2 في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الاصلية بالمراقبة الإلكترونية النظام

الثابت / المتحرك لمدة يقضيها المتهم بمنزله

تشعر المحكوم عليه انه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه اثناء تنفيذ العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الاصلية المحكوم بها اعلاه

بتحميل المتهم الصائر وتحديد مدة الاجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة العلنية بالتاريخ أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من

السيد:

رئيسا.

السيد:

عضوا

السيد.

عضوا

السيد:

ممثلا للنياابة العامة.

السيد.

كاتبا للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....
المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية ..

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم تمهيدي بإجراء بحث اجتماعي في حق حدث في إطار قانون العقوبات البديلة

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ ، أصدرت المحكمة الابتدائية في جلستها السرية وهي تبت في

القضايا الجنحية أحداث.

الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

ويين

مغربي مزداد بتاريخ

من والدته

بطاقة تعريفه الوطنية عدد .

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد
التقادم الجنحي.

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق الحدث. والمستخلصة

عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد .

بتاريخ . والذي يستفاد منه أن .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل / المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع المتهم من قبل النيابة العامة من أجل.

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها المتهم ثابتة في
حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم..

أولا: في العقوبة الاصلية

حيث إنه بالنظر للظروف الحدث الاجتماعية / انعدام خطورته الاجرامية وانعدام
سوابقه القضائية ارتأت المحكمة تميتعهما بظروف التخفيف.

وحيث

ثانيا: في العقوبة البديلة:

حيث ان العقوبة المحكوم بها في حق المتهم لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وان
الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث ان المتهم لا يوجد في حالة عود.

وحيت بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى أن المتهم... ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم.

وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14، و 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي والقانون 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة والمرسوم رقم 2.25.386 بتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا ابتداءيا حضوريا بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه:

1. في العقوبة الاصلية بالحبس النافذ لمدة ..

وغرامة نافذة قدرها .

2 في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الاصلية بالعمل لأجل المصلحة العامة

لمدة

ساعة

تشعر المحكوم عليه انه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه اثناء تنفيذ العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الاصلية المحكوم بها أعلاه.

بتحميل المتهم الصائر وتحديد مدة الاجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة العلنية بالتاريخ أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

السيد .

السيد:

رئيسا

السيد:

عضوا

عضوا

السيد :

ممثلا للنياابة العامة.

السيد. كاتيا للضبط.

كاتب الضبط

الرئيس

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

حكم بعقوبة الغرامة اليومية

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ .

أصدرت المحكمة الابتدائية .

في جلستها العلنية وهي تبت في

القضايا الجنحية .

الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

ويين

من جهة.

..... مغربي مزداد بتاريخ.

ليا... من والدته.

. بنت..... اب

بطاقة تعريف الوطنية عدد .

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد

التقادم الجنحي.

الوقائع

من جهة أخرى.

والمستخلصة

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم. عناصرها من محضر الشرطة
القضائية عدد والذي يستفاد منه أنه بتاريخ .

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع المتهم من قبل النيابة العامة من أجل .

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها المتهم ثابتة في حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الاصلية

حيث إنه بالنظر للظروف الحدث الاجتماعية / انعدام خطورته الاجرامية وانعدام سوابقه القضائية ارتأت المحكمة تمثيعهما بظروف التخفيف.

وحيث

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث أن العقوبة المحكوم بها في حق المتهم لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وان الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث ان المتهم لا يوجد في حالة عود.

وحيث التمسست النيابة العامة المحكوم عليه / دفاع المحكوم عليه / مدير المؤسسة السجنية / من يعنيه الأمر استبدال العقوبة السالبة الحرية في حالة الحكم بها بعقوبة بديلة.

وحيث الفي بالملف تنازل الضحية / الصلح / ما يفيد قيام المحكوم عليه بإصلاح الاضرار الناتجة عن الجريمة.

وحيث بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار الى ان المتهم... ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم.

وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14، و 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي

والمرسوم رقم 2.25.386 بتحديد كيفيات تطبيق العقوبات البديلة وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا ابتداءيا حضوريا

بمؤاخذه المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه:

وغرامة نافذة قدرها .

1. في العقوبة الاصلية بالحبس النافذ لمدة .

2 في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الاصلية بغرامة يومية قدرها . درهم
عن كل يوم من العقوبة الحبسية.

تشعر المحكوم عليه انه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه اثناء تنفيذ
العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الاصلية المحكوم بها أعلاه.

بتحميل المتهم الصائر وتحديد مدة الاجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة العلنية بالتاريخ أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

السيد:

رئيسا

السيد:

عضوا

السيد.

عضوا

السيد : ممثلا للنياابة العامة.

السيد. كاتب للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم بعقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ . أصدرت المحكمة الابتدائية . .. في جلستها العلنية وهي تبت في

القضايا الجنحية.

الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

مغربي مزداد بتاريخ.

ويين اب عددمن والدته ..

بطاقة تعريفه الوطنية

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد

التقادم الجنحي.

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم. والمستخلصة

عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد . منه أن
وعند الاستماع إلى المتهم تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع المتهم من قبل النيابة العامة من أجل .

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها المتهم ثابتة في
حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الاصلية

حيث إنه بالنظر للظروف الحدث الاجتماعية / انعدام خطورته الاجرامية وانعدام
سوابقه القضائية

ارتأت المحكمة تمتيعهما بظروف التخفيف.

وحيث حيث ارتأت المحكمة بما لها من سلطة تقديرية تحديد العقوبة الحبسية فيما
سيرد بمنطوق الحكم.

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث أن العقوبة المحكوم بها في حق المتهم لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وان
الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث ان المتهم لا يوجد في حالة عود.

وحيث التمسست النيابة العامة المحكوم عليه / دفاع المحكوم عليه / مدير المؤسسة
السجنية / من يعنيه الأمر استبدال العقوبة السالبة الحرية في حالة الحكم بها بعقوبة
بديلة.

وحيت بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى ان المتهم... ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة وخطورة الجريمة ومراعاة لإمكانات المحكوم عليه المادية قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم تستهدف اختبار المحكوم عليه للتأكد من استعدادة لتقويم سلوكه واستجابته لإعادة الادماج طبقا للفصل 1-35 من

القانون الجنائي.

وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14، و 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي وقانون 4322 المتعلق بالعقوبات البديلة ومرسوم عدد 2.25.386 بتحديد كفيات تطبيق العقوبات البديلة وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا ابتداءيا حضوريا

بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه:

1 في العقوبة الاصلية بالحبس النافذ لمدة وغرامة نافذة قدرها .

درهم

2 في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الاصلية بقيام المتهم بمتابعة دراسته بالتكوين المهني بعدم ارتياده لملاعب كرة القدم مدة / بخضوعه للعلاج من الإدمان لمدة.

بالتزامه بإصلاح الاضرار الناتجة عن الجريمة

بالزام المتهم بالتردد على مكتب المساعدة الاجتماعية / السجن المحلي ب... / مقر الشرطة الدرك ... يومي الاثنين والجمعة على الساعة التاسعة صباحا مدة / بالزام المتهم بعدم الاتصال بالمسماة بأي وسيلة كانت /

3 تشعر المحكوم عليه انه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه اثناء تنفيذ العقوبة

البديلة فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الاصلية المحكوم بها أعلاه.

بتحميل المتهم الصائر وتحديد مدة الاجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة العلنية بالتاريخ أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

السيد :

رئيسا

السيد:

عضوا

السيد.

عضوا

السيد : ممثلا للنيابة العامة.

السيد.

كاتباً للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

حكم تمهيدي بإجراء بحث اجتماعي في إطار قانون العقوبات البديلة

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ ، أصدرت المحكمة الابتدائية. في جلستها العلنية وهي تبت في

القضايا الجنحية .. الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

ويين

مغربي مزداد بتاريخ. من والدته ... بنت آب

بطاقة تعريفه الوطنية عدد.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد
التقادم الجنحي .

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم . عناصرها من محضر الشرطة
القضائية عدد بتاريخ والمستخلصة والذي يستفاد

منه أن.

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيدا.

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل / المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع المتهم من قبل النيابة العامة من أجل.

وحيث بالنظر الى وقائع القضية والظروف المحيطة بها قررت المحكمة قررت المحكمة
إجراء بحث

اجتماعي قبل النطق بالحكم.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة علنيا تمهيدا حضوريا

بإجراء بحث اجتماعي على المتهم وعائلته بواسطة المساعد الاجتماعي بهذه المحكمة / الشرطة

الدرك /

وتحدد نقط البحث فيما يلي:

تحديد وضعية المتهم داخل عائلته واهتماماته، مستواه الدراسي علاقته بمحيطه الاسري وداخل

عمله الأشخاص الذين يعيشون برفقته / وضعية محيط عيشه

وضعه المادي النشاط المهني الذي يمارسه وضعه الصحي / اهتماماته / الاضرار التي خلفها الفعل

موضوع المتابعة

وعلى المساعد الاجتماعي ان يضع تقريره بشكل مفصل في ثلاث نسخ داخل اجل ثلاثة أيام.

بهذا صدر الحكم في الجلسة العلنية بالتاريخ أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

السيد:

رئيسا.

السيد

عضوا

السيد.

عضوا

السيد: ممثلا للنياابة العامة.

السيد.

كاتبا للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

.....

.....

.....

نماذج الأحكام القضائية

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

غرفة الجناح الابتدائية /الاستئنافية

قرار عدد

ملف جنحي

تقييد بعض الحقوق او فرض تدابير رقابية او علاجية او تأهيلية

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

القرار الصادر علينا

ابتدائيا / نهائيا.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

الوقائع

بناء على المتابعة الجارية في حق الظنين .

بأفعال الشغب المرتبطة بالمنافسات الرياضية المنصوص عليها وعلى عقوبتها في:

الفصل 303-1 من القانون الجنائي والمواد 1 و 2 من القانون 09.09 المتعلق بالعنف

المرتبط بالتظاهرات الرياضية.

والمستخلصة عناصرها من المحضر المنجز من طرف الضابطة القضائية لدى المنطقة الأمنية ب () والمؤرخ في () والذي يفيد أنه بتاريخ () وخلال إجراء المقابلة الرياضية التي جمعت بين فريق () و () بالملعب () . أقدم المتهم الاسم الكامل المزداد بتاريخ الحامل البطاقة التعريف رقم رفقة مجموعة من الأشخاص، على الإخلال العلني بالنظام العام عن طريق تبادل العنف والرشق والحجارة داخل مدرجات الملعب وخارجه والحاق أضرار مادية بممتلكات عمومية وخاصة والتحريض على العنف والشغب الرياضي بشعارات وهتافات عداوية.

وعند الاستماع إلى الظنين تمهيدا صرح في محضر قانوني ...

وبناء على إدراج القضية بجلسة...

بعدما أعطيت الكلمة الأخيرة للظنين تقرر حجز القضية للمداولة لجلسة.
وبعد المداولة

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية المؤرخ في () يتبين أن المتهم تم إيقافه بمحيط الملعب مباشرة بعد وقوع أحداث عنف وتخريب، وتم ضبطه في حالة تلبس يمسك أداة صلبة (حجر كبير الحجم) ، وهو يهجم برشقها في اتجاه عناصر الأمن.

وحيث دعمت هذه المعاينة الواقعية ب:

1 شهادة محرري المحضر من عناصر الضابطة القضائية، والذين عاينوا عن كتب تورط المتهم ضمن مجموعة من المشجعين في سلوك عدواني جماعي.

2 صور وفيديوهات النقطة كاميرات المراقبة المثبتة بمرافق الملعب، والتي تم استخراجها ومشاهدتها، وتظهر بوضوح شخصا تنطبق عليه أوصاف المتهم، وهو يرشق الحجارة ويصرخ بشعارات تحريضية (بيان عبارات التحريض) .

3 محاضر المعاينة الميدانية المنجزة من طرف الشرطة العلمية والتقنية، والتي وثقت الأضرار اللاحقة بالممتلكات العامة، لاسيما تكسير زجاج السيارات المركونة، تخريب حواجز حديدية، إتلاف كراسي داخل الملعب.

4 شهادة الشاهد (الاسم) ، وهو أحد أعوان الأمن الخاص، الذي أفاد يكون المتهم كان ضمن مجموعة "ذات مظهر عدائي، ساهمت في إذكاء الفوضى، وتحدي تدخل السلطات الأمنية.

5 اعتراف المتهم التمهيدي، الذي أقر خلال الاستماع إليه بتواجده رفقة بعض أصدقائه داخل المدرجات، وأنهم اندفعوا تحت تأثير الحماس والتشجيع المفرط إلى تصرفات غير محسوبة. وحيث إن هذه الوسائل، بتكاملها، تكون في نظر المحكمة دلائل قوية ومترابطة تقطع الشك بيقين

مساهمة المتهم في الأحداث التخريبية، وتجسد أركان الفعل الجرمي

من حيث الركن القانوني لوجود النص التجريمي المنطبق القانون 09.09 والفصل 303-1 ق.ج) .

ومن حيث الركن المادي لثبوت ارتكابه أفعال التخريب والعنف داخل أو بمحيط التظاهرة الرياضية. ومن حيث الركن المعنوي (أي القصد الجنائي من خلال مشاركته الإرادية والواعية في سلوك جماعي

عنيف، هدفه الإخلال بالنظام العام.

وحيث إن المحكمة، إذ تستحضر خطورة الظاهرة، تؤكد على أن حماية التظاهرات الرياضية لا تتم فقط عبر الزجر، وإنما عبر تحصين القيم التربوية والسلوكية في صفوف الجماهير، وأن تطبيق

القانون لا يتنافى مع مراعاة ظروف المتهم متى توافرت شروطها القانونية والواقعية.

وحيث اقتضى نظر المحكمة تمتيع الظنين المدان بظروف التخفيف اعتبارا لظروفه الاجتماعية والعائلية وانعدام سوابقه القضائية وكونه أقرب للأحداث من الرشداء إذا اقتضى الحال ذلك) .

وحيث ان العقوبة المحكوم بها في حق الظنين لا تتجاوز خمس سنوات وان الجريمة المحكوم بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث إن المحكمة وحرصا منها على تعزيز مبدأ الإدماج والتقويم ترى إعمالا لسلطتها التقديرية بهذا الشأن أن من الأنسب اعتماد عقوبة بديلة مناسبة تحقق الردع المتوخى منها وأكثر نجاعة وإنسانية بالنظر لكون المتهم لا يشكل خطرا على النظام العام أو على الغير، ولأجل تحقيق أهداف العقوبة في إعادة تأهيل المحكوم عليه وتقويم سلوكه والحد من حالات العود واختبار مدى استجابته لإعادة الإدماج، وأخذا بعين الاعتبار جنس وسن المحكوم عليه ومؤهلاته وقدراته البدنية والفكرية، ترى تحديد نوع التدبير الملائم الذي سيناط به والجهة التي سينجز لفائدتها وفق ما سيرد في منطوق حكمها. حيث إن القول بإدانة الظنين يستتبعه تحميله صائر الدعوى

وحيث إن الإكراه البدني يعتبر وسيلة للإجبار على تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامات والتعويضات والصوائر عملا بمقتضيات المادة 635 من قانون المسطرة الجنائية، مما ارتأت معه المحكمة بما لها من سلطة تقديرية تحديد مدته في الأدنى إذا اقتضى الحال ذلك) .

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنيا حضوريا وابتدائيا وهي مشكلة من نفس الهيئة التي ناقشت القضية بما يلي: بمؤاخذة الظنين يجنحة .

وبمعاقبته ب حبسا نافذا. وبغرامة مالية نافذة قدرها .

وكما تقرر تلقائيا أو بطلب من النيابة العامة أو المتهم ودفاعه تبعا للمقتضيات القانونية المتعلقة

بالعقوبات البديلة استبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها بعقوبة بديلة.

تحدد في متابعة الظنين دراسته بالتكوين المهني لمدة مدة وعدم ولوج ملاعب كرة القدم من

المدة.

السفر

والمنع

وفي حالة الاخلال بذلك يتم إلغاء العقوبة البديلة المذكورة وتنفيذ العقوبة الحبسية المحكوم بها. وتحميل المحكوم عليه صائر الدعوى مجبرا في الحد الأدنى.

ملحوظة

ضرورة بيان تاريخ ارتكاب الواقعة بديباجة الحكم.

.....
المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

غرفة الجرح الابتدائية /الاستئنافية

قرار عدد

ملف جنحي

حكم بتحديد الغرامة اليومية

القرار الصادر علينا

ابتدائيا / نهائيا.

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

الوقائع

بناء على المتابعة الجارية في حق الظنين .

بأفعال الشغب المرتبطة بالمنافسات الرياضية المنصوص عليها وعلى عقوبتها في:
الفصل 303-1 من القانون الجنائي والمواد 1 و 2 من القانون 09.09 المتعلق

بالعنف المرتبط بالتظاهرات الرياضية.

والمستخلصة عناصرها من المحضر المنجز من طرف الضابطة القضائية لدى المنطقة
الأمنية ب (...). والمؤرخ في ((والذي يفيد أنه بتاريخ) ، وخلال إجراء المقابلة
الرياضية التي جمعت بين فريقين ((و) بالملعب () . أقدم المتهم الاسم الكامل
المزداد بتاريخ الحامل البطاقة التعريف رقم رفقة مجموعة من الأشخاص على
الإخلال العلني بالنظام العام عن طريق تبادل العنف والرشق والحجارة داخل مدرجات
الملعب وخارجه والحاق أضرار مادية بممتلكات عمومية وخاصة والتحريض على العنف
والشغب الرياضي بشعارات وهتافات عداوية.

وعند الاستماع إلى الظنين تمهيدا صرح في محضر قانوني.

وبناء على إدراج القضية بجلسة...

بعدما أعطيت الكلمة الأخيرة للظتين تقرر حجز القضية للمداولة لجلسة.
وبعد المداولة

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر الضابطة القضائية المؤرخ في (...). يتبين أن المتهم تم إيقافه بمحيط الملعب مباشرة بعد وقوع أحداث عنف وتخريب، وتم ضبطه في حالة تلبس يمسك أداة صلبة (حجر كبير الحجم) ، وهو يهجم برشقها في اتجاه عناصر الأمن.

وحيث دعمت هذه المعاينة الواقعية ب:

1 شهادة محرري المحضر من عناصر الضابطة القضائية، والذين عاينوا عن كتب تورط المتهم ضمن مجموعة من المشجعين في سلوك عدواني جماعي.

2 صور وفيديوهات النقاطتها كاميرات المراقبة المثبتة بمرافق الملعب، والتي تم استخراجها ومشاهدتها، وتظهر بوضوح شخصا تنطبق عليه أوصاف المتهم، وهو يرشق الحجارة ويصرخ بشعارات تحريضية (بيان عبارات التحريض) .

3 محاضر المعاينة الميدانية المنجزة من طرف الشرطة العلمية والتقنية، والتي وثقت الأضرار اللاحقة بالممتلكات العامة، لاسيما تكسير زجاج السيارات المركونة، تخريب حواجز حديدية، إتلاف كراسي داخل الملعب.

4 شهادة الشاهد (الاسم وهو أحد أعوان الأمن الخاص، الذي أفاد يكون المتهم كان ضمن مجموعة "ذات مظهر عدائي، ساهمت في إذكاء الفوضى، وتحدي تدخل السلطات الأمنية.

5 اعتراف المتهم التمهيدي، الذي أقر خلال الاستماع إليه بتواجده رفقة بعض أصدقائه داخل المدرجات، وأنهم اندفعوا تحت تأثير الحماس والتشجيع المفرط إلى تصرفات غير محسوبة. وحيث إن هذه الوسائل، بتكاملها، تكون في نظر المحكمة دلائل قوية ومترابطة تقطع الشك بيقين

مساهمة المتهم في الأحداث التخريبية، وتجسد أركان الفعل الجرمي

من حيث الركن القانوني لوجود النص التجريمي المنطبق القانون 09.09 والفصل 303-1 ق.ج)

ومن حيث الركن المادي لثبوت ارتكابه أفعال التخريب والعنف داخل أو بمحيط التظاهرة الرياضية. ومن حيث الركن المعنوي (أي القصد الجنائي من خلال مشاركته الإرادية والواعية في سلوك جماعي

عنيف، هدفه الإخلال بالنظام العام.

وحيث إن المحكمة، إذ تستحضر خطورة الظاهرة، تؤكد على أن حماية التظاهرات الرياضية لا تتم فقط عبر الزجر، وإنما عبر تحصين القيم التربوية والسلوكية في صفوف الجماهير، وأن تطبيق

القانون لا يتنافى مع مراعاة ظروف المتهم متى توافرت شروطها القانونية والواقعية.

وحيث اقتضى نظر المحكمة تمتيع الظنين المدان بظروف التخفيف اعتبارا لظروفه الاجتماعية والعائلية وانعدام سوابقه القضائية وكونه أقرب للأحداث من الرشداء إذا اقتضى الحال ذلك.

وحيث ان العقوبة المحكوم بها في حق الظنين لا تتجاوز خمس سنوات وان الجريمة المحكوم بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة. فضلا عن إدلائه بما يفيد وجود صلح واصلاح الضرر الناتج عن الجريمة

وحيث إن المحكمة وحرصا منها على تعزيز مبدأ الإدماج والتقويم ترى إعمالا لسلطتها التقديرية بهذا الشأن أن من الأنسب اعتماد عقوبة بديلة مناسبة تحقق الردع المتوخى منها وأكثر نجاعة وإنسانية بالنظر لكون المتهم لا يشكل خطرا على النظام العام أو على الغير، ولأجل تحقيق أهداف العقوبة في إعادة تأهيل المحكوم عليه وتقويم سلوكه والحد من حالات العود واختبار مدى استجابته لإعادة الإدماج، وأخذا بعين الاعتبار جنس وسن المحكوم عليه وامكانياته المادية، ترى تحديد التدبير وفق ما سيرد في منطوق حكمها.

حيث إن القول بإدانة الظنين يستتبعه تحميله صائر الدعوى.

وحيث إن الإكراه البدني يعتبر وسيلة للإجبار على تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامات والتعويضات والصوائر عملا بمقتضيات المادة 635 من قانون المسطرة الجنائية، مما ارتأت معه المحكمة بما لها من سلطة تقديرية تحديد مدته في الأدنى إذا اقتضى الحال ذلك) .

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنيا حضوريا وابتدائيا وهي مشكلة من نفس الهيئة التي ناقشت القضية بما يلي:

حبسا نافذا، وبغرامة مالية نافذة قدرها . وبمعاقيته

وكما تقرر تلقائيا أو يطلب من النيابة العامة أو المتهم ودفاعه تبعا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالعقوبات البديلة استبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها بعقوبة بديلة وتحدد في غرامة يومية في نطاق الحدين الأدنى والاقصى المنصوص عليهما في الفصل 15-35 من القانون (مثلا غرامة يومية تقدر بمبلغ 500 درهم في اليوم).

وفي حالة عدم الاستجابة لذلك يتم إلغاء العقوبة البديلة المذكورة وتنفيذ العقوبة الحبسية المحكوم بها.

وتحميل المحكوم عليه صائر الدعوى مجبرا في الحد الأدنى.

ملحوظة

ضرورة بيان تاريخ ارتكاب الواقعة بديباجة الحكم.

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

الحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم بعقوبة المراقبة الإلكترونية في حق حدث

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ أصدرت المحكمة الابتدائية في جلستها السرية وهي تبت في

القضايا الجنحية أحداث. الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

ويين

مغربي مزداد بتاريخ ...

بنت

من والدته

اب

بطاقة تعريفه الوطنية عدد.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد

التقادم الجنحي:

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق الحدث.

والمستخلصة عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد

بتاريخ .

والذي يستفاد منه أن .

وعند الاستماع إلى الحدث تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع الحدث من قبل النيابة العامة من أجل .

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها الحدث ثابتة في حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الأصلية

حيث إنه بالنظر للظروف الحدث الاجتماعية / وخطورة الفعل المرتكب والعدام سوابقه القضائية ارتأت المحكمة تمتيعه بظروف التخفيف.

وحيث

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث إن العقوبة المحكوم بها في حق الحدث لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وأن الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث إن الحدث لا يوجد في حالة عود.

وحيث التمسست النيابة العامة المحكوم عليه / دفاع المحكوم عليه / مدير المؤسسة السجنية / من يعنيه الأمر استبدال العقوبة السالبة الحرية في حالة الحكم بها بعقوبة بديلة.

ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة وخطورة الجريمة قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية النافذة بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم. وحيث بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى أن الحدث.

وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14 و 35.1 إلى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمرسوم رقم 225.386 المتعلق بتحديد كفايات تطبيق العقوبات البديلة، وفصول المتابعة. لهذه الأسباب

تصرح المحكمة سرىا ابتدائيا حضوريا

بمؤاخذة الحدث من أجل ما نسب إليه والحكم عليه

3 في العقوبة الأصلية بالحبس النافذ لمدة وغرامة نافذة قدرها درهم..

4 في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الأصلية بالمراقبة الإلكترونية بواسطة

السوار الالكتروني الثابت المتحرك لمدة

تشعر المحكوم عليه أنه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه أثناء تنفيذ العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية المحكوم بها أعلاه.

يتحمّل ولي الحدث الصائر وتحديد مدة الإجمار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة السرية من طرف نفس الهيئة التي ناقشت القضية، وكانت تتركب من

السيد.

رئيسا مكلفا بالأحداث.

السيد.

عضوا

السيد.

عضوا

السيد.

ممثلا للنياابة العامة.

السيد كاتباً للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية ب

.

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة في حق حدث

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية ...

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ ، أصدرت المحكمة الابتدائية في جلستها السرية وهي تبت في

القضايا الجنحية أحداث. الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

ويين

مغربي مزداد بتاريخ . بنت..... ابمن والدته

بطاقة تعريفه الوطنية عدد .

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد
التقادم الجنحي .

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق الحدث والمستخلصة عناصرها من
محضر الشرطة القضائية عدد بتاريخ . والذي يستفاد منه أن
وعند الاستماع إلى الحدث تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة.

تقرر حجز القضية للتأمل / المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع الحدث من قبل النيابة العامة من أجل.

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها الحدث ثابتة في حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الاصلية:

حيث إنه بالنظر لظروف الحدث الاجتماعية / انعدام خطورته الاجرامية وانعدام سوابقه القضائية

ارتأت المحكمة تمتيعه بظروف التخفيف

وحيث

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث إن العقوبة المحكوم بها في حق الحدث لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافذا وأن الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة..

وحيث إن الحدث لا يوجد في حالة عود.

وحيث بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى أن الحدث... ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم.

وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14 من 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمرسوم رقم 2.25.386 المتعلق بتحديد كفيات تطبيق العقوبات البديلة، وفصول المتابعة. لهذه الأسباب

تصرح المحكمة سرًا ابتدائيًا حضوريا

بمؤاخذة الحدث من أجل ما نسب إليه والحكم عليه

1 - في العقوبة الأصلية بالحبس النافذ لمدة وغرامة نافذة قدرها ... درهم.

2 - في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الأصلية بالعمل لأجل المنفعة العامة.

تشعر المحكوم عليه أنه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه أثناء تنفيذ العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية المحكوم بها أعلاه.

بتحميل ولي الحدث الصائر وتحديد مدة الإجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة السرية من طرف نفس الهيئة التي ناقشت القضية، وكانت تتركب من

السيد.

رئيسا مكلفا بالأحداث.

السيد:

عضوا

السيد.

عضوا

السيد.

ممثلا للنياية العامة.

السيد.

كاتيا للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....
المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم بعقوبة الغرامة اليومية في حق حدث

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ . أصدرت المحكمة الابتدائية في جلستها السرية وهي تبت في القضايا
الجنحية أحداث . الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

ويين

من جهة.

مغربي مزداد بتاريخ بنت..... آب ب من والدته.....

بطاقة تعريفه الوطنية عدد.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد
التقادم الجنحي

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق الحدث. والمستخلصة عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد . بتاريخ . والذي يستفاد منه أن. وعند الاستماع إلى الحدث تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل المداولة لجلسة. وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع الحدث من قبل النيابة العامة من أجل.

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها الحدث ثابتة في حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الاصلية

حيث إنه بالنظر لظروف الحدث الاجتماعية / العدم خطورته الاجرامية وانعدام سوابقه القضائية ارتأت المحكمة تمتيعه بظروف التخفيف.

وحيث

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث ان العقوبة المحكوم بها في حق الحدث لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وأن الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث إن الحدث لا يوجد في حالة عود.

وحيث التمسست النيابة العامة المحكوم عليه / دفاع المحكوم عليه / مدير المؤسسة السجنية / من يعنيه الأمر استبدال العقوبة السالبة الحرية في حالة الحكم بها بعقوبة بديلة.

وحيث الفي بالملف تنازل الضحية / الصلح / ما يفيد قيام المحكوم عليه بإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

وحيث إن ولي الحدث نائبه الشرعي وافق على الحكم بعقوبة الغرامة اليومية في حقه

وحيث بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى أن الحدث... ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة ومراعاة لإمكانات ولي المحكوم عليه ممثله القانوني المادية قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم. وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14 من 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمرسوم رقم 2.25.386 المتعلق بتحديد كيفية تطبيق العقوبات البديلة، وفصول المتابعة...

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة سرىا ابتدائيا حضوريا

بمؤاخذة الحدث من أجل ما نسب إليه والحكم عليه

3 في العقوبة الأصلية بالحبس النافذ لمدة وغرامة نافذة قدرها درهم..

4 في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الأصلية بغرامة يومية قدرها ... درهم
عن

كل يوم العقوبة الحبسية.

تشعر المحكوم عليه أنه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه أثناء تنفيذ العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية المحكوم بها أعلاه.

بتحميل ولي الحدث الصائر وتحديد مدة الإجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة السرية من طرف نفس الهيئة التي ناقشت القضية، وكانت تتركب من

السيد: رئيسا مكلفا بالأحداث.

السيد: عضوا

السيد.

عضوا.

السيد.

ممثلا للنياابة العامة.

السيد.

كاتباً للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم بعقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية في حق
حدث

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ ، أصدرت المحكمة الابتدائية . في جلستها السرية وهي تبت في

القضايا الجنحية أحداث. الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

وبين مغربي مزداد بتاريخمن والدته

. بنت اب

بطاقة تعريفه الوطنية عدد.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه آمد
التقادم الجنحي.

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق الحدث. والمستخلصة

عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد بتاريخ . والذي يستفاد
منه أن.

وعند الاستماع إلى الحدث تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة. تقرر حجز القضية للتأمل المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع الحدث من قبل النيابة العامة من أجل .

وحيث

وحيث

وحيث

وحيث تبعا لذلك فإن المحكمة قد اقتنعت بأن الأفعال المتابع من أجلها الحدث ثابتة
في حقه مما يتعين مؤاخذته من أجلها وفقا ما سيرد في منطوق الحكم.

أولا: في العقوبة الأصلية

حيث إنه بالنظر للظروف الحدث الاجتماعية / انعدام خطورته الاجرامية وانعدام
سوابقه القضائية

ارتأت المحكمة تمتيعه بظروف التخفيف.

وحيث ارتأت المحكمة بما لها من سلطة تقديرية تحديد العقوبة الحبسية فيما سيرد بمنطوق الحكم.

ثانيا: في العقوبة البديلة

حيث إن العقوبة المحكوم بها في حق الحدث الذي لا تتجاوز خمس سنوات حبسا نافدا وأن الأفعال المدان بها غير مستثناة من تطبيق العقوبات البديلة.

وحيث إن الحدث لا يوجد في حالة عود.

وحيث التمتست النيابة العامة المحكوم عليه / دفاع المحكوم عليه / مدير المؤسسة السجنية / من يعنيه الأمر استبدال العقوبة السالبة الحرية في حالة الحكم بها بعقوبة بديلة.

وحيث بالنظر إلى نتائج البحث الذي تم القيام به والذي أشار إلى أن الحدث. ومراعاة الأهداف العقوبات البديلة وخطورة الجريمة ومراعاة لإمكانات المحكوم عليه المادية قررت المحكمة استبدال العقوبة الحبسية بعقوبة بديلة وفق ما سيرد بمنطوق الحكم تستهدف اختبار المحكوم عليه للتأكد من استعدادة لتقويم سلوكه واستجابته لإعادة الادماج طبقا للفصل 1-35 من القانون الجنائي. وتطبيقا للقانون وخاصة مقتضيات الفصول 14 من 35.1 الى 35.15 و 55 و 141 من القانون الجنائي والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، والمرسوم رقم 2.25.386 المتعلق بتحديد كفيات تطبيق العقوبات البديلة، وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة سريا ابتداءيا حضوريا

بمؤاخذة الحدث من أجل ما نسب إليه والحكم عليه

في العقوبة الأصلية بالحبس النافذ لمدة ... وغرامة نافذة قدرها درهم..

في العقوبة البديلة باستبدال العقوبة الحبسية الأصلية بقيام الحدث بمتابعة دراسته بالتكوين

المهني بعدم ارتياده لملاعب كرة القدم مدة بخضوعه للعلاج من الإدمان لمدة .

بالتزامه بإصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

بالزام الحدث بالتردد على مكتب المساعدة الاجتماعية / السجن المحلي ب..... / مقر الشرطة / الدرك

يومي الإثنين والجمعة على الساعة التاسعة صباحا مدة خمسة أشهر / بالزام المتهم بعدم الاتصال بالمسماة بأي وسيلة كانت /

تشعر المحكوم عليه أنه في حالة عدم تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه أثناء تنفيذ العقوبة البديلة

فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية المحكوم بها أعلاه.

يتحمّل ولي الحدث الصائر وتحديد مدة الإجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في الجلسة السرية من طرف نفس الهيئة التي ناقشت القضية، وكانت تتركب من

السيد.

رئيسا مكلفا بالأحداث.

السيد:

عضوا

السيد.

عضوا

السيد.

ممثلا للنياية العامة.

السيد.

كاتباً للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....
المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

المحكمة الابتدائية ..

ملف جنحي

حكم عدد

بتاريخ

ملف رقم

حكم تمهيدي بإجراء بحث اجتماعي في حق حدث في إطار قانون العقوبات البديلة

أصل الحكم المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ ، أصدرت المحكمة الابتدائية في جلستها السرية وهي تبت في

القضايا الجنحية أحداث.

الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.

من جهة.

ويين

مغربي مزداد بتاريخ

من والدته

بطاقة تعريفه الوطنية عدد .

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد
التقادم الجنحي.

من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق الحدث. والمستخلصة

عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد .

بتاريخ . والذي يستفاد

منه أن .

وعند الاستماع إلى الحدث تمهيدا .

وبناء على إدراج القضية بجلسة.

تقرر حجز القضية للتأمل / المداولة لجلسة.

وبعد التأمل / المداولة

حيث توبع الحدث من قبل النيابة العامة من أجل.

وحيث بالنظر إلى وقائع القضية والظروف المحيطة بها قررت المحكمة قررت المحكمة
إجراء بحث اجتماعي قبل النطق بالحكم.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

تصرح المحكمة سريا ابتداءيا حضوريا

بإجراء بحث اجتماعي على الحدث وعائلته بواسطة المساعد الاجتماعي بهذه المحكمة
/ الشرطة

الدرك /

وتحدد نقط البحث فيما يلي:

وضعية الحدث داخل عائلته واهتماماته مستواه الدراسي علاقته بمحيطة الأسري
وداخل عمله الأشخاص الذين يعيشون برفقته / وضعية محيط عيشه

وضعه المادي النشاط المهني الذي يمارسه وضعه الصحي / اهتماماته / الأضرار التي
خلفها الفعل

موضوع المتابعة

وعلى المساعد الاجتماعي أن يضع تقريره بشكل مفصل في ثلاث نسخ داخل أجل ثلاثة
أيام. بهذا صدر الحكم في الجلسة السرية بالتاريخ أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

رئيسا مكلفا بالأحداث. السيد.

السيد: عضوا

السيد

عضوا

السيد.

ممثلا للنياابة العامة.

السيد.

كاتباً للضبط.

الرئيس

كاتب الضبط

.....

.....

.....

نماذج الأحكام القضائية

.....

.....

نماذج قرارات قاضي العقوبات

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

الحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

مقرر إنابة قضائية من أجل تطبيق عقوبة بديلة

مقرر عدد

بتاريخ

ملف رقم

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 2-647 من قانون
المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه (المحكمة أو محكمة الاستئناف ب... بتاريخ
ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى بعقوبة بديلة عن
الحبس وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ .

وحيث ان المحكوم عليه يتواجد بمدينة وهي خارج دائرة نفوذ هذه المحكمة

وحيث إن حسن تطبيق العقوبة البديلة يقتضي إحالة الملف على السيد قاضي تطبيق
الإصدار المقرر التنفيذي بتطبيق العقوبة البديلة. العقوبات بالمحكمة الابتدائية...
وتطبيقا للقانون

نأمر:

لهذه الأسباب

1 بإحالة الملف على السيد قاضي تطبيق العقوبة بالمحكمة الابتدائية للقيام
بالمتعين قانونا.

2 إشعار النيابة العامة بهذا الاجراء.

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

الحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

مقرر وضع حد لعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

أمر عدد

بتاريخ

ملف رقم

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية ب...

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية ..

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 7-647 من قانون
المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه (المحكمة أو محكمة الاستئناف ب... بتاريخ
ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى بعقوبة
العمل لأجل المنفعة العامة

وبناء على مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة عدد الصادر بتاريخ .. وبناء
على التقرير المتوصل به بتاريخ والمنجز من طرف ... والذي يشير الى ان المحكوم
عليه لم يقيم بتنفيذ / أو أخل بالالتزامات المحددة له

وحيث ان مقتضيات المادة 7-647 تعطي الصلاحية لقاضي تطبيق العقوبات بوضع حد

العقوبة العمل لأجل المنفعة العامة في حالة عدم تنفيذها او الاخلال بالالتزامات المحددة للمحكوم عليه.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

نامر:

- 1 تأمر بوضع حد لتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة الصادر في حق المسمى.....
- 2 بتبليغ نسخة من هذا الأمر إلى المحكوم عليه والخير والنيابة العامة والمؤسسة السجنية

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية السلطة القضائية

محكمة الاستئناف ..

الحكمة الابتدائية بك.

ملف جنحي

مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة في حق حدث

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية ب...

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

مقرر عدد

بتاريخ

ملف رقم

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 5-647 من قانون
المسطرة الجنائية.

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ .

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف بتاريخ
ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على الحدث المسمى..... المزداد بتاريخ
..... من والديه. بطاقة تعريفه الوطنية ب ... طبيعة العمل المسندة اليه ..
بمؤسسة. بالعمل لديها بعدد ساعات إجمالي قدره (...) ساعة كعقوبة بديلة عن
العقوبة الاصلية وهي الحبس لمدة...

وحيث أن المقرر الصادر بتطبيق عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة قد حاز قوة الشيء
المقضي به او وافقت عليه النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن.

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بتنفيذ العقوبة البديلة.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

تأمر:

- 1 - بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة الصادرة في حق المسعى..... وذلك
بالعمل لمدة ساعة بمؤسسة ببرنامج زمني يتم الاتفاق عليه مع نفس المؤسسة.
- 2 - بتبليغ هذا المقرر إلى الحدث ونائبه الشرعي والمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال
والنيابة العامة.

3 بإرسال نسخة من هذا المقرر الى المؤسسة التي سيؤدي بها العمل لأجل المنفعة
العامة.

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف

مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

الحكمة الابتدائية

يك

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية ب...

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

مقرر عدد

ملف جنحي

بتاريخ

ملف رقم.

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 5-647 من قانون

المسطرة الجنائية

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ .

وبناء على الحكم الصادر عن هذه (المحكمة) أو محكمة الاستئناف ب.

بتاريخ ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسعى المزداد

بتاريخ من والديه . بطاقة تعريفه الوطنية ب .. طبيعة العمل المسندة اليه
..... بمؤسسة.. بالعمل لديها بعدد ساعات اجمالي قدره (...) ساعة كعقوبة بديلة عن
العقوبة الاصلية وهي الحبس لمدة

وحيث إن المقرر الصادر بتطبيق عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة قد حاز قوة الشيء
المقضي به أو وافقت عليه النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن.

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بتنفيذ العقوبة البديلة.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

تأمر:

1 بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة الصادرة في حق المسعى..... وذلك

ببرنامج زمني يتم الاتفاق عليه مع نفس بالعمل لمدة ساعة بمؤسسة

المؤسسة.

2 بتبليغ هذا المقرر إلى المحكوم عليه والمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال والنيابة العامة

3 بإرسال نسخة من هذا المقرر إلى المؤسسة التي سيؤدي بها العمل لأجل المنفعة العامة.

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف

الحكمة الابتدائية

ملف جنحي

مقرر تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية - النظام التابع - معتقل -

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

مقرر عدد

بتاريخ

ملف رقم

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 2-647 من قانون
المسطرة الجنائية والمادة 32 من مرسوم 3 يونيو 2025 بكيفية تطبيق قانون العقوبات
البديلة

وبناء على الحكم الصادر عن هذه (المحكمة) أو محكمة الاستئناف ب . بتاريخ

ملف رقم حكم . عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسعى المزداد بتاريخ
..... من والديه . المعتقل بسجن . يعقوبة المراقبة الإلكترونية بديلا

عن الحبس النافذ.

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ .

وحيث ان المقرر القضائي الصادر بتطبيق المراقبة الإلكترونية بمنزل المتهم / أو بمحل
إقامته أو بأي مكان آخر (لمدة .. قد حاز قوة الشيء المقضي به أو وافقت النيابة
العامة ولم تمارس حق الطعن.

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بتنفيذ العقوبة البديلة بعد مراعاة الحالة الاجتماعية
والوضعية الاقتصادية للمحكوم عليه.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

تأمر:

(1) بتنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية النظام الثابت في حق المسمى ب ت و.....

بمدينة..... العنوان الكامل..... المدة... بمنزله أو بمحل إقامته أو ب (...).

.....

المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف

الحكمة الابتدائية

مقرر تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية - النظام المتحرك - معتقل -

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 2-647 من قانون
المسطرة الجنائية والمادة 32 من مرسوم 3 يونيو 2025 بكيفية تطبيق قانون العقوبات
البديلة

وبناء على الحكم الصادر عن هذه (المحكمة) أو محكمة الاستئناف بتاريخ .

ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى المزداد بتاريخ من والديه
. عن الحبس النافذ. المعتقل بسجن. يعقوبة المراقبة الإلكترونية بديلا

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ .

وحيث ان المقرر الصادر بتطبيق المراقبة الإلكترونية في حق المتهم لمدة قد

حاز قوة الشيء المقضي به أو وافقت النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن.

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بتنفيذ العقوبة البديلة بعد مراعاة الحالة الاجتماعية

والوضعية الاقتصادية للمحكوم عليه.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الأسباب

نأمر:

1 - بتنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية النظام المتحرك في حق المسعى ب ت
وبمدينة..... العنوان الكامل..... لمدة. بمنزله أو (...) وعدم ولوجه الحي..... الذي
تسكن به الضحية . أو او الحي الذي تتواجد به.....

100

المجلس الأعلى للسلطة القضائية

ملف جنحي

مقرر عدد

بتاريخ

ملف رقم

2 - تحدد اجال التنفيذ في أيام.

3 بإحالة هذا المقرر على الإدارة المكلفة بالسجون التابعة لنفوذ هذه المحكمة قصد
تتبع تنفيذ

العقوبة البديلة مع الرجوع إلينا في حالة وجود صعوبات في التنفيذ

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف

الحكمة الابتدائية

مقرر باستبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى عنها بعقوبة بديلة أو أكثر

ملف رقم.....

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 22-647 من قانون

المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (ملف رقم حكم عدد ... بتاريخ

الذي تم بموجبه الحكم على المسعى بعقوبة حبسية مدتها ..

وبناء على

1 - قرارنا التلقائي -2 طلب / النيابة العامة -3 المحكوم عليه 4 دفاعه -5- الممثل الشرعي للحدث -6- مدير المؤسسة السجنية أو من يعنيه الأمر الراعي إلى استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة لفائدة المحكوم عليه

وحيث بالاطلاع على وثائق الملف وطبيعة العقوبة المحكوم بها وبالنظر إلى توفر الشروط والضوابط المنصوص عليها في قانون العقوبات البديلة

وحيث ان مقتضيات المادة 647-22 تعطي الصلاحية لقاضي تطبيق العقوبات

باستبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة مما يكون معه الطلب مؤسس ويتعين الاستجابة له.

وتطبقا للقانون.

لهذه الاسباب:

نأمر:

1 باستبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها على المسعى او ما تبقى منها

بعقوبة بديلة العمل لأجل المنفعة العامة المراقبة الإلكترونية ...

2 بتبليغ نسخة من هذا الأمر إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة السجنية التي يوجد بها

رهن الاعتقال أو الايداع

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف

المحكمة الابتدائية

أمر بإجراء خبرة طبية - عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.

ملف رقم

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط بمحكمة الابتدائية

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن . قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 6-647 من قانون

المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف) بتاريخ

.....

ملف رقم . حكم عدد.. الذي تم بموجبه الحكم على المسمى بعقوبة

بديلة عن الحبس

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ .

وحيث ان المقرر الصادر بتطبيق عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

قد حاز قوة الشيء المقضي به او وافقت عليه النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن.

وحيث ان تحديد طبيعة العمل لأجل المنفعة العامة الذي يناسب الحالة البدنية

للمحكوم عليه تقتضي اجراء خبرة طبية لفحصه وتقديم تقرير عن حالته الصحية

قبل من أجل اختبار طبيعة العمل التي تناسب حالته البدنية .

وتطبيقا للقانون.

لهذه الاسباب:

تأمر:

1 - بإجراء خبرة طبية على المسعى.. يعهد بها للمستشفى العمومي / الخير
الذي عليه أن يقوم بفحص المحكوم عليه وتقديم تقرير عن حالته الصحية ومدى
قدرته عن العمل

2 - بتبليغ نسخة من هذا الأمر الى المحكوم عليه والخير والمؤسسة التي يوجد بها
رهن الاعتقال والنيابة العامة.

وحرر بمكتبنا يومه

.....
المملكة المغربية محكمة الاستئناف .

الحكمة الابتدائية

أمر بإجراء فحص طبي المحكوم عليه (هـ) بالمراقبة الإلكترونية

ملف رقم

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 14-647 من قانون
المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف ب. بتاريخ
ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى بعقوبة المراقبة
الإلكترونية كعقوبة بديلة

وبناء على طلب المحكوم عليه او من له مصلحة...

والذي يلتمس فيه.

وحيث ان المقرر الصادر بتطبيق عقوبة المراقبة الإلكترونية قد شرع في تنفيذه

حسب تقرير وضع القيد الإلكتروني المؤرخ في

وحيث ان مقتضيات المادة 14-647 تعطي الصلاحية القاضي تطبيق العقوبات

بإخضاع المحكوم عليه لفحص طبي بناء على طلبه او من له مصلحة في ذلك. وحيث
بالاطلاع على وثائق الملف يكون الطلب مؤسس ويتعين الاستجابة له.

وتطبقا للقانون.

نامر:

لهذه الاسباب:

1 بإجراء فحص طبي على المسعى..... يعهد بها للمستشفى العمومي / الخير الذي عليه أن يقوم بفحص المحكوم عليه وتقديم تقرير عن حالته الصحية ومدى تأثير القيد الالكتروني على صحته وذلك داخل اجل (معقول)

2 بتبليغ نسخة من هذا الأمر إلى المحكوم عليه والخير والنيابة العامة

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف .

الحكمة الابتدائية

قاضي تطبيق العقوبات

أمر بإطلاق سراح محكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية

ملف رقم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 18-647 من قانون
المسطرة الجنائية

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ.

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف) ب بتاريخ .

ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى المزداد بتاريخ من

بطاقة تعريفه الوطنية ب ... عقوبة الغرامة اليومية كعقوبة بديلة والديه.

عن العقوبة الاصلية وهي الحبس لمدة..

وحيث ان المقرر الصادر بتطبيق العقوبة المذكورة قد حاز قوة الشيء المقضي به /

او وافقت عليه النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن

وحيث ان المحكوم عليه قام بأداء قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها عليه وقدرها

حسب الثابت من وصل الأداء.....

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بإطلاق سراح المحكوم عليه

وتطبيقا للقانون

لهذه الاسباب:

تأمر:

1 - بإطلاق سراح المسمى..... المتواجد رهن الاعتقال بالمؤسسة السجنية المحكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية كعقوبة بديلة ما لم يكن معتقلا لسبب آخر.

2 - إشعار النيابة العامة.

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف .

الحكمة الابتدائية

قاضي تطبيق العقوبات

أمر بإطلاق سراح محكوم عليه بعقوبة تقييد الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

ملف رقم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية.....

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 15-647 من قانون

المسطرة الجنائية

وبناء على إحالة النيابة العامة المتوصل بها بتاريخ

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف ب. بتاريخ

ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى المزداد بتاريخ من والديه . بطاقة تعريفه الوطنية ب ... عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية كعقوبة بديلة عن العقوبة الأصلية وهي الحبس لمدة...

وحيث ان المقرر الصادر بتطبيق العقوبة المذكورة قد حاز قوة الشيء المقضي به

او وافقت عليه النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بإطلاق سراح المحكوم عليه

وتطبيقا للقانون

لهذه الاسباب:

تأمر:

1 بإطلاق سراح المسمى..... المتواجد رهن الاعتقال بالمؤسسة السجنية المحكوم

عليه بعقوبة . كعقوبة بديلة، ما لم يكن معتقلا لسبب آخر.

2 إشعار النيابة العامة.

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف .

الحكمة الابتدائية

قاضر تطبيق العقوبات

أمر بتنفيذ العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

ملف رقم.

نحن قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية بناء على القانون رقم 22-43

المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 3-647 من قانون المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف) ب. بتاريخ .
ملف رقم حكم عدد..... الذي تم بموجبه الحكم على المسمى ب نوع
العقوبة كعقوبة بديلة عن العقوبة الاصلية وهي الحبس لمدة .. وبناء على تقرير
المؤسسة اسمها) . يكون المحكوم عليه انقطع عن العمل او رفض القيام به.

وحيث ان ما قام به المتهم يعتبر امتناعا عن تنفيذ العقوبة البديلة أو اخلال بتنفيذها.

وحيث تبعا لذلك يتعين الأمر بتنفيذ العقوبة الأصلية... أو ما تبقى منها ومدتها . وتطبيقا
للقانون.

لهذه الاسباب:

تأمر:

1 بتنفيذ العقوبة الاصلية الصادرة في حق المسمى..... أو ما تبقى منها والمحددة في ..
بموجب الحكم / القرار الصادر عن..... بتاريخ ملف رقم 2 بإشعار المتهم
بهذا المقرر وبإحالة نسخة منه على النيابة العامة والإدارة المكلفة بالسجون التابعة
لنفوذ هذه المحكمة.

وحرر بمكتبنا يومه

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف .

الحكمة الابتدائية

أمر يوقف تنفيذ المراقبة الإلكترونية أو بتغيير مكان وضع القيد الإلكتروني

ملف رقم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن. قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 14-647 من قانون

المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه المحكمة (أو محكمة الاستئناف بتاريخ

ملف رقم حكم عدد الذي تم بموجبه الحكم على المسمى بعقوبة
المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة

وبناء على طلب المحكوم عليه او من له مصلحة...

والذي يلتزم فيه.

وبناء على الأمر

وبناء على الأمر بجراء فحص طبي الصادر عنا بتاريخ .

وبناء على تقرير الطبيب الذي أكد أن هناك مانع صحي انه يجب تغيير مكان
وضع القيد الالكتروني

وحيث ان المقرر الصادر بتطبيق عقوبة المراقبة الإلكترونية قد شرع في تنفيذه

حسب تقرير وضع القيد الالكتروني المؤرخ في.

وحيث ان مقتضيات المادة 14-647 تعطي الصلاحية القاضي تطبيق العقوبات بوقف

تنفيذ العقوبة إلى حين زوال المانع الصحي أو بتغيير مكان وضع القيد وتطبيقا للقانون

تأمر:

لهذه الاسباب:

1 بوقف تنفيذ عقوبة المراقبة الإلكترونية الى حين زوال المانع الصحي استنادا الى تقرير
الخير أو بتغيير مكان وضع القيد الالكتروني استنادا إلى تقرير الخير.

2 بتبليغ نسخة من هذا الأمر إلى المحكوم عليه والخير والنيابة العامة والمؤسسة
السجنية.

وحرر بمكتبنا يومه:

.....

المملكة المغربية محكمة الاستئناف .

الحكمة الابتدائية

مقرر رفض استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة

ملف رقم.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

نحن. قاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية

بناء على القانون رقم 22-43 المتعلق بالعقوبات البديلة والمادة 14-647 من قانون
المسطرة الجنائية

وبناء على الحكم الصادر عن هذه (المحكمة) ملف رقم حكم عدد بتاريخ .

الذي تم بموجبه الحكم على المسمى بعقوبة حبسية مدتها .

وبناء على طلب المحكوم عليه او من له مصلحة.. والذي يلتمس فيه.

وبناء على

1- طلب النيابة العامة 2 المحكوم عليه 3- دفاعه 4 الممثل الشرعي للحدث 5 مدير

المؤسسة السجنية أو كل من يعنيه الأمر الرامي إلى استبدال العقوبة الحبسية

أو متبقى منها بعقوبة بديلة لفائدة المحكوم عليه.

وحيث بالاطلاع على وثائق الملف وطبيعة العقوة المحكوم بها وبالنظر إلى عدم توفر

الشروط والضوابط المنصوص عليها في قانون العقوبات البديلة.

وحيث تبعا لذلك يتعين رفض الطلب.

وتطبيقا للقانون.

لهذه الاسباب:

قررنا

1 - برفض استبدال العقوبة الحبسية المحكوم بها على المسمى. بعقوبة بديلة. أو ما
تبقى منها

2 - بتبليغ نسخة من هذا المقرر الى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة السجنية
التي يوجد بها رهن الاعتقال أو الايداع

وحرر بمكتبنا يومه

على تطوير الطرق القضائية البديلة كالوساطة والصلح والتحكيم وتأخذ بالعقوبات البديلة.

ويهدف هذا القانون إلى تحديد العقوبات التي يمكن الحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجناح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات حبسا نافذا، على ألا يحكم بها في حالة العود، والمتمثلة في " العمل لأجل المنفعة العامة " و" المراقبة الإلكترونية"، و"تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية" و" الغرامة اليومية"، وذلك ، بهدف تمكين المحكوم عليهم من فرص ثانية لمراجعة الذات والاندماج بالمجتمع، كما نص هذا القانون على عدة تدابير حمائية لهؤلاء المحكوم عليهم ولأسرهم، ووقائية للمجتمع من تداعيات وتكاليف سلب الحرية.

وقد تم بموجب القانون رقم 43.22 سالف الذكر إسناد مهمة تتبع تنفيذ العقوبات البديلة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وكذا التنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات، لاسيما التي يمكن إشراك المصالح التابعة لها في تنفيذ العقوبات البديلة.

1/3

وإذا كان المرسوم رقم 2.25306 المتعلق بتحديد كفايات تطبيق العقوبات البديلة قد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 22 ماي 2025 ، فإنه يتعين التسريع باستكمال باقي الإجراءات المتعلقة بتفعيل آلية العقوبات البدينة، وذلك عبر وضع الوسائل اللازمة رهن المارة المندوبية العامة لتمكينها من الاضطلاع بهذه المهمة على أكمل وجه

ومن أجل بلوغ الأهداف المتوخاة من وراء تبني العقوبات المدينة بمختلف الدايورها، وتوفير كل متطلبات التنزيل الأمثل لهذا القانون، واعتبارا لكون ورش تفعيل القانون المتعلق بالعقوبات البديلة في مهمة مشتركة بين المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والقطاعات الحكومية والمؤسسات والبيئات المعنية، وتوخيا لتناسق وتكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين والمعنيين، فإلي أهيب بكم إلى العمل على ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية

تحسيس كافة مصالح الحكم المركزية واللامركزية والمؤسسات العمومية الخاضعة الوصايتكم بأهمية القانون رقم 4322 المتعلق بالعقوبات البديلة وحثها على الانخراط الإيجابي والفعال في تنزيله:

التفاعل الإيجابي مع مقترحات ومبادرات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في مجال تنفيذ قانون العقوبات البديلة، وتعبئة وتسخير كافة الإمكانيات والوسائل المتاحة، والاستجابة المختلف حاجياتها اللازمة من موارد مادية وبشرية ولديبرية وهيكلية، وفق ما تم التوافق بشأنه خلال الاجتماعات التنسيقية المنعقدة لهذا الغرض، مع الأخذ بعين الاعتبار في ذلك الطابع الآلي لدخول القانون حيز التنفيذ
العدد في 22 غشت 2025

تعيين مخاطب رسمي أو أكثر عند الاقتضاء، يتولى التنسيق مركزيا بين المصالح التابعة لكم وبين المندوبية العامة من أجل وضع الخطط وتوحيد الرؤى حول طرق وكيفيات التنفيذ، في أفق إعداد الفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتبثق عنها برامج . عمل سنوية على المستوى المحلي

إبداء تصوركم بشأن كيفية تنزيل عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، وتحديد أنواع الأشغال والأنشطة التي يمكن جعلها موضوعا لتنفيذ هذه العقوبة، والأماكن المقترحتنفيذها فيها

ومن أجل ضمان تنزيل هذه الإجراءات بشكل عملي وفعال، فإنه يتعين على المصالح التابعة لكم المشاركة في اللقاءات المزمع تنظيمها، والتي سنوافيكم المندوبية العامة ببرمجتها وبتواريخ انعقادها، والتي تتوخى التأسيس لأرضية مشتركة للتنفيذ بمثابة دفاتر التحملات تحدد فيها بكل وضوح مجالات تدخل والكرامات ومساهمات كل قطاع معني، سواء تلك المرتبطة بمجالات وأنواع وأماكن وشروط التنفيذ وكذا الوسائل التدبيرية تتبع تنفيذ العقوبات البديلة كالسجلات وقاعدة البيانات التي ستشكل أرضية لتيسير إحداث برمجيات موحدة لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

وبناء على ما سبق، فإنني أهيب بكم إلى تعميم هذا المنشور على كافة المصالح الإدارية التابعة لكم، وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتكم، وحثها على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان التطبيق الأمثل المضامينه

مع خالص التحيات والسلام

عزيز اخنوش

.....

المرسوم رقم 2.25306 المتعلق بتحديد كيفية تطبيق العقوبات البديلة.
المرسوم رقم 2.25.306 يحدد كيفية تطبيق العقوبات البديلة، وهو مرسوم يهدف إلى تفعيل وتنفيذ العقوبات البديلة المنصوص عليها في القانون الجنائي، خاصة

المادتين 1-647 و 13-647 من قانون المسطرة الجنائية. يركز المرسوم على الجوانب التنظيمية المتعلقة بتنفيذ هذه العقوبات، بما في ذلك دور الإدارة المكلفة بالسجون على المستويين المركزي والمحلي، وكذا تحديد آليات القيد الإلكتروني. يهدف المرسوم أيضاً إلى تحقيق التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ العقوبات البديلة.

.....
.....
كلمة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في افتتاح اليومين الدراسيين حول العقوبات البديلة المنظمة من طرف رئاسة النيابة العامة بشراكة مع مجلس أوروبا يوم 07 ماي 2025 بفندق كونراد الهرة - الرباط

حضرات السيدات والسادة المحترمين؛
لقد ظلت العقوبة على مدار الزمن محل نقاش المجتمعات. وقد تطور الغرض منها عبر الزمن ليصبح المراد منها في هذا العصر هو إصلاح سلوك المحكوم عليه، ليتلاءم مع السلوك العام للمجتمع. ولذلك فإن العقوبة السالبة للحرية، قد أضحت فرصة سانحة للمجتمع لإعادة تربية أفراد الجانحين. ولذلك اجتهدت الإنسانية خلال العقود السالفة، ولاسيما بعد الحرب الكونية الثانية، لأنسنة السجون وجعلها بمثابة مدارس لتقويم سلوك الأفراد الذين أخطأوا في حق مجتمعاتهم.
وإذا كانت السجون قد أفلحت إلى حد ما في الوفاء لهذه الفلسفة، فإن غلاء كلفتها، وازدياد إكراهاتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، أدى إلى ضعف نتائجها، بحيث أصبحت إكراهات الاكتظاظ، ونقص التأطير وارتفاع كلفة العيش، وتعدد شروط الحراسة والمراقبة، عوامل تحد من نجاح المؤسسات السجنية في تحقيق الغاية الإصلاحية المرجوة منها.
ولذلك انتقلت المجتمعات للبحث عن حلول أخرى لتجاوز إكراهات العقوبة السالبة للحرية، وها هو التشريع المغربي يلتحق بركب التشريعات الحديثة التي تبنت نظام العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية. ويتعلق الأمر بعقوبات تنفذ خارج الفضاءات السجنية المغلقة، أي في فضاء مفتوح، وفي أجواء تحافظ إلى حد كبير على النمط العادي للحياة للفرد المحكوم عليه. وقد أكدت الدراسات والمتابعة المستمرة للنتائج المحصل عليها من تطبيق العقوبات البديلة، أن النتائج المحصل عليها من هذه الأخيرة أجود من النتائج التي حققها تطبيق العقوبات الحبسية.

وقد تجلى ذلك في انخفاض نسبة العود إلى الإجرام بين الذين خضعوا لعقوبات بديلة، مقارنة مع الذين نفذوا عقوبات سالبة للحرية. كما تبين أن العقوبات الاجتماعية أكثر فائدة بالنسبة لبعض حالات الإجرام المرتبطة بقضايا الإدمان، حيث تبين بوضوح تَحَرُّر نسب أكبر من الإدمان على المخدرات أو الكحول من بين الذين خضعوا لحلقات علاجية، مقارنة مع من طبقت في حقهم عقوبات سالبة للحرية. كما أكدت الدراسات المقارنة أن العقوبات البديلة أقل كلفة للمجتمع من العقوبات السالبة للحرية. وقد تنقص الكلفة بالنسبة لبعض الحالات لغاية عشرة أضعاف. بل إن بعض العقوبات البديلة تكون مربحة للمجتمع، ولا تكلف دافعي الضرائب نفقات مثل الغرامة اليومية.

وإذا كانت التجربة المستخلصة من الأنظمة القضائية المقارنة التي جربت تطبيق العقوبات البديلة خلال العقود الأربعة الماضية، قد بينت أنه يمكن بواسطة هذه العقوبات، الحصول على نتائج أحسن وبتكاليف مالية أقل من الفوائد التي تحققها العقوبات السالبة للحرية، فإنه لا يسعنا اليوم إلا الانخراط التام في تطبيق المقتضيات القانونية الجديدة.

كما أنه إذا كانت السلطات العمومية قد نجحت في بلورة هذه الفلسفة العقابية الجديدة عن طريق المصادقة على القانون. وأن الحكومة قد عبرت عن استعدادها لوضع الامكانيات المناسبة رهن إشارة القضاء لتطبيق النص القانوني. فإن النظام القضائي يجب أن يكون مؤهلاً لهذا التطبيق. ولذلك فإننا في المجلس الأعلى للسلطة القضائية نحیی المبادرة التي تقوم بها رئاسة النيابة العامة بعقد هذه الندوة، بمشاركة مجلس أوروبا. كما نحیی مختلف السلطات المشاركة فيها، ولاسيما وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وهما شركاء السلطة القضائية الأساسيين في بلورة إرادة المشرع عن طريق إنجاح تطبيق النص القانوني المتعلق ببدائل العقوبات السالبة للحرية.

كما أن جهات إدارية أخرى ستكون فاعلة في تحقيق الفعالية المتوخاة في التطبيق، ذلك أن بعض العقوبات البديلة تحتاج لمشغلين وداعمين. ولذلك يؤمل من الإدارات والمؤسسات والقطاعات المخول لها القيام بدور في تطبيق هذا القانون أن تعمل على دعم هذه الفلسفة العقابية، التي تشكل اليوم ثورة حقيقية في السياسة العقابية ببلدنا، بإرادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبانخراط كامل لسلطات الدولة كلها، ولاسيما الدور الذي تقوم به الحكومة في هذه المرحلة، والمتوقع أن يستمر بعد دخول القانون حيز التطبيق.

وإذا كان دور السلطة القضائية في تنفيذ القانون الجديد سينطلق ابتداء من ثامن غشت القادم، فإن السلطة القضائية والقطاعات الحكومية المعنية مباشرة، وهي

وزارة العدل والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تعمل في المرحلة الحالية على تهيئ القضية وأطر كتابة الضبط والأطر السجنية لحسن تطبيق القانون الجديد. ولذلك نرى أن نؤكد مرة أخرى لقضاة المملكة أن غاية المشرع من إحداث العقوبات البديلة تدعو إلى تخصيصها كبديل للعقوبات الحبسية. ولذلك فإنه لا فائدة تُرجى منها إذا تم الحكم بها على أشخاص لم يكونوا معرضين أصلاً لعقوبة سالبة للحرية.

وإذا كان القضاة مطالبون وفقاً لمنظور النص الجديد، بالحكم بهذه العقوبات كبديل لعقوبة الحبس التي يرون ضرورة الحكم بها، فإنهم مطالبون كذلك بتطبيق العقوبة البديلة المناسبة لكل حالة، حتى تحقق الردع المتوخى منها.

كما أن نجاح تطبيق هذه العقوبات، يتطلب انخراط المجتمع في الموضوع عن طريق قبوله باستبدال العقوبات السالبة للحرية بالعقوبات البديلة المستحدثة. ففلسفة المشرع من سَرَّ هذه العقوبات ترمي إلى إحلالها محل عقوبة الحبس، التي يجب أن تُترك للحالات التي لا تنفع فيها عقوبة بديلة.

وفي كل الأحوال، فإن تقييم التشريع الجديد يتطلب منح فترة من الزمن، تكون كافية بتجربة تطبيقه، واكتساب الخبرة اللازمة، وإجراء الدراسات الملائمة للإحاطة بمكامن القوة وجوانب الضعف في النص القانوني، وكذلك في كيفية تطبيقه. وهي مهمة سيكون المجلس الأعلى للسلطة القضائية من بين السلطات والجهات المعنية بتتبعها واستخلاص العبرة منها.

حضرات السيدات والسادة؛

إن النص القانوني قد صدر ليُطبَّق. واللحظة اليوم هي لاستيعابه والتهيء لتطبيقه. وإني لأدعو السادة القضاة، وكافة شركائنا إلى مزيد من التعاون والتنسيق لنكون جاهزين يوم ثامن غشت لتطبيق القانون رقم 43.22.

وختاماً أجدد الشكر لرئاسة النيابة العامة لأجل دعوتها لهذه الندوة وأشكر كافة القائمين عليها. كما أشكر السيد وزير العدل والسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج وكافة مساعديهما. وأرجو للقائنا هذا التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله..

.....

المرسوم رقم 2.25306 المتعلق بتحديد كفايات تطبيق العقوبات البديلة قد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 22 ماي 2025 ،

.....

صادق مجلس الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.25.386 بتحديد كيفية تطبيق العقوبات البديلة، قدمه السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل.

ويندرج هذا المشروع في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 43.22 المتعلق بتنفيذ العقوبات البديلة والذي يهدف إلى تعزيز منظومة العدالة الجنائية وتطوير آليات تنفيذ العقوبات وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية التي تعاني من الاكتظاظ وتعزيز إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع، من خلال تبني مقاربات أكثر إنسانية في التعامل مع الجرائم غير الخطيرة.

ويهدف مشروع هذا المرسوم بالأساس إلى تنزيل مقتضيات المادتين 1-647 و-13 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، على النحو الذي يمكن من معالجة كافة الجوانب المتعلقة بتنظيم اختصاصات الإدارة المكلفة بالسجون في مجال تتبع تنفيذ العقوبات البديلة على المستوى المركزي والمحلي، وكذا تحديد كيفية تدبير القيد الإلكتروني. كما يتوخى هذا المشروع أيضا تحقيق التجانس بين مختلف المتدخلين في تنفيذ العقوبات البديلة وضمان التنسيق الأمثل فيما بينهم بما يضمن التفعيل الأمثل لهذه العقوبات.

.....

TOXHΛΣH |

HEYΘΣΘ

T.ΙΘΟΣXH+ |+C:O.S+ +.Cotst

202411

المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

ق / 18 / 1 / 2024 ر ن ع/س

إلى السادة

الوكلاء العاميين للملح لدى محاكم الاستئناف ووكلاء الملح لدى المحاكم الابتدائية
الموضوع: حول صدور القانون رقم 43:22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد:

فقد نشر بالجريدة الرسمية عدد 7328 وتاريخ 22 غشت 2024 القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.24.32 المؤرخ في 24 يوليوز 2024 ، والذي يعتبر مستجدا تشريعيًا هاما يتضمن مقتضيات جديدة تسن تدابير وعقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية، وقد أدرجت في ك من مجموعة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية. في كل

وقد عرف القانون رقم 43.22 العقوبات البديلة بأنها تلك العقوبات " التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجرح التي لا تتجاوز العقوبة المحكوم بها من أجلها خمس سنوات حبسا نافذا، وحصرها في العمل من أجل المنفعة العامة وتقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية والمراقبة الإلكترونية والغرامة اليومية. كما حدد نطاق اعتماد هذه العقوبات في الجرح فقط دون الجنايات، وفي غير الأحوال التي يكون فيها المتهم في حالة العود، أو متابعا بإحدى

1

الجرح المستثناة من العقوبات البديلة. 1 كما أقر نفس القانون إمكانية اللجوء إلى الحكم بها أو اعتمادها سواء خلال مرحلة المحاكمة أو خلال مرحلة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية كما يلي:

في مرحلة المحاكمة، يمكن للمحكمة عندما تقرر الإدانة وتحدد العقوبة الحبسية الأصلية، أن تحكم على المحكوم عليه بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات البديلة الفصل 35 4- من القانون الجنائي.)

في مرحلة تنفيذ العقوبة الحبسية النافذة، إذ يمكن لقاضي تطبيق العقوبات بعد اكتساب المقرر القضائي بالإدانة قوة الشيء المقضي به استبدال العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم عليه المادة 22-647 من قانون المسطرة الجنائية.)

و بتحليل المقتضيات الواردة في القانون رقم 43.22 يلاحظ أنها اسندت للنياية العامة مجموعة من الصلاحيات والأدوار الجديدة التي تواكب من خلالها إقرار العقوبة البديلة منذ بدء المحاكمة إلى انتهاء عملية التنفيذ هذه الصلاحيات يستعين القيام بها من قبل قضاة النيابة العامة بالحزم والجدية المعهودة فيهم وبما يضمن نجاح تنزيل

المقتضيات الواردة في هذا القانون كالية تشريعية تروم تطوير السياسة العقابية ببلادنا وتسهم في التخفيف من الاكتظاظ الذي تعاني منه بعض المؤسسات السجنية

هذا الذي أقره الفصل 3-35 من
مجموعة القانون الجنائي الذي جاء فيه لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجناح المتعلقة
هذا ما أقره الفصل 35 - 3 بالجرائم التالية:
الجرائم المتعلقة بأمن الدولة والإرهاب.

الاختلاس أو الغدر أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو تبديد الأموال العمومية

غسل الأموال

الجرائم العسكرية

الاتجار الدولي في المخدرات

الاتجار في المؤثرات العقلية

الاتجار في الأعضاء البشرية

الاستغلال الجنسي للقاصرين أو الأشخاص في وضعية إعاقة.

2

ويتعين في هذا الإطار على النيابة العامة أن تستحضر بمناسبة تطبيق أحكام
القانون رقم 43.22 ما يلي:

1- تفعيل الدور الاقتراحي لاعتماد العقوبات البديلة من قبل الهيئات القضائية
المختصة:

خول المشرع للنيابة العامة صلاحية اقتراح الحكم بالعقوبة البديلة أثناء المحاكمة من
خلال ملتمسات تتقدم بها في هذا الإطار، الأمر الذي يقتضي منها إعمال هذه
الصلاحية كلما كانت وضعية المتهم وملابسات القضية وظروفها تسمح بذلك، ومما
يرتبط بتفعيل هذه الصلاحية عدم الاعتراض على الحكم بالعقوبة البديلة إذا ما
التمسها المتهم أو دفاعه أو كل من خول له القانون ذلك إلا لمبررات موضوعية قد
تتعلق بتوفر مانع من موانع الحكم بها أو لظروف تتعلق بطبيعة الجريمة أو خطورة
الجاني.

كما يمكن للنيابة العامة بعد حيازة الحكم لقوة الشيء المقضي به وأثناء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية أن تلتزم من قاضي تطبيق العقوبات استبدال العقوبة الحبسية النافذة بعقوبة بديلة وفقا لأحكام المادة 647 22- من قانون المسطرة الجنائية، وهذه المقترحات يجب أن تبررها وضعية المعتقل كظروفه الصحية والعائلية أو سلوكه أثناء تنفيذ العقوبة أو وقوع الصلح أو التنازل من طرف الضحية بعد صدور الحكم.

2 - تدخل النيابة العامة لتيسير تنفيذ العقوبات البديلة

رغم أن الطعن بالاستئناف أو النقض ينتج عنه إيقاف تنفيذ الحكم القاضي بعقوبة بديلة، فإن المشرع أجاز صراحة في حالة موافقة النيابة العامة على هذه العقوبة أن يتم اللجوء مباشرة إلى تنفيذها. الأمر الذي يقتضي من قاضي النيابة العامة أن يكون حريصا على عدم إطالة عمر الدعوى العمومية وأن يتمسك بمبدأ ترشيد الطعون بشكل أكبر عندما تلجأ الهيئات القضائية المختصة إلى استبدال العقوبة السالبة للحرية بعقوبة بديلة، فلا يباشر الطعن في الأحكام القضائية بها إلا بصفة استثنائية وفي الحالات التي تستوجب حماية مصالح أساسية تتعلق بالأمن والنظام العامين أو حقوق الضحايا.

3

ومن جهة أخرى، فإن تنفيذ العقوبات البديلة بموجب القانون رقم 43.22 يتم بإحالة النيابة العامة للمقرر المتضمن لهذه العقوبة على قاضي تطبيق العقوبات المادة 2 647 من قانون المسطرة الجنائية)، وذلك بعد حيازته لقوة الشيء المقضي به أو موافقتها على تنفيذه) كما سبقت الإشارة لذلك)، وهو ما يتطلب تتبعاً خاصاً لمال الأحكام القضائية بالعقوبات البديلة مع التنسيق المتواصل مع كتابة الضبط بالمحكمة لمعرفة مدى الطعن فيها أو مال هذا الطعن في حال إجرائه، مع الحرص على تسريع الإحالة على الجهة القضائية المختصة بالبت في القضية المطعون فيها على اعتبار أن أي تأخير في هذا الشأن سيترتب عنه استمرار إيداع المحكوم عليه في السجن بكل ما ينتج عن هذه الوضعية من آثار سواء على المعتقل أو على عائلته، وكذا على وضعية بعض المؤسسات السجنية التي تعاني من الاكتظاظ.

وإذا كان قاضي تطبيق العقوبات هو من يشرف على تنفيذ العقوبات البديلة ويتولى الفصل في المنازعات المتعلقة بها بموجب مقررات تنفيذية، فإن القانون رقم 43.22 أوجب على النيابة العامة الإدلاء بمستنتاجاتها المادة 647 3- ق م ج)، كما حول لها إمكانية الطعن في هذه المقررات في إطار المنازعة في التنفيذ أمام المحكمة المصدرة للحكم طبقاً للمادتين 599 و 600 من قانون المسطرة الجنائية، لذلك فإن تحقيق

النجاعة في تفعيل العقوبات البديلة. يقتضي السرعة في التجاوب مع قضاة تطبيق العقوبات وتقديم مستنتجات دقيقة وتفادي أعمال المنازعة إلا إذا اقتضاهم التطبيق السليم للقانون.

3-التفعيل الأمثل للصلاحيات المتصلة بتنفيذ كل نوع من أنواع العقوبات البديلة:

بمناسبة تنظيمه لإجراءات التنفيذ الخاصة بكل نوع من أنواع العقوبات البديلة التي يمكن للهيئات القضائية الحكم بها أو اعتمادها ، عمل القانون رقم 43.22 على بيان وتحديد الصلاحيات المنوطة بكل جهة متدخلة في عملية التنفيذ، حيث أسند للنيابة العامة مجموعة من الإجراءات التي يجب القيام بها والتي تختلف بحسب طبيعة العقوبة البديلة المراد تنفيذها وفقا للتفاصيل التالية:

4

1- تنفيذ عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة

أسند القانون رقم 43.22 للنيابة العامة بمناسبة تنفيذ العقوبة البديلة المتعلقة بالعمل لأجل المنفعة العامة مجموعة من الصلاحيات والإجراءات الواجب القيام بها، وتتمثل هذه الأخيرة في ما يلي:

قيام النيابة العامة داخل أجل لا يتجاوز خمسة أيام من صدور حكم المحكمة القاضي بتحديد العقوبة البديلة بإحالة ملف المحكوم عليه إلى قاضي تطبيق العقوبات لإصدار مقرر يقضي بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة (المادة 647-5

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات فور توصله بالملف أن يحضر المحكوم عليه ويستمع إليه حول هويته ووضعيته الاجتماعية والمهنية والعائلية، وله أن يستعين بالنيابة العامة للتأكد من صحة المعلومات التي يدلي بها (المادة 647) 6-

إمكانية الاطلاع من قبل وكيل الملك أو من ينوب عنه على السجل الخاص الذي يمسك من طرف المؤسسات التي يؤدي بها المحكوم عليه عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة والذي يتضمن هوية المحكوم عليه وساعات العمل التي أداها مشفوعة بتوقيعه (الشخصي) (المادة 8-647

يتلقى وكيل الملك نسخة من التقرير الذي تعده المؤسسات التي يؤدي بها المحكوم عليه عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بمجرد انتهاء مدة عقوبته أو إذا انقطع عن القيام بالعمل المعهود به إليه أو رفض القيام به أو حال مانع دون ذلك

يمكن الوكيل الملك أن يقوم بزيارة تفقدية لأماكن تنفيذ عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، ينجز على إثرها تقريراً يحيل نسخة منه على قاضي تطبيق العقوبات

يمكن لوكيل الملك أن يطلب من المؤسسات التي تؤدي فيها عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة إعداد تقارير خاصة أو دورية حول سير إجراءات تنفيذ هذه العقوبة

تبلغ النيابة العامة بمقرر قاضي تطبيق العقوبات بوقف تنفيذ العقوبة البديلة إلى حين زوال السبب الجدي المتعلق بالظروف الاجتماعية أو الصحية أو العائلية أو الدراسية أو المهنية للمحكوم عليه أو بظروف المؤسسة التي يقضي بها العقوبة. ويمكن للنيابة العامة الطعن في المقرر المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه طبقاً للمادة 647(9 .

ولا تخفى عليكم الأهمية البالغة لعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة كعقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية والتي ثبت نجاحها الكبير على مستوى التجارب المقارنة سواء من خلال ارتفاع معدلات تفعيلها واللجوء إليها كبديل للعقوبة السالبة للحرية، أو من خلال مساهمتها في إصلاح الجناة وتيسير إدماجهم في المجتمع، الأمر الذي يقتضي من قضاة النيابة العامة وباقي مكوناتها انخراطاً تاماً لإنجاح تطبيق هذه العقوبة البديلة مع الانفتاح والتواصل الإيجابي مع مختلف الجهات المتدخلة في التطبيق سواء القضائية منها والإدارة السجنية أو المؤسسات الخارجية والهيئات التي يمكن أن ينفذ لديها هذا العمل.

ب - تتبع تنفيذ المراقبة الإلكترونية:

اسند القانون رقم 43.22 للإدارة المكلفة بالسجون مهمة تتبع تنفيذ المراقبة الإلكترونية كعقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية، وخول للنيابة العامة مجموعة من الأدوار الأساسية لضمان حسن سير إجراءات التنفيذ من خلال ما يلي:

للكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ تدبير المراقبة الإلكترونية المحددة في الحكم القاضي بالإدانة) طبقاً للمادة: (10-647

يمكن للنيابة العامة أن تطلب من الإدارة المكلفة بالسجون إعداد إعداد تقارير تقاري للتحقق من تنفيذ المراقبة الإلكترونية، وتتلقى نسخة من التقارير التي تحررها هذه الإدارة تلقائياً في الموضوع وترفعها إلى قاضي تطبيق العقوبات

إذا أثبت الفحص الطبي وجود تأثير للقيود الإلكترونية على صحة المحكوم عليه فيمكن القاضي تطبيق العقوبات، بعد تلقي مستنتجات النيابة العامة، أن يأمر بعرض

المحكوم عليه على المحكمة المصدرة للعقوبة البديلة قصد تغييرها بعقوبة بديلة أخرى. وطالما أن الأمر يتعلق بحماية الحالة الصحية للمحكوم عليه فيجب على النيابة العامة أن تقدم مستنتاجاتها بأقصى سرعة وأن تتفاعل بكيفية آنية و إيجابية مع هذا النوع من الحالات، مع الحرص على أن تكون مستنتاجاتها منسجمة مع خلاصات الفحص الطبي الذي تم إجراؤه على المحكوم عليه

رغم أن القانون يخول للنياية العامة المنازعة في مقررات قاضي تطبيق العقوبات المتعلقة بإيقاف تنفيذ عقوبة المراقبة الالكترونية بسبب الظروف الصحية للمحكوم عليه أو تغيير مكان وضع القيد بسبب هذه الظروف، إلا أن ذلك يجب أن يكون بصفة استثنائية وفي الأحوال التي لا تؤثر فيها هذه العقوبة على صحة المحكوم عليه . ويمكن في كل الأحوال التماس إجراء الفحوص الطبية الضرورية للتثبت من حقيقة الوضعية الصحية للمعني بالأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد أفرد عقوبات زجرية في حالة قيام الخاضع للمراقبة الالكترونية بالإخلال العمدي بالالتزامات المفروضة عليه أو فر أو تخلص من الأجهزة والأدوات المستعملة في المراقبة أو قام بإتلافها أو تعييبها، ما يفرض على قضاة النيابة العامة التعجيل بفتح أبحاث قضائية بشأن كل حالة تصل إلى علمهم لضمان نجاح تدبير المراقبة الالكترونية وتفادي تملص المحكوم عليهم من تنفيذ العقوبة الأصلية المحكوم بها.

ت - تتبع تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية:

تتعدد التدابير التي يمكن للمحكمة أن تحكم بها كبديل للعقوبات السالبة للحرية والتي تشمل تقييد بعض الحقوق أو القيام ببعض الالتزامات وفق ما حددها الفصل 35-12 من مجموعة القانون الجنائي، وتتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ هذه التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية المحكوم بها.

وإذا كان قاضي تطبيق العقوبات هو من يأمر بإطلاق سراح المحكوم عليه بإحدى هذه التدابير بمجرد صيرورة الحكم الصادر مكتسبا لقوة الشيء المقضي به أو قبل ذلك إذا وافقت النيابة العامة ولم تمارس حق الطعن في الأمر الصادر بإطلاق سراح المحكوم عليه، فإن ضمان

حدد الفصل 647-12 من مجموعة القانون الجنائي هذه العقوبة في الحبس ما بين شهر وثلاثة أشهر وغرامة ما بين 2000 و 5000 درهم أو إحدى هاتين العقوبتين.

نجاعة هذه التدابير يقتضي من قضاة النيابة العامة ترشيد الطعون في هذا النوع من الأحكام لتقليص أمد القضايا والتعجيل بالإفراج على المحكوم عليهم.

كما يمكن لوكيل الملك أن يتخذ كل ما يلزم للتحقق من تنفيذ التدابير الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية المحددة في الحكم القاضي بالإدانة، بما في ذلك القيام بزيارات ميدانية أو مطالبة الجهات التي ينفذ لديها بالإدلاء بما يفيد عملية التنفيذ، كما يتلقى نسخة من التقارير المعدة بهذا الشأن والمحالة على قاضي تطبيق العقوبات في إطار المادة 16-647 من قانون المسطرة الجنائية، ويمكن في حالة ثبوت إخلال في عملية التنفيذ التماس إصدار أمر بتنفيذ العقوبة الأصلية من قاضي تطبيق العقوبات، خاصة في حالة عدم احترام الأجل الذي حدده المشرع لتنفيذ هذه التدابير والمتمثل في ستة أشهر قابلة للتمديد لمرة واحدة.

مراقبة النيابة العامة لتنفيذ الغرامة اليومية

تعتمد الغرامة اليومية على قاعدة مؤداها أن المحكوم عليه بعقوبة حبسية يمكنه الاستعاضة عن تنفيذها عبر أداء غرامة يومية تحدد قيمتها المحكمة ما بين 100 و 2000 درهم عن كل يوم من مدة العقوبة، ويلتزم المحكوم عليه بأداء قيمة الغرامة داخل أجل ستة أشهر قابلة للتمديد لنفس المدة.

ويمكن لوكيل الملك أن يلتمس من قاضي تطبيق العقوبات تنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية إذا أخل المحكوم عليه بالجدولة الزمنية لأداء قيمة الغرامة اليومية طبقا للمادة 20-647 من قانون المسطرة الجنائية ما يقتضي يقتضي الاطلاع بشكل دوري على مدى التزام المحكوم عليه بأداء الغرامة اليومية وفق الضوابط التي حددها قاضي تطبيق العقوبات.

ونظرا للأدوار الأساسية المسندة إليكم في تنفيذ العقوبات بصفة عامة، والعقوبات البديلة بصفة خاصة سواء من خلال الملتزمات الواجب تقديمها أو من خلال الطعون التي يجب ترشيدها بما يسمح بتدبير بعض الوضعيات التي تقتضي تنفيذ العقوبات البديلة قبل صيرورة الأحكام الصادرة في شأنها مكتسبة لقوة الشيء المقضي به، فإن الأمر يقتضي الحرص على التنزيل الأمثل للمقتضيات الواردة في القانون رقم الواردة في القانون رقم 43.22 بما يحقق الغايات من وراء سنه، والتفاعل الإيجابي مع الهيئات القضائية والمؤسسات المشرفة على تنفيذ العقوبات البديلة باختلاف أنواعها والاطلاع على محتويات تقارير التنفيذ التي تحال عليكم من قبلها وترتيب

الآثار القانونية عليها. كما أن التطبيق الأمثل للقانون المذكور يقتضي منكم الحرص على التتبع الدقيق لعملية التنفيذ، مع إحداث سجل خاص بنيابتم العامة تضمن فيه كل العقوبات البديلة والإجراءات المتخذة بشأن تطبيقها وما قمتم به عملياً لتتبع هذا التنفيذ مع تحديد مالها سواء بتمام تنفيذ العقوبة البديلة أو تقديمكم لملتزمات بالرجوع إلى العقوبة الأصلية عند ثبوت خلل في التنفيذ، وذلك درءاً لكل استغلال سيء لمقتضيات هذا القانون واتخاذ مقتضياته كمطية للتخلص من آثار العقوبات الزجرية المحكوم بها

ورغم أن القانون رقم 43:22 المتعلق بالعقوبات البديلة لن يدخل حيز النفاذ إلا بعد صدور النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه بالجريدة الرسمية في أجل أقصاه سنة وفقاً لما أقرته المادة الرابعة من هذا القانون، فإنه يجب استغلال هذه الفترة الانتقالية في تدارس أحكامه وفتح نقاش داخلي حول الطرق المثلى لتنفيذه والصعوبات التي يمكن أن تواجهكم في هذا الشأن، مع التأكيد على أن هذه الرئاسة تولي عناية كبيرة لإنجاح تطبيق هذا القانون باعتباره ورشاً وطنياً واعداء لتطوير السياسة العقابية، وستعمل مستقبلاً على إشعاركم بمضامين النصوص التنظيمية وكيفية تنزيلها بمجرد صدورها.

وبالنظر لأهمية التوجيهات الواردة في هذه الدورية، فإنني أدعوكم إلى التقيد بها والعمل على تنزيلها، وموافاة هذه الرئاسة بما قمتم به في هذا الإطار لا سيما من حيث تخصيص حلقات الدراسة أحكام القانون رقم 43.22 والإشكالات التي يمكن أن يعترضكم في تطبيقها، مع الرجوع إلينا عند وجود أي صعوبة.

والله ولي التوفيق والسلام.

الحسن الراكي

9

الوكيل العام للملك

رئيس النيابة العامة

ويكيبيديا من 1 يوليو 1/يوليوز إلى 30 أغسطس 30/غشت 2025

العقوبات البديلة في المغرب

•

العقوبات البديلة في المغرب هي إجراءات قانونية تهدف إلى استبدال عقوبة السجن بعقوبات أخرى تُحقق أهداف العقوبة الجنائية مثل الردع العام والخاص، وإعادة تأهيل المحكوم عليهم في المغرب.

برزت فكرة العقوبات البديلة كجزء من الجهود الإصلاحية لتطوير النظام القضائي وتحقيق العدالة التصالحية.

الإطار القانوني

بدأ المغرب في اعتماد العقوبات البديلة ضمن إصلاحاته القانونية الرامية إلى تقليل الاعتماد على عقوبات الحبس القصيرة. تُمنح هذه العقوبات من قبل القضاء بناءً على نوع الجريمة وظروف المحكوم عليه. مشاريع القوانين الحديثة في المغرب تسعى إلى توسيع نطاق تطبيق هذه العقوبات.

الأنواع

- الخدمة الاجتماعية: تُلزم المحكوم عليهم بالقيام بأعمال تخدم المجتمع، مثل العمل في المستشفيات أو المؤسسات التعليمية، بهدف تعزيز المسؤولية الاجتماعية.
- الغرامات المالية: تُفرض الغرامات كبديل لعقوبة الحبس في الجرائم البسيطة، مع تخصيص الأموال لدعم المصلحة العامة.
- المراقبة الإلكترونية: تعتمد هذه العقوبة على التكنولوجيا لمتابعة المحكوم عليه في مكان إقامته أو أماكن محددة.
- التدريب المهني والتأهيل: يُطلب من المحكوم عليهم الانخراط في برامج تدريبية تُعدهم لسوق العمل وتساعد في إعادة إدماجهم.

الأهداف

- تخفيف اكتظاظ السجون: تساعد العقوبات البديلة على تقليل الضغط على المؤسسات السجنية.
- إعادة الإدماج الاجتماعي: تُساهم في إعادة تأهيل الجناة ودمجهم في المجتمع.
- الحد من التكاليف: تُعد أقل تكلفة من عقوبة السجن.
- تعزيز العدالة التصالحية: تُتيح تعويض المجتمع عن الأضرار الناتجة عن الجريمة.

التحديات

- الوعي المجتمعي: لا يزال بعض أفراد المجتمع ينظرون إلى العقوبات البديلة كتنازل عن العدالة الجنائية.

• البنية التحتية: يتطلب نجاح هذه العقوبات توفير بنية تحتية ملائمة، مثل أنظمة المراقبة الإلكترونية ومراكز التدريب.

• التنسيق بين المؤسسات: يحتاج تطبيق العقوبات البديلة إلى تعاون فعال بين الجهات القضائية والأمنية والمجتمع المدني.

الأهمية

تُعتبر العقوبات البديلة خطوة مهمة نحو تطوير النظام القضائي المغربي، حيث تُساهم في تعزيز العدالة التصالحية وتقليل معدلات العود إلى الجريمة. ومع تزايد الاهتمام الدولي بهذه العقوبات، يسعى المغرب إلى تحسين آليات تنفيذها وضمان فعاليتها من خلال التشريعات والإصلاحات المستمرة.

مراجع

" • وزارة العدل تنظم ورشة للنقاش حول برنامج تنفيذ العقوبات البديلة بالمغرب . "

Ministère de la Justice. 29 أكتوبر 2024. اطلع عليه بتاريخ 2024-12-23.

روابط خارجية

• وزارة العدل المغربية.

• القانون الجنائي المغربي

• لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب تصادق على قانون العقوبات البديلة في إطار قراءة ثانية.

• العقوبات البديلة تدخل حيز التنفيذ بالمغرب .. تفاصيل القانون وشروط تفعيل

• العقوبات البديلة في المغرب

• بوابة المغرب

• بوابة القانون

**ملحق بالقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات
البديلة**

**قانون رقم 10.23 يتعلق بتنظيم وتدبير
المؤسسات السجنية**

**إعداد مصطفى علاوي
المستشار بمحكمة الاستئناف بفاس
المغرب
حاصل على الإجازة في الشريعة
جامعة القرويين
فاس المغرب**

.....
.....
القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة

قانون رقم 10.23
يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية

الجريدة الرسمية عدد 7328 - 22/8/2024
صفحة 5327

ظهير شريف رقم 1.24.32 صادر في 18 من محرم 1446 (يوليو 2024)
بتنفيذ القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 42 و 50 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 43.22

المتعلق بالعقوبات البديلة، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 18 من محرم 1446 (يوليو 2024)

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

قانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة

المادة الأولى

تتسخ وتعوض على النحو التالي أحكام الفصل 14 من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليها بالظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 28 من جمادى الآخرة (26) 1382 نوفمبر: (1962)

" الفصل - 14. تكون العقوبات إما أصلية أو بديلة أو إضافية.
" تكون أصلية عندما يمكن الحكم بها وحدها دون أن تضاف عقوبة أخرى.
" وتكون بديلة عندما يمكن الحكم بها بديلا للعقوبة السالبة للحرية.
" وتكون إضافية عندما لا يمكن الحكم بها وحدها، وتضاف إلى " عقوبة أصلية أو بديلة، أو عندما تكون ناتجة عن الحكم بعقوبة " أصلية " .

المادة الثانية

يتمم بالباب الأول المكرر التالي الجزء الأول من الكتاب الأول من مجموعة القانون الجنائي السالفة الذكر:

" الباب الأول المكرر

" في العقوبات البديلة

" الفرع 1

" أحكام عامة

" الفصل - 1-35. العقوبات البديلة هي العقوبات التي يحكم بها بديلا للعقوبات السالبة للحرية في الجناح التي لا تتجاوز العقوبة " المحكوم بها من أجلها خمس سنوات حبسا نافذا " .

" لا يحكم بالعقوبات البديلة في حالة العود.

تحول العقوبة البديلة دون تنفيذ العقوبة السالبة للحرية على المحكوم عليه، في حالة تنفيذه للالتزامات المفروضة عليه بمقتضاها ، " وفقا للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا الباب.

" تسري على العقوبات البديلة مقتضيات القانونية المقررة " للعقوبة الأصلية للجريمة بما فيها قواعد تفريد العقاب .ولا يحول " تنفيذ العقوبة البديلة دون تنفيذ العقوبات الإضافية والتدابير الوقائية " .

" الفصل - 2-35. تحدد العقوبات البديلة في:

1 - " العمل لأجل المنفعة العامة ؛

2 - " المراقبة الإلكترونية ؛

3 - " تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية " أو تأهيلية ؛

4 - " الغرامة اليومية.

" الفصل - 3-35. لا يحكم بالعقوبات البديلة في الجناح المتعلقة " بالجرائم التالية:

- " الجرائم المتعلقة بأمن الدولة والإرهاب ؛
- « الاختلاس أو الغدر أو الرشوة أو استغلال النفوذ أو تبديد " الأموال العمومية ؛

- " غسل الأموال ؛

- " الجرائم العسكرية ؛

- " الاتجار الدولي في المخدرات ؛

- « الاتجار في المؤثرات العقلية ؛

- « الاتجار في الأعضاء البشرية ؛

- « الاستغلال الجنسي للقاصرين أو الأشخاص في وضعية إعاقة.

« الفصل - 4-35. إذا قررت المحكمة الحكم بالعقوبة الحبسية " المشار إليها في
الفقرة الأولى من الفصل 1-35 أعلاه، فإنه يمكنها أن " تستبدلها بعقوبة بديلة أو أكثر
إما تلقائياً أو بناء على ملتمس النيابة " العامة أو طلب المحكوم عليه أو دفاعه أو
النائب الشرعي للحدث " أو مدير المؤسسة السجنية أو من يعنيه الأمر. وفي هذه
الحالة يجب " عليها:

- « أن تحدد العقوبة الحبسية الأصلية ؛

- « أن تحدد العقوبة البديلة والالتزامات الناتجة عنها ؛

- « أن تشعر المحكوم عليه بأنه في حالة عدم تنفيذ الالتزامات « المفروضة عليه،
فإنه سيتم تنفيذ العقوبة الحبسية الأصلية « المحكوم بها عليه.

« يمكن للمحكمة إجراء بحث اجتماعي حول المعني بالأمر قبل " النطق بالحكم، إذا
اقتضى الأمر ذلك.

« تراعي المحكمة عند إصدار العقوبات البديلة ما هو ضروري " لتحقيق أهداف
العقوبة في إعادة تأهيل المحكوم عليه وتقوي " سلوكه واستجابته لإعادة الإدماج
والحد من حالات العود.

« يؤدي الشروع في تنفيذ العقوبة البديلة إلى وقف سريان تقادم " العقوبة الحبسية
الأصلية، و لا يبدأ في احتساب مدة التقادم إلا من تاريخ صدور الأمر بتنفيذ العقوبة
الأصلية أو ما تبقى منها المشار إليها " في البند 1 من المادة 3-647 من القانون
المتعلق بالمسطرة الجنائية.

« الفرع 2

« العمل لأجل المنفعة العامة

« الفصل - 5-35. يمكن للمحكمة أن تحكم بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة
بدلاً للعقوبة السالبة للحرية إذا كان المحكوم عليه بالغاً من العمر خمس عشرة

سنة على الأقل في تاريخ صدور الحكم.

« الفصل - 6-35. يكون العمل لأجل المنفعة العامة غير مؤدى " عنه، وينجز لمدة تتراوح بين 40 و 3600 ساعة لفائدة مصالح الدولة " أو الجماعات الترابية أو مؤسسات أو هيئات حماية الحقوق والحريات " والحكمة الجيدة أو المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخيرية " أو دور العبادة، أو غيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير " الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام.

تعتبر المحكمة لتحديد عدد ساعات العمل لأجل المنفعة العامة " المحكوم بها، موازاة كل يوم من مدة العقوبة الحبسية المحكوم بها " « لثلاث ساعات من العمل، مع مراعاة الحدين الأدنى والأقصى لعدد « ساعات العمل المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه.

« يراعى في العمل، عند الاقتضاء، توافقه مع جنس و سن ومهنة " أو حرفة المحكوم عليه، أو مع مؤهلاته وقدراته، كما يمكن أن يكون " مكملا لنشاطه المهني أو الحرفي المعتاد.

« الفصل - 7-35. يلتزم المحكوم عليه بتنفيذ عقوبة العمل لأجل " المنفعة العامة داخل أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور المقرر " التنفيذي المشار إليه في المادة 2-647 من القانون المتعلق بالمسطرة " الجنائية . ويمكن تمديد هذا الأجل لمدة مماثلة مرة واحدة بقرار " صادر عن قاضي تطبيق العقوبات، بناء على طلب مبرر من المحكوم " عليه أو بطلب من دفاعه أو من له مصلحة في ذلك.

« الفصل - 8-35. إذا قررت المحكمة الحكم على الحدث بعقوبة " حبسية وفقا للمادة 482 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، " فيمكنها أن تستبدلها بعقوبة العمل لأجل المنفعة العامة مع مراعاة " أحكام الفصل 5-35 أعلاه.

« يجب على قاضي الأحداث أن يتأكد من مدى ملائمة العمل " لأجل المنفعة العامة مع القدرة الجسدية للحدث ومصلحته الفضلى " و لحاجيات تكوينه وإعادة إدماجه.

« الفصل - 9-35. تطبق على أنشطة العمل لأجل المنفعة العامة مقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية أمن وصحة " العاملين.

« تتحمل الدولة مسؤولية تعويض الأضرار التي تسبب فيها المحكوم عليه والتي لها علاقة مباشرة بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة " العامة. ويحق لها الرجوع على المحكوم عليه للمطالبة بما تم أدائه.

« الفرع 3

« المراقبة الإلكترونية

« الفصل - 10-35. يمكن للمحكمة أن تحكم بالمراقبة الإلكترونية « بديلا للعقوبة السالبة للحرية.

« يتم الخضوع للمراقبة الإلكترونية من خلال مراقبة حركة وتنقل المحكوم عليه إلكترونيا بوحدة أو أكثر من وسائل المراقبة الإلكترونية المعتمدة.

" يحدد مكان ومدة المراقبة الإلكترونية من طرف المحكمة ويراعى " في تحديدها خطورة الجريمة والظروف الشخصية والمهنية للمحكوم عليه وسلامة الضحايا، وعدم المساس بالحقوق الشخصية للأشخاص " المتواجدين رفقته.

« الفرع 4

« تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية وعلاجية أو تأهيلية

« الفصل - 11-35. يمكن للمحكمة أن تحكم بالعقوبة المقيدة « لبعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية بديلا « للعقوبات السالبة للحرية.

« تستهدف هذه العقوبات اختبار المحكوم عليه للتأكد من استعداده « لتقويم سلوكه واستجابته لإعادة الإدماج.

« الفصل - 12-35. العقوبات المقيدة لبعض الحقوق أو فرض « تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية والتي يمكن الحكم بوحدة « أو أكثر منها، هي:

- 1 « مزاولة المحكوم عليه نشاطا مهنيا محددًا أو تتبعه دراسة « أو تأهيلا مهنيا محددًا ؛

- 2 « إقامة المحكوم عليه بمكان محدد والتزامه بعدم مغادرته، « أو بعدم مغادرته في أوقات معينة، أو منعه من ارتياد أماكن معينة، « أو من عدم ارتيادها في أوقات معينة ؛

- 3 « فرض رقابة يلزم بموجبها المحكوم عليه، بالتقدم في مواعيد « محددة، إما إلى المؤسسة السجنية وإما إلى مقر الشرطة أو الدرك « الملكي أو مكتب المساعدة الاجتماعية بالمحكمة ؛

- 4 « التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بالأشخاص ضحايا « الجريمة بأي وسيلة كانت ؛

- 5 « خضوع المحكوم عليه لعلاج نفسي أو عالج ضد الإدمان؛

- 6 « تعويض أو إصلاح المحكوم عليه للأضرار الناتجة عن الجريمة.

« الفصل - 13-35. يلتزم المحكوم عليه بتنفيذ العقوبات المقيدة « لبعض الحقوق أو

فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية، داخل « أجل لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي المشار » إليه في المادة 2-647 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويمكن
« تمديد هذا الأجل لمدة مماثلة مرة واحدة، بناء على طلب المحكوم عليه » أو من له مصلحة في ذلك، بقرار صادر عن قاضي تطبيق العقوبات، « إذا اقتضى الأمر ذلك ».
الفرع 5

« الغرامة اليومية
الفصل - 14-35. يمكن للمحكمة أن تحكم بعقوبة الغرامة » اليومية بديلاً للعقوبة الحبسية النافذة.

« تتمثل الغرامة اليومية في مبلغ مالي تحدده المحكمة عن كل يوم » من المدة الحبسية المحكوم بها.
« يمكن الحكم بعقوبة الغرامة اليومية على الأحداث في حالة » موافقة وليهم أو من يمثلهم.

« لا يمكن الحكم بعقوبة الغرامة اليومية إلا بعد الإدلاء بما يفيد » وجود صلح أو تنازل صادر عن الضحية أو ذويه أو قيام المحكوم » عليه بتعويض أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الجريمة.

« الفصل - 15-35. يحدد مبلغ الغرامة اليومية بين 100 و » 2.000 درهم عن كل يوم من العقوبة الحبسية المحكوم بها.
« تراعي المحكمة في تحديد الغرامة اليومية الإمكانات المادية » للمحكوم عليه أو ذويه وتحملاته المالية وخطورة الجريمة المرتكبة
« والضرر المترتب عنها.

« يلتزم المحكوم عليه بأداء المبلغ المحدد له في أجل لا يتجاوز ستة » أشهر من تاريخ صدور المقرر التنفيذي المشار إليه في المادة 2-647
« من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويمكن تمديد هذا الأجل » لمدة مماثلة مرة واحدة بقرار صادر عن قاضي تطبيق العقوبات بناء » على طلب من المحكوم عليه، أو من له مصلحة في ذلك ».

المادة الثالثة

تتمم بالباب الخامس المكرر التالي أحكام القسم الأول من الكتاب السادس من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم

1.02.255 بتاريخ 25 من رجب 3 (1423 أكتوبر:) 2002

« الباب الخامس المكرر

« تنفيذ العقوبات البديلة

« المادة - 1-647. تختص الإدارة المكلفة بالسجون، مركزيا « أو محليا، أو من تفوض له ذلك، بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة» وتوضع رهن إشارتها الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

« ويحدد تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

« المادة - 2-647. تقوم النيابة العامة بإحالة المقرر المتضمن للعقوبة» البديلة بعد اكتسابه قوة الشيء المقضي به إلى قاضي تطبيق العقوبات الذي يصدر موقرا تنفيذيا بذلك، ويحيله على الإدارة المكلفة» بالسجون التي تقع داخل نفوذ المحكمة التي أصدرت الحكم.

« غير أنه يمكن تنفيذ المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل « اكتسابه قوة الشيء المقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على ذلك « ولم تمارس حق الطعن.

« وإذا وجد المحكوم عليه خارج دائرة نفوذ قاضي تطبيق» العقوبات، فإنه يمكن له أن ينبب عنه قاضي تطبيق العقوبات « الموجود بدائرة نفوذه المحكوم عليه لإصدار المقرر التنفيذي بذلك.

« ويشعر النيابة العامة بكل امتناع أو إخلال في تنفيذها.

« إذا صدر القرار القاضي بالعقوبة البديلة عن محكمة الاستئناف ، « فإن الاختصاص ينعقد لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة الابتدائية» التي بتت في القضية ابتدائيا.

« المادة - 3-647. يختص قاضي تطبيق العقوبات بالفصل في جميع» المنازعات المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة أو وضع حد لتنفيذها» وإصدار جميع القرارات والأوامر المتعلقة بها، بعد التوصل بمستنتجات» النيابة العامة، وله على الخصوص ما يلي:

- 1 « الأمر بتنفيذ العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها في حالة الامتناع» عن تنفيذ العقوبات البديلة أو الإخلال بها خلال مدة تنفيذها ؛

- 2 « الأمر بتمديد المدة التي يتعين خلالها تنفيذ العقوبة البديلة في» الحالات المنصوص عليها قانونا ؛

- 3 « النظر في التقارير المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة التي « تعرض عليه واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها ؛

- 4 « إصدار مقرر يقضي بتمام تنفيذ العقوبة البديلة المحكوم « بها بناء على تقرير الإدارة المكلفة بالسجون، تسلم نسخة منه للمعني» بالأمر، وتحال نسخة أيضا على النيابة العامة ومركز السجل العدلي « المختص.

« تقبل قرارات وأوامر قاضي تطبيق العقوبات المنازعة داخل أجل » ثلاثة أيام من تاريخ الإشعار بصورها وفقا لمقتضيات المادتين « 599 و 600 من هذا القانون، ويحال الملف فوراً على المحكمة التي تبت » وجوبا داخل أجل خمسة عشر يوما من تاريخ إحالة الملف عليها.

« ويترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار أو الأمر الصادر عن » قاضي تطبيق العقوبات.

« المادة - 4-647. يستفيد المحكوم عليه الذي ينفذ العقوبة البديلة من رد الاعتبار القضائي بعد مرور أجل سنة من تاريخ انقضاء » العقوبة البديلة.
« ويرد الاعتبار بقوة القانون لكل محكوم عليه بعقوبة بديلة » وذلك بعد انتهاء فترة اختبار مدتها سنة ونصف تحتسب من تاريخ » تنفيذ العقوبة البديلة.
« الفرع الأول

« تدابير تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة

« المادة - 5-647. تحيل النيابة العامة داخل أجل لا يتجاوز خمسة أيام من صدور حكم المحكمة القاضي بتحديد العقوبة البديلة ملف » المحكوم عليه إلى قاضي تطبيق العقوبات، لإصدار مقرر يقضي بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة.
« إذا كان المحكوم عليه معتقلا ، يبقى رهن الاعتقال إلى غاية » إصدار قاضي تطبيق العقوبات مقرر تنفيذ عقوبة العمل لأجل » المنفعة العامة الذي يجب أن يصدر داخل أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ إحالة الملف إليه، ويجب أن يتضمن الإشارة إلى:

- « الهوية الكاملة للمحكوم عليه ؛

- « طبيعة العمل المسند إليه والمؤسسة التي سيؤديها فيها ؛

- « عدد الساعات الإجمالية وتوزيعها وفق برنامج زمني يتم الاتفاق » عليه مع المؤسسة المعنية.

« يبلغ فوراً مقرر قاضي تطبيق العقوبات الخاص بتنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة إلى المحكوم عليه ونائبه الشرعي إذا كان حدثا والنيابة العامة والمؤسسة التي يوجد بها رهن الاعتقال » أو الإيداع، وترسل أيضا نسخة من نفس المقرر للمؤسسة التي » سيؤدي بها العمل لأجل المنفعة العامة.
« يتم الإفراج عن المحكوم عليه المعتقل بمجرد توصل المؤسسة » السجنية بمقرر قاضي تطبيق العقوبات المحدد للعقوبة البديلة.

« تخصم مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه بحساب ثلاث » ساعات عمل عن

كل يوم حبس، ثم تستبدل المدة المتبقية من عقوبة « الحبس الأصلية ليؤديها عمال لأجل المنفعة العامة دون أن تقل عن 40 ساعة.

« المادة - 6-647. يأمر قاضي تطبيق العقوبات فور توصله بالملف « بإحضار المحكوم عليه والاستماع إليه حول هويته ووضعيته « الاجتماعية والمهنية والعائلية. « يمكن لقاضي تطبيق العقوبات الاستعانة بالنيابة العامة للتأكد « من صحة المعلومات التي يدلي بها المحكوم عليه، كما يمكنه أن يكلف « بذلك مكتب المساعدة الاجتماعية.

« يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأمر بعرض المحكوم عليه على « خبرة طبية لفحصه وتقديم تقرير عن حالته الصحية من أجل اختيار « طبيعة العمل الذي يناسب حالته البدنية إذا اقتضى الأمر ذلك، ثم « يعهد إلى المحكوم عليه باختيار عمل معين من بين الأعمال المعروضة « التي تلائم قدراته ومهاراته، والتي من شأنها أن تحافظ على اندماجه « دون التأثير سلباً على المسار العادي لحياته العائلية أو المهنية « أو الدراسية.

« يراعى عند تطبيق مقتضيات العمل لأجل المنفعة العامة بالنسبة « للنساء والأحداث والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين، المقتضيات « التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتشغيل هذه الفئات ، ويراعى ضمان « اندماجهم في محيطهم الأسري وأداء مهام الأمومة وعدم التأثير على « السير العادي للدراسة بالنسبة للأشخاص الذين ما زالوا يتابعون « دراستهم.

« المادة - 7-647. في حالة عدم تنفيذ أو إخلال المحكوم عليه « بالالتزامات المحددة له في المقرر التنفيذي لأداء عقوبة العمل لأجل « المنفعة العامة، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات إصدار مقرر لوضع « حد لهذه العقوبة، وتطبق حينها في حق المحكوم عليه العقوبة الحبسية « الأصلية بعد خصم عدد ساعات العمل المنفذة والتي يتم احتسابها « على أساس يوم واحد لكل ثلاث ساعات عمل غير مؤداة.

« المادة - 8-647. تمسك المؤسسات التي يؤدي بها المحكوم عليه « عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة سجل خاصاً يوقع عليه قاضي « تطبيق العقوبات ويؤشر على جميع صفحاته، يتضمن هوية المحكوم « عليه وساعات العمل التي أداها مشفوعة بتوقيعه الشخصي « أو إبصامه عند الاقتضاء. ويوضع هذا السجل رهن إشارة قاضي « تطبيق العقوبات قصد الاطلاع عليه كلما طلب ذلك، كما يمكن « الإطلاع عليه من قبل وكيل املاك أو من ينوب عنه ومن قبل الإدارة « المكلفة بالسجون. « يتعين على المؤسسات المذكورة أن توجه إلى قاضي تطبيق « العقوبات تقريراً

عن كل محكوم عليه يؤدي عقوبة العمل لأجل» المنفعة العامة لديها بمجرد انتهاء مدة عقوبته، أو إذا انقطع عن القيام بالعمل المعهود به إليه أو رفض القيام به أو حال مانع دون ذلك. وتوجه نسخة منه إلى وكيل الملك والإدارة المكلفة بالسجون. « تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بزيارات تفقدية للمحكوم عليهم،» ويتم إشعار قاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة بكل إخلال في» تنفيذ العقوبة.

« يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يقوم بزيارة تفقدية للمحكوم » عليهم الذين يقضون عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، تلقائيا» أو بناء على ملتمس من النيابة العامة، ينجز على إثرها تقريراً يحيل» نسخة منه إلى هذه الأخيرة. كما يمكن له تكليف موظفين من كتابة» الضبط أو أحد المساعدات أو المساعدين الاجتماعيين بمكتب

« المساعدة الاجتماعية بالدائرة القضائية مكان تنفيذ العقوبة، للقيام» بالزيارة وإعداد تقرير بشأنها.

« كما يمكن لوكيل الملك أن يقوم بزيارة تفقدية لأماكن تنفيذ» عقوبات العمل لأجل المنفعة العامة، ينجز على إثرها تقريراً يحيل» نسخة منه على قاضي تطبيق العقوبات.

« يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يطلب من» المؤسسات التي تؤدي فيها عقوبة العمل من أجل المنفعة العامة،» إعداد تقارير خاصة أو دورية حول تنفيذ العمل لأجل المنفعة العامة» بالنسبة لبعض المؤسسات أو بعض المحكوم عليهم. « المادة - 9-647. يمكن لقاضي تطبيق العقوبات، تلقائيا أو بناء على» طلب من المحكوم عليه، أو دفاعه أو من له مصلحة في ذلك أن يصدر» موقفاً بوقف تنفيذ العقوبة إلى حين زوال السبب المبرر المتعلق بالظروف» الاجتماعية أو الصحية أو العائلية أو الدراسية أو المهنية للمحكوم عليه » أو بظروف المؤسسة التي يقضي بها العقوبة.

« يبلغ هذا المقرر إلى النيابة العامة والمحكوم عليه والمؤسسة التي » يقضي بها المحكوم عليه العقوبة البديلة والإدارة المكلفة بالسجون.

« يمكن للمحكوم عليه أو النيابة العامة المنازعة في المقرر المذكور» داخل أجل خمسة أيام من تاريخ تبليغه ويتم البت فيه طبقاً لمقتضيات» الفقرة الثانية من المادة 3-647 أعلاه.

خلافاً لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 3-647 أعلاه، لا توقف» المنازعة تنفيذ المقرر المذكور أعلاه.

« الفرع الثاني

« تدابير تنفيذ المراقبة الإلكترونية

« المادة - 10-647 تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ تدبير « المراقبة

الإلكترونية المحددة في الحكم القاضي بالإدانة، وفق الكيفية

« المشار إليها في المواد من 11-647 إلى 14-647 أدناه.

« ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو لوكيل الملك أن يتخذ التدابير اللازمة للتحقق

من تنفيذ التدبير أعلاه بما فيها طلب تقارير من الإدارة « المكلفة بالسجون.

« المادة - 11-647. تتم المراقبة الإلكترونية بواسطة قيد إلكتروني « يوضع بمعصم

المحكوم عليه أو ساقه أو على جزء آخر من جسده، « بشكل يسمح برصد تحركاته

داخل الحدود الترابية المحددة له.

« يمكن وضع الحدث تحت هذا التدبير بحضور وليه أو المقدم عليه « أو وصيه أو

كافله أو حاضنه أو الشخص المعهود إليه برعايته.

« المادة - 12-647. تلتزم الجهات المشار إليها في المادة 1-647 برصد « وتتبع

حركات وتنقلات الشخص الخاضع للمراقبة الإلكترونية.

« يعاقب كل شخص خاضع للمراقبة الإلكترونية أخل عمدا « بالالتزامات المفروضة

عليه أو فر أو تخلص، بأي وسيلة كانت، من « الأجهزة أو الأدوات المستعملة في

المراقبة أو قام باتلافها أو بتعيبها « بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وغرامة من

2000 إلى 5000 درهم « أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

« تنفذ العقوبات المحكوم بها طبقا لمقتضيات الفقرة أعلاه ضد « الشخص المخل

بالالتزامات المفروضة عليه استثناء من مقتضيات « الفصل 120 من مجموعة

القانون الجنائي، بالإضافة إلى العقوبة « الأصلية الصادرة في حقه أو ما تبقى منها.

« إذا تقرر في هذه الحالة تطبيق العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها « من طرف قاضي

تطبيق العقوبات، تنفذ العقوبة رغم المنازعة.

« المادة - 13-647. تحدد بنص تنظيمي كليات تدبير القيد الإلكتروني

« والمصاريف التي يمكن فرضها على المحكوم عليه بهذا الخصوص.

« تحدث مكاتب لدى المؤسسات السجنية بالنسبة للمحكوم عليهم « الموجودين في

حالة اعتقال وبالمحاكم بالنسبة للمحكوم عليهم في حالة سراح تتولى الإشراف على

عملية وضع وإزالة القيد الإلكتروني عن المحكوم عليهم.

« ينجز تقرير بعملية وضع القيد الإلكتروني على جسد المحكوم « عليه، يوجه إلى

قاضي تطبيق العقوبات الذي يضمه إلى ملف المعني « بالأمر.

« تحرر الإدارة المكلفة بالسجون المختصة بتدبير وتتبع عملية « المراقبة

الإلكترونية تقارير ترفعها إلى قاضي تطبيق العقوبات كلما « دعت الضرورة إلى ذلك أو إذا طلبها القاضي المذكور، وتوجه نسخة » منها إلى النيابة العامة.

« المادة - 14-647. يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يخضع المعني « بالأمر بناء على طلبه أو من له مصلحة في ذلك لفحص طبي للتحقق » من تأثير القيد الإلكتروني على صحته. وفي حالة ما إذا كان هناك أي « تأثير، يمكن لقاضي تطبيق العقوبات عرض الأمر على المحكمة » المصدرة للعقوبة البديلة قصد تغييرها بعقوبة بديلة أخرى بعد أخذ « مستنتاجات النيابة العامة.

« يمكن اعتبارا للظروف الصحية للمحكوم عليه، في حالة تدخل « طبي استعجالي إزالة القيد، على أن يرفع الطبيب المعالج تقريراً في « الموضوع إلى قاضي تطبيق العقوبات في أجل أربعة وعشرين ساعة» يوضح أسباب ذلك.

« يصدر قاضي تطبيق العقوبات مقررًا يوقف تنفيذ العقوبة إلى « حين زوال المانع الصحي، أو بتغيير مكان وضع القيد، يبلغ إلى النيابة» العامة والمحكوم عليه والمؤسسة السجنية، وتطبق بشأن المنازعة « فيه مقتضيات الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة 9-647.

« الفرع الثالث

« تدابير تنفيذ عقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض « تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

« المادة - 15-647. يأمر قاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح المحكوم عليه بعقوبة تقييد الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية بمجرد صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة « الشيء المقضي به، ما لم يكن معتقلا من أجل سبب آخر.

« غير أنه يمكن إصدار المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل « اكتساب الحكم قوة الشيء املقضي به، إذا وافقت النيابة العامة على « ذلك ولم تمارس حق الطعن.

« يلتزم المحكوم عليه بالمثل أمام قاضي تطبيق العقوبات داخل « أجل أقصاه أسبوع، من تاريخ تبليغه المقرر النهائي الصادر في حقه « أو من تاريخ الإفراج عنه.

« المادة - 16-647. تتولى الإدارة المكلفة بالسجون تتبع تنفيذ التدابير « الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية المحددة في الحكم القاضي بالعقوبة « البديلة.

« يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أو وكيل الملك أن يتخذ التدابير « اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابير أعلاه.

« ويمكن لقاضي تطبيق العقوبات، عند الاقتضاء، تكليف موظفي « كتابة الضبط

بالمحكمة أو المكلفين بمكتب المساعدة الاجتماعية» بالدائرة القضائية للقيام بالتدابير اللازمة للتحقق من تنفيذ التدابير « الرقابية أو العلاجية أو التأهيلية وإعداد تقارير بشأنها. توجه نسخة» منها إلى قاضي تطبيق العقوبات ووكيل الملك.

« المادة - 17-647. يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء للإدارة المكلفة» بالسجون بما يفيد تنفيذه أو استمراره في تنفيذ التدابير الرقابية « أو العلاجية أو التأهيلية المحكوم بها عليه، وذلك وفق الجدولة الزمنية» المحددة له، وتحال نسخة منها إلى قاضي تطبيق العقوبات المختص.

« في حالة رصد إخلال المحكوم عليه بتنفيذ عقوبة تقييد بعض» الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية أو بالالتزامات» المحددة له من قبل قاضي تطبيق العقوبات، يصدر هذا القاضي أمرا « بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة الحبسية الأصلية الصادرة في حقه» وفقا لمقتضيات المادة 3-647 أعلاه.

« الفرع الرابع

« تدابير تنفيذ الغرامة اليومية

« المادة - 18-647. يؤدي مجموع الغرامة اليومية دفعة واحدة،

« غير أنه يمكن لقاضي تطبيق العقوبات أن يأذن بتقسيم أدائها داخل» الآجال المحددة في الفصل 15-35 من مجموعة القانون الجنائي إذا « تعلق الأمر بمحكوم عليه غير معتقل، شريطة أداء قسط أولي يعادل» على الأقل نصف المبالغ الواجبة الأداء.

« المادة - 19-647. يأمر قاضي تطبيق العقوبات بإطلاق سراح» المحكوم عليه بعقوبة الغرامة اليومية، إذا كان معتقلا ، بمجرد» صيرورة الحكم الصادر في حقه مكتسبا لقوة الشيء المقضي به وأدائه» مجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها عليه.

« غير أنه يمكن إصدار المقرر المشار إليه في الفقرة السابقة قبل « اكتساب الحكم لقوة الشيء المقضي به إذا وافقت النيابة العامة على» ذلك ولم تمارس حق الطعن. « لا تحسب مدة الاعتقال التي قضاها المحكوم عليه عند تحديد « مبلغ الغرامة اليومية الواجب أدائها.

« المادة - 20-647. يلتزم المحكوم عليه بالإدلاء بما يفيد أداء الغرامة» اليومية أو تنفيذه أو استمراره في التنفيذ، وذلك وفق الجدولة الزمنية» التي يحددها له قاضي تطبيق العقوبات.

« في حالة إخلال المحكوم عليه بتنفيذ الغرامة اليومية يصدر» قاضي تطبيق العقوبات مقررًا بتطبيق المحكوم عليه للعقوبة» الحبسية الأصلية الصادرة في حقه،

والتي تخصم منها عدد الأيام التي « أدت غرامتها.

« المادة - 21-647. تتولى الإدارة المكلفة بالسجون التنسيق مع « القطاعات الحكومية والمؤسسات والهيئات، لا سيما التي يمكن « إشراك المصالح التابعة لها في تنفيذ العقوبات البديلة.

« تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بإعداد تقارير دورية حول سير « وحصيلة تنفيذ العقوبات البديلة والإكراهات التي تعترضها والحلول « المقترحة لها، وتوجه هذه التقارير إلى السلطات القضائية المعنية.

" المادة - 22-647. يمكن لقاضي تطبيق العقوبات بالمحكمة مصدرة الحكم الابتدائي، وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها « في هذا القانون، إما تلقائياً بعد التوصل بمستنتجات النيابة العامة « أو بطلب منها أو بطلب المحكوم عليه، أو دفاعه، أو الممثل الشرعي « للحدث، أو مدير المؤسسة السجنية، أو من يعنيه الأمر، استبدال « العقوبة الحبسية أو ما تبقى منها بعقوبة بديلة أو أكثر لفائدة المحكوم « عليهم بمقررات قضائية مكتسبة لقوة الشيء المقضي به.

« تقبل في هذه الحالة قرارات قاضي تطبيق العقوبات المنازعة « من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو دفاعه أو الممثل الشرعي « للحدث خلال اليوم الموالي ليوم التبليغ بصورها وفقاً لمقتضيات « المادتين 599 و 600 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، ويحال « الملف فوراً على المحكمة التي ثبت وجوباً داخل أجل خمسة عشر يوماً من تاريخ إدراج الملف بالجلسة.

« يترتب على كل منازعة إيقاف تنفيذ القرار الصادر عن قاضي « تطبيق العقوبات».

المادة الرابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بصدور النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه بالجريدة الرسمية في أجل أقصاه سنة.

القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

.....

.....

5334 الجريدة الرسمية عدد. 22/8/2024 - 7328
ظهير شريف رقم 1.24.33 صادر في 18 من محرم 1446 (24 يوليو 2024)
بتنفيذ القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية.

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله:

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)
يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء هلال وأعز أمره أننا:
بناء على الدستور و لا سيما الفصلين 42 و 50 منه،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:
ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا،

القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، كما وافق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب.

وحرر بتطوان في 18 من محرم 24 (1446 يوليو.) 2024

وقعه بالعطف:

رئيس الحكومة،

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

**

قانون رقم 10.23

يتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

يراد في مدلول هذا القانون والنصوص التنظيمية الصادرة لتطبيقه، بما يلي:

- سند الاعتقال : الوثيقة المنصوص عليها في المادة 608 من القانون المتعلق

بالمسطرة الجنائية ؛

- المعتقل : كل شخص ذكر كان أو أنثى تم إيداعه بالمؤسسة السجنية، بناء على

أمر صادر عن النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو بناء على مقرر قضائي سالب

للحرية ؛

- المعتقل الأجنبي : هو المعتقل الذي لا يتوفر على الجنسية المغربية أو الذي ليست

له جنسية معروفة أو تعذر تحديد جنسيته ؛

- المعتقل المؤقت : كل شخص تم إيداعه بالسجن في إطار مسطرة التسليم ؛

تطبق أحكام القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية بخصوص تعريف المعتقل املدان

والمعتقل احتياطيا والمكره بدنيا والحدث.

- الفئات في وضعية هشاشة :المعتقلون الذين يحتاجون إلى عناية خاصة وال

يتوفرون على القدرة الجسمانية أو العقلية أو النفسية الكافية لمواجهة ظروف

الاعتقال، لا سيما، وسط النساء وكذا الأحداث والمسنين، والأشخاص في وضعية

إعاقة والأشخاص الذين يعانون من بعض الأمراض المزمنة بعد أخذ رأي طبيب

المؤسسة السجنية ؛

- الإدارة المكلفة بالسجون : هي إدارة تدرج ضمن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي

وتتولى الإشراف على تسيير المؤسسات السجنية ؛

- الموظف : يشمل الموظفة والموظف التابعين للإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 2

تعمل المؤسسات السجنية على ضمان تأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج، وتساهم في الحفاظ على الأمن العام.

الباب الثاني

تدبير الاعتقال

الفرع الأول

أماكن الاعتقال

المادة 3

تقسم المؤسسات السجنية إلى:

- 1 سجون مركزية ؛

- 2 سجون محلية ؛

- 3 سجون فالحية ؛

- 4 مراكز الاصلاح والتهديب.

يحدد بنص تنظيمي التنظيم الهيكلي والإداري للمؤسسات السجنية.

المادة 4

يحدد بنص تنظيمي ترتيب المؤسسات السجنية إلى أصناف حسب أهميتها وتخصصها.

المادة 5

تخضع الرخص المتعلقة بمشاريع بناء المؤسسات السجنية إلى ضوابط تحترم محيطها وتراعي طبيعتها وخصوصيتها الأمنية. وتحدد بنص تنظيمي كفاءات منح هذه الرخص، مع مراعاة توفير الولوجيات اللازمة للأشخاص ذوي إعاقة، بما يضمن تمكينهم من الوصول إلى الخدمات والمرافق الضرورية.

المادة 6

تستقبل السجون المركزية المعتقلين المدانين المحكوم عليهم بعقوبات جنائية أو عقوبات جنحية تفوق مدتها خمس (5) سنوات.

المادة 7

تستقبل السجون المحلية المعتقلين الاحتياطيين والمؤقتين والمحكوم عليهم بعقوبات حبسية والمكرهين بدنيا، ويمكنها، عند الاقتضاء، أن تستقبل معتقلين مدانين بعقوبات طويلة أو متوسطة الأمد بأماكن خاصة بهم.

المادة 8

تعتبر السجون الفلاحية مؤسسات ذات نظام شبه مفتوح لتنفيذ العقوبات وتستقبل على

الخصوص المعتقلين الذين اقترب موعد الإفراج عنهم وتختص كذلك بالتكوين المهني في الميدان الفلاحي.

المادة 9

تعتبر مراكز الإصلاح والتأهيل مؤسسات سجنية متخصصة في التكفل بالمعتقلين الأحداث.

المادة 10

يمكن إحداث وحدات استشفائية ووحدات جامعية داخل المؤسسات السجنية.

المادة 11

تعتبر الوحدات الاستشفائية داخل المؤسسات السجنية وحدات استقبال المعتقلين المرضى الذين تتطلب حالتهم الصحية رعاية طبية متخصصة.

المادة 12

تخصص وحدات جامعية داخل المؤسسات السجنية لإيواء المعتقلين الذين يتابعون تعليمهم الجامعي.

المادة 13

تدبر المؤسسة السجنية من قبل مدير يساعده في مهامه مسؤول إداري مساعد أو أكثر.

يعد مدير المؤسسة السجنية نظاما داخليا تصادق عليه الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 14

يتم إيداع النساء والرجال المعتقلين في مؤسسات سجنية خاصة بكل فئة، وإذا كانت مؤسسة سجنية مخصصة لاستقبال معتقلين من الجنسين، وجب فصل الأماكن المخصصة للنساء عن الأماكن المخصصة للرجال، ويعهد بحراسة الأماكن المخصصة للنساء إلى الموظفات.

لا يجوز للرجال، بمن فيهم مدير المؤسسة السجنية والعاملين بها، الدخول إلى الأماكن المخصصة للنساء إلا عند الضرورة، ويجب عليهم في هذه الحالة أن يكونوا مصحوبين على الأقل بإحدى الموظفات.

المادة 15

تخصص أماكن للأمهات المعتقلات المرفقات بأطفالهن ودور للحضانة بالمؤسسات السجنية أو في الأماكن المخصصة للنساء.

المادة 16

يجب أن تتوفر كل مؤسسة سجنية تستقبل معتقلين أحداث على حي مستقل أو على الأقل على مكان منفصل كلياً مخصص لهذه الفئة.

المادة 17

توفر المؤسسات السجنية للمعتقلين أماكن للاعتقال الانفرادي حسب الإمكان، وتعطى أسبقية الوضع بها للمعتقلين الاحتياطيين. يوضع في غرف انفرادية المعتقلون الذين أمرت الجهة القضائية المختصة بمنعهم من الاتصال بالغير.

الفرع الثاني

الضبط القضائي

المادة 18

يجب أن تتوفر كل مؤسسة سجنية على سجل للاعتقال ورقي وسجلات للطعون وعلى سجلات أخرى تحدد بنص تنظيمي. يتعين على إدارة المؤسسة السجنية المحافظة على سرية البيانات الواردة في السجلات المشار إليها أعلاه ولا يجوز الاطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخول لهم ذلك بحكم القانون، أو المأذون لهم بموجب أوامر قضائية.

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية، يتعرض كل موظف أفشى سرية البيانات المشار إليها أعلاه أو عرض السجلات الواردة فيها للإتلاف للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. تخضع المعطيات الشخصية المضمنة في هذه السجلات للتشريع المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

المادة 19

ترقم مسبقا صفحات سجل الاعتقال الورقي ترقيما متتابعاً، ويوقع رئيس المحكمة الابتدائية التي تقع المؤسسة السجنية في دائر نفوذها الترابي أو الفاضي المنتدب من قبله على الصفحتين الأولى والأخيرة منه، ويؤشر على باقي الصفحات. يمسك سجل الاعتقال من قبل الموظف المسؤول عن ضبط القضائي وتحت إشراف مدير المؤسسة السجنية ومراقبة الإدارة المكلفة بالسجون والسلطة القضائية المختصة، ويشار فيه إلى سند الاعتقال ورقم الاعتقال وتاريخ إيداع المعتقل بالمؤسسة السجنية والتاريخ المقرر للإفراج عنه باليوم والساعة وجميع المقررات القضائية أو التدابير المغيرة لمدة الاعتقال وتاريخ الوضع تحت الحراسة النظرية أو تدبير الاحتفاظ بالنسبة للأحداث والتاريخ الفعلي للإفراج عنه

باليوم والساعة.

يتضمن سجل الاعتقال أيضا جميع البيانات المتعلقة بترحيل المعتقل إلى مؤسسة سجنية أخرى.

لا يجوز إخراج سجل الاعتقال من المؤسسة السجنية.
تطبق مقتضيات القانون رقم 69.99 المتعلق بالأرشفة على هذه السجلات وعلى مختلف الوثائق المتعلقة بتدبير المؤسسات السجنية.

المادة 20

يجب ألا يحتوي سجل الاعتقال الورقي على بياض أو محو أو تشطيب، ويتعين أن يوضع خط أحمر رقيق على كل خطأ في التسجيل، ويصادق عليه كل من الموظف المسؤول عن الضبط

القضائي ومدير المؤسسة السجنية.

يتبع الإجراء المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه، في حالة تصحيح الهوية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية.

يطبق نفس الإجراء في حالة تصحيح الوضعية الجنائية المتعلقة بتغيير التاريخ المقرر للإفراج.

المادة 21

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون وضع وتطوير قاعدة بيانات ومعطيات إلكترونية لرقمنة سجلات الاعتقال ومعلومات المعتقلين بكيفية تدريجية، ويحدد تدبيرها بنص تنظيمي.

تمسك المؤسسة السجنية سجلات اعتقال إلكترونية، ويسري عليها ما يسري على السجلات الورقية باستثناء أحكام الفقرة الأولى من المادة 19 أعلاه.

في حالة التعارض بين السجلات الورقية والإلكترونية، تعتمد السجلات الورقية ما لم تتوفر قرائن قوية تدعم صحة السجلات الإلكترونية.

تطبق الإجراءات اللازمة لضمان حماية سرية وسلامة البيانات والمعطيات الإلكترونية وفقا للتشريع الجاري به العمل.

المادة 22

يمنع إيداع أي شخص في المؤسسة السجنية دون سند الاعتقال المنصوص عليه في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

يتعين على الموظف المسؤول عن الضبط القضائي القيام بما يلي:

- التأكد من استيفاء سند الاعتقال للشروط المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية ؛

- تدوين عملية الاعتقال بسجل الاعتقال عند تسليم شخص لمؤسسة سجنية من أجل تنفيذ سند الاعتقال ؛

- تدوين التاريخ الفعلي للإيداع بالسجن مع أخذ بعين الاعتبار مدة الوضع تحت الحراسة النظرية أو مدة تدبير الاحتفاظ بالنسبة للأحداث.

يثبت الموظف المسؤول عن الضبط القضائي بموجب الإجراءات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه تسلمه الشخص المعني بالاعتقال، ويسجل طبيعة سند الاعتقال وتاريخه والسلطة القضائية التي أصدرته واسمه وصفته وتوقيعه بسجل الاعتقال، ويسلم وصل إبراء لرئيس الخفر مقابل تسجيل اسمه وصفته وتوقيعه بسجل الاعتقال.

المادة 23

يعتبر إيداع شخص أو الاحتفاظ به بالمؤسسة السجنية دون سند أو أساس قانوني اعتقالا تعسفيا، ويعرض مرتكبه للعقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

المادة 24

إذا تقدم شخص محكوم عليه عن طواعية لتنفيذ مقرر قضائي سالب للحرية، تعين على الموظف المسؤول عن الضبط القضائي أن يشعر النيابة العامة المختصة لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز إيداع المعني بالأمر بالمؤسسة السجنية إلا بناء على سند الاعتقال المنصوص عليه في القانون المتعلق باملسطرة الجنائية.

المادة 25

يجب أن تدون بسجل الاعتقال بيانات الحالة المدنية للمعتقل، ويتعين على الموظف المسؤول عن الضبط القضائي أن يتأكد من مطابقة الهوية الواردة في سند الاعتقال للوثائق التي يدلي بها المعتقل، وعند عدم وجودها، يتم الاستناد على البيانات التي يصرح بها.

يتم الرجوع فورا إلى السلطة القضائية التي أصدرت الأمر بالإيداع في السجن في حالة عدم التطابق أو الشك في هوية المعتقل.

يجب التأكد من هوية المعتقل كذلك بالاعتماد على التقنية البيومترية.

المادة 26

لا ترفع حالة الاعتقال عن المعتقل عند الإخراج المؤقت أو عند الاستفادة من رخصة استثنائية للخروج، وتضمن هذه الإجراءات بسجلات خاصة لهذا الغرض.

المادة 27

يفتح ملف شخصي لكل معتقل عند إيداعه بالمؤسسة السجنية تضمن به المعلومات الأساسية التالية:

- بيانات هويته بما في ذلك رقم بطاقته الوطنية للتعريف الإلكترونية أو بطاقة إقامته بالنسبة لأجنبي أو جواز السفر وصورته الشمسية وبصماته وفق الإجراءات المعمول بها ؛
- الملف الطبي للمعتقل في حالة توفره، يجب أن يتضمن حالته البدنية والعقلية والنفسية ؛

- نسخة من المقرر القضائي الصادر في حقه ؛
- أسباب اعتقاله والسلطة القضائية التي أمرت بإيداعه في السجن، وتاريخ ومدة وضعه تحت الحراسة النظرية، أو تاريخ ومدة الاحتفاظ بالنسبة للأحداث ؛
- يوم وساعة إيداعه وإطلاق سراحه، وعند الاقتضاء يوم وساعة ترحيله ؛
- الإصابات الظاهرة عليه أو أي تظلم في شأن ادعاء التعذيب أو سوء المعاملة ؛
- قائمة بأغراضه الشخصية ؛

- بيانات الشخص الذي يرغب في الاتصال به عند الضرورة.
- تعمل المؤسسة السجنية بمساهمة المصالح الأمنية على تمكين المعتقل من إنجاز البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو تجديدها.
- يتم أخذ صورة شمسية حديثة للمعتقل كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة 28

- يعتبر مدير المؤسسة السجنية مسؤولاً عن تنفيذ ما يلي :
- سند الاعتقال، ويجب عليه إشعار السلطة القضائية المختصة و الإدارة المكلفة بالسجون بالوضعية الجنائية لكل معتقل تبدو له غير قانونية ؛
- المقررات الصادرة عن السلطة القضائية المختصة، ذات الصلة بوضعية الاعتقال، ويجب على مدير المؤسسة السجنية مراجعتها عند كل صعوبة في التنفيذ ؛
- الأوامر الكتابية القانونية الصادرة عن الإدارة المكلفة بالسجون.
- تنتفي مسؤولية مدير المؤسسة السجنية إذا كان متوفراً على سند الاعتقال.

المادة 29

- يؤشر الموظف المسؤول عن الضبط القضائي تحت مراقبة مدير المؤسسة السجنية، على جميع سندات الاعتقال والتوقيع على بطاقات الإفراج والإخراج المؤقت والرخص الاستثنائية للخروج.

المادة 30

- يتعين على مدير المؤسسة السجنية على الفور إطلاق سراح المعتقل الاحتياطي أو

المؤقت الذي أمرت السلطة القضائية المختصة بالإفراج عنه، والمعتقل الذي أنهى مدة عقوبته أو مدة إكراهه البدني أو المستفيد من العفو أو الإفراج المقيد بشروط، أو الذي انتفى أي مبرر قانوني لاستمرار اعتقاله.

المادة 31

يقوم مدير المؤسسة السجنية بمجرد إتمام إجراءات الاعتقال بتمكين المعتقل من إخبار عائلته بمكان اعتقاله أو إخبار الشخص الذي أدلى المعتقل ببياناته عند إيداعه بالسجن، ويشار إلى تحويل المعتقل هذه الإمكانية في ملفه، وما إن قام باستعمالها أم لا.

إذا تعلق الأمر بمعتقل حدث، قام مدير المؤسسة السجنية تلقائياً بإخبار أبويه أو الوصي عليه أو كافله أو حاضنه أو المؤسسة المعهود إليها برعايته، في حالة عدم وجود أي واحد منهم يجب عليه إشعار النيابة العامة المختصة.

إذا تعلق الأمر بمعتقل أجنبي، وجب إخبار التمثيلية الدبلوماسية لبلاده أو من ينوب عنها في أقرب وقت ممكن.

تسري أحكام الفقرتين الأولى والثانية أعلاه على المعتقل الذي ينقل إلى مؤسسة سجنية أخرى.

المادة 32

يجب أن يشعر كل معتقل عند إيداعه بمؤسسة سجنية باللغة أو الإشارة التي يفهمها بحقه في الإدلاء باسم وعنوان الشخص أو الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم في الحالات الطارئة التي تخصه، ويدون تصريحه في جميع الأحوال بملفه.

إذا تعلق الأمر بمعتقل حدث وجب على الموظف المسؤول عن الضبط القضائي أن يدون في بطاقة معلوماته، بمجرد إيداعه، اسم وعنوان ورقم هاتف أبويه أو وصيه أو كافله أو حاضنه أو المؤسسة المعهود إليها برعايته.

المادة 33

عند إيداع كل معتقل بالمؤسسة السجنية يجب معاينته من قبل الموظف المسؤول عن الضبط القضائي، مع إخضاعه لفحص طبي داخل أجل ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إيداعه من قبل طبيب أو أحد مهنيي الصحة العاملين بالمؤسسة السجنية.

يجب على مدير المؤسسة السجنية إشعار النيابة العامة المختصة بكل الإصابات أو الأعراض البادية على المعتقل عند إيداعه بالمؤسسة أو التي ظهرت عليه بعد الفحص الطبي.

يخضع الطفل المرافق لأمه للفحص الطبي عند دخوله المؤسسة السجنية.

تخضع المعتقلة الحامل للفحص الطبي عند دخولها المؤسسة السجنية، ويفتح سجل

طبي لتتبع حالتها وحالة جينيتها الصحية.

المادة 34

إذا وُجد معتقل بالمؤسسة الاستشفائية عند انقضاء عقوبت أو وجوب الإفراج عنه، ينبغي إشعار عائلته أو الأشخاص الذين عبر عن رغبته في إشعارهم بالإفراج عنه، وبمكان استشفائه.

المادة 35

إذا تعلق الأمر بمعتقل حدث، يتولى مدير المؤسسة السجنية، قبل خمسة عشر (15) يوما السابقة لانقضاء العقوبة أو وجوب الإفراج عنه، إخبار أبويه أو وصيه أو كافله أو حاضنه أو المؤسسة المعهود إليها برعايته قصد الحضور لتسلمه في التاريخ المحدد، وعند عدم

حضورهم يخبر النيابة العامة التي تقع المؤسسة السجنية في دائرة نفوذها لتتولى السهر على إيصاله إلى محل إقامتهم.

المادة 36

تسلم بطاقة الإفراج للمعتقل عند الإفراج عنه، وتثبت فيها مدة الاعتقال دون الإشارة إلى سببه.

يسلم للمعتقل، بناء على طلبه، سواء أثناء اعتقاله أو بعد الإفراج عنه، موجز من سجل الاعتقال دون الإشارة إلى سببه.

يتوقف تسليم موجز من سجل الاعتقال لعائلة المعتقل أو للمحامي أو للشخص الذي أدلى المعتقل ببياناته عند إيداعه بالسجن، على الموافقة المسبقة للمعتقل.

ينجز مدير المؤسسة السجنية موجزا من سجل الاعتقال ويشهد بصحته ويحرص على تسليمه للشخص الذي تقدم بالطلب بعد التأكد من هويته، وإذا غاب مدير المؤسسة أو عاقه عائق، ناب عنه، حسب الترتيب، المسؤول الإداري المساعد أو الموظف المسؤول عن الضبط القضائي.

غير أنه في حالة وفاة المعتقل لا يجوز تسليم هذا الموجز إلا من قبل الإدارة المكلفة بالسجون، وفق كفايات تحدد بنص تنظيمي.

يسلم وفق الشروط والإجراءات المشار إليها في هذه المادة تقرير مستخرج من الملف الطبي للمعتقل، ما لم يقتض السر المهني خلاف ذلك، وفي هذه الحالة يسلم لطبيبه الخاص.

المادة 37

يسلم مدير المؤسسة السجنية إلى السلطة أو المؤسسة المؤهلة بموجب التشريع

الجاري به العمل مباشرة أو عن طريق السلطة القضائية المختصة موجزا أو نسخا مصادقا على مطابقتها للأصل لجميع الوثائق الموجودة بحوزته التي تخص المعتقل، وكذلك نظائر أو موجزات من البيانات المدونة بسجل الاعتقال، مع مراعاة عدم انتهاك السر المهني المتعلق بالملف الطبي للمعتقل الموضوع تحت مسؤولية الطاقم الطبي للمؤسسة السجنية. وال يجوز تسليم نسخة من الملف الطبي الخاص بالمعتقل للسلطة أو المؤسسة المؤهلة قانونا إلا بعد موافقته الصريحة.

الفرع الثالث

تصنيف المعتقلين

المادة 38

يفصل المعتقلون الاحتياطيون والمؤقتون عن المدانين.
يفصل المكرهون بدنيا عن المعتقلين الاحتياطيين والمؤقتين والمدانين.
يفصل المعتقلون العسكريون وشبه العسكريين عن باقي المعتقلين إلى غاية سقوط الصفة العسكرية عنهم.
يجب أن تخصص أماكن منفصلة للمعتقلين المرضى.

المادة 39

يصنف المعتقلون إلى فئات حسب المعايير المحددة بنص تنظيمي بعد دراسة شخصيتهم وتقييم خطورتهم وتحديد احتياجاتهم لأجل تفريد معاملتهم.

المادة 40

تسري على كل معتقل القواعد المطبقة على الصنف الذي ينتمي إليه.
يطبق على المعتقلين شديدي الخطورة نظام اعتقال خاص تراعى فيه متطلبات المحافظة على الأمن وتيسير سبل التأهيل لإعادة الإدماج.
يحدد تطبيق هذه المادة بنص تنظيمي.

المادة 41

تخصص أماكن الاعتقال الجماعية للمعتقلين المؤهلين للتعايش فيما بينهم، والمنتمين إن أمكن، لنفس الصنف.

يجب على مدير المؤسسة السجنية أن يراعي القواعد المنصوص عليها في المادتين 17 و 38 من هذا القانون فيما يخص المعتقلين الاحتياطيين والمؤقتين والمكرهين بدنيا. وإذا كانت المؤسسة السجنية تتوفر على غرف جماعية وغرف انفرادية، فإن مدير المؤسسة السجنية يقرر توزيع المعتقلين، مع الاحتفاظ بأسبقية الوضع في الغرف الانفرادية للمعتقلين الخاضعين للعزلة كإجراء وقائي أو صحي أو قضائي.
تخصص حسب الإمكان أماكن الإيواء الانفرادي للمعتقلين غير المؤهلين للتعايش مع الآخرين، وفي هذه الحالة لا يعتبر وضعهم بغرف انفرادية بمثابة عزل أو تدبير

تأديبي.

المادة 42

لا يجوز الإخلال بقاعدة فصل المعتقلين عن بعضهم البعض ليال في السجون المركزية التي يعتمد فيها هذا النظام، إلا بناء على تعليمات طبيب المؤسسة السجنية، أو بكيفية مؤقتة، بسبب الاكتظاظ.

الفرع الرابع

توزيع المعتقلين

المادة 43

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون توزيع الملتقلين المدانين على المؤسسات السجنية المشار إليها في المادة 3 من هذا القانون، مع مراعاة عمر وجنس المعتقل ومحل سكنى عائلته وحالته الصحية البدنية والعقلية والنفسية ووضعيته الجنائية وسوابقه ودرجة خطورته واحتياجاته قصد تيسير إعادة إدماجه.

المادة 44

الترحيل الإداري هو نقل المعتقل من مؤسسة سجنية إلى أخرى من أجل توزيع المعتقلين حسب صنف الاعتقال الذي يخضع له تيسيرا لإعادة إدماجه أو لتقريبه من وسطه العائلي أو الإجراءات

وقائية أو صحية أو للتخفيف من اكتظاظ بعض المؤسسات السجنية.

يرحل المعتقلون على ذمة مساطر قضائية أمام محكمة النقض، غير أنه لا يجوز الترحيل الإداري للمعتقل الاحتياطي إلا بموافقة السلطة القضائية المختصة، في مكان اعتقاله، مع مراعاة مقتضيات القانون المتعلق باملسطرة الجنائية.

المادة 45

الترحيل القضائي هو نقل الملتقل من مؤسسة سجنية إلى املحاكم أو إلى مؤسسة سجنية أخرى بناء على مقرر قضائي.

المادة 46

يرحل المعتقل الاحتياطي بأمر من النيابة العامة لدى المحكمة املختصة التي طلبت مثوله وفقا للقواعد المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية وقانون القضاء العسكري، وينفذ هذا الأمر من لدن القوة العمومية من درك أو شرطة أو شرطة عسكرية حسب الحالة.

يتم صرف نفقات الترحيل المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه طبقا للتشريع المتعلق بالمصاريف القضائية في الميدان الجنائي.

المادة 47

إذا صدر تدبير من تدابير الحماية أو التهذيب المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية في حق حدث مودع بمؤسسة سجنية، فإنه يتعين على مدير المؤسسة رفع حالة الاعتقال عنه فوراً، وإشعار النيابة العامة التي تقع المؤسسة السجنية في دائرة نفوذها.

يتولى مدير المؤسسة السجنية تسليم الحدث إلى أبويه أو الوصي عليه أو كافله أو حاضنه أو المؤسسة المعهود إليها برعايته.

في حالة وجود صعوبة في التنفيذ يتم الرجوع إلى السلطة القضائية المختصة لتصدر أحد تدابير الحماية أو التهذيب الأخرى المنصوص عليها في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

الفرع الخامس

تدبير أموال المعتقلين

المادة 48

يمنع على المعتقل الاحتفاظ بالأموال أو المجوهرات أو الأشياء ذات قيمة.
يمنع منعاً كلياً تداول المواد أو السلع بين المعتقلين داخل المؤسسة السجنية باعتماد نظام المبادلة.

المادة 49

تمسك المؤسسة السجنية حساباً اسمياً تسجل فيه الأموال الخاصة بكل معتقل وجميع المبالغ التي تودع في حسابه أو تخصم منه خلال فترة اعتقاله، بما فيها المبالغ المنصوص عليها في المادة 53 بعده.

تسجل فوراً بالحساب الاسمي للمعتقل المبالغ التي كانت بحوزته عند دخوله إلى المؤسسة السجنية مقابل وصل، يحدد نموذجاً بقرار الإدارة المكلفة بالسجون.
لا يجوز للمؤسسة السجنية أن ترفض الاحتفاظ بالمبالغ المالية.
إذا تعلق الأمر بعملة أجنبية، وجب تحويلها إلى العملة الوطنية طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

المادة 50

يحتفظ المعتقل بحقه في تسيير ممتلكاته وأمواله الموجودة خارج المؤسسة السجنية بنفسه، أو بواسطة وكيل أجنبي عن الإدارة المكلفة بالسجون.
يحتفظ المعتقل بحق التصرف في أمواله المسجلة في حسابه السمي، مع إمكانية تحويلها خارج المؤسسة السجنية، وذلك في حدود أهليته المدنية، ما عدا إذا كانت هذه الأموال موضوع مصادرة أو تجميد أو عقل أو حجز قضائي.
إذا تعلق الأمر بمعتقل احتياطي، فإن تسيير أمواله أو تحويلها خارج المؤسسة

السجنية يخضع لإذن السلطة القضائية المعروضة عليها القضية.
وإذا كان الملف المطعون فيه أمام محكمة النقض فيتعين تقديم الطلب إلى الوكيل العام التابعة المؤسسة السجنية لنفوذه الترابي.

لا يجوز للمعتقل التصرف في حسابه الاسمي من أجل تلبية احتياجاته الشخصية داخل المؤسسة، إلا في الحدود المسموح بها من قبل الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 51

لا يمنع الحجر القانوني المعتقل المحكوم عليه بعقوبة جنائية من التصرف في أمواله المودعة بحسابه الاسمي ضمن الحدود المسموح بها من قبل الإدارة المكلفة بالسجون، وتسلم له أمواله والأشياء المودعة لدى المؤسسة السجنية مباشرة عند الإفراج عنه.

المادة 52

مع مراعاة التشريعات الجاري بها العمل، يجب أن ينجز داخل المؤسسة السجنية كل عقد يكون أحد أطرافه معتقلا ويتطلب إبرامه حضور موثق أو عدلين أو القيام بتصحيح الإمضاء بعد الحصول على إذن من النيابة العامة التي تقع المؤسسة في دائرة نفوذها.

إذا تعلق الأمر بمعتقل احتياطي، يسلم الإذن المشار إليه في الفقرة الأولى أعلاه من قبل السلطة القضائية المختصة.

المادة 53

يخصص مقابل مالي للمعتقل الذي يمارس عمال منتجا، يسجل فوراً في حسابه الاسمي، ويقسم إلى قسطين متساويين:

- قسط احتياطي يحتفظ به ليسلم إلى المعتقل عند الإفراج عنه ؛

- قسط قابل للتصرف فيه من قبل المعتقل.

يجوز لمدير المؤسسة السجنية أن يرخص للمعتقل بتحويل مبلغ من القسط الاحتياطي إلى القسط القابل للتصرف بحسابه الاسمي بالمؤسسة السجنية، عند الاقتضاء.

يجوز للمعتقل تحويل مبلغ من حسابه الاسمي إلى عائلته بناء على طلب معلل شريطة موافقة مدير المؤسسة السجنية.

المادة 54

يجوز للمعتقل إبداء رغبته في فتح حساب شخصي في صندوق التوفير الوطني، لتودع فيه أمواله القابلة للتصرف، أو ليودع فيه القسط الاحتياطي.
يحتفظ الموظف المسؤول عن التدبير المالي بدفاتر التوفير، ويسلمها لأصحابها عند الإفراج عنهم.

يخضع سحب المبالغ المودعة للشروط المنصوص عليها في المادتين 50 و 53 أعلاه.

المادة 55

يقتطع مبلغ مالي من القسط القابل للتصرف من الحساب الاسمي للمعتقل لتعويض الخسائر المادية والأضرار المحدثه من قبله، ويحول إلى الخزينة العامة للمملكة. تحجز الأموال التي يعثر عليها بحوزة المعتقل وتحول إلى الخزينة العامة للمملكة، مع مراعاة أحكام المادة 49 أعلاه.

يخبر مدير المؤسسة السجنية النيابة العامة المختصة بالمبالغ المالية أو الأشياء التي أحضرها المعتقل، أو ضبطت بحوزته، أو أرسلت إليه، إذا كانت بسبب طبيعتها أو أهميتها أو مصدرها مثيرة للشبهات.

المادة 56

يتكفل الموظف المسؤول عن التدبير المالي للمؤسسة السجنية، تحت المراقبة الفعلية لمديرها، بحفظ وحراسة الأشياء ذات قيمة والأموال التي كانت بحوزة المعتقل عند اعتقاله، أو التي تتوصل بها المؤسسة السجنية لحسابه، أو التي تنتج عن عمله. يحق للمعتقل أن يقدم طلبا إلى مدير المؤسسة السجنية بتسليم الأشياء الموجودة بحوزة المؤسسة السجنية إلى عائلته أو للغير، ما لم تكن موضوع مصادرة أو تجميد أو عقل أو حجز قضائي.

المادة 57

يؤدي للمعتقل أو لذوي حقوقه تعويض في حالة ضياع أي شيء تكفلت المؤسسة السجنية بحفظه، وذلك في حدود قيمته.

المادة 58

تسلم للمعتقل عند الإفراج عنه، المبالغ المالية المترتبة على تصفية حسابه الاسمي مقابل إبراء، وتسلم له وجوبا الوثائق التي تثبت أداء الغرامات المالية التي يتم تدوينها في سجل معد لهذه الغاية.

تسلم أيضا للمعتقل، المجوهرات والأشياء والملابس والأمتعة الشخصية مقابل إبراء، وإذا امتنع عن تسلمها كتابة، تسلم لإدارة أملاك الدولة. يحق للمعتقل أن يوافق على تسليم الأموال المتبقية لأملاك الدولة أو يختار تسليمها لشخص معين، مثل أحد ذويه أو أي شخص آخر، إذا رفض استلامها بنفسه عند الإفراج.

المادة 59

إذا لم يطالب ذوو حقوق المعتقل المتوفى بما تركه من ودائع بالمؤسسة السجنية بعد سنة واحدة (1) من تاريخ إخبارهم بوفاته، ووجود ودائع له بالمؤسسة السجنية،

تحول المبالغ المالية إلى الخزينة العامة للمملكة على شكل وديعة، وتسلم الودائع الأخرى لإدارة أملاك الدولة مقابل إبراء يثبت عملية الإيداع والتسليم. تخبر بهذه الإجراءات النيابة العامة التي تقع المؤسسة السجنية في دائرة نفوذها. في حالة هروب المعتقل، يخبر ذووه وتترك لهم مهلة ستة (6) أشهر لسحب أمواله وودائعه، وبعدها تطبق الإجراءات نفسها، المتعلقة بتحويل المبالغ المالية وتسليم باقي الودائع الأخرى.

المادة 60

يجوز للمعتقل شراء مؤن وأشياء مسموح بها في حدود ما هو مرخص به، ما لم يحرم من ذلك بموجب تدبير تأديبي، إما بواسطة المؤسسة السجنية ويخصم في هذه الحالة ثمن الشراء من القسط المالي القابل للتصرف، أو عن طريق الأشخاص المسموح لهم بالزيارة من محلات داخل المؤسسة السجنية بسعر معلن ال يزيد على السعر المتداول في السوق.

المادة 61

يجوز للمعتقل التوصل بطرود بريدية وبحالات مالية وفق كفيات تحدد بنص تنظيمي.

الباب الثالث

الحقوق والواجبات الأساسية للمعتقل
أحكام مشتركة

المادة 62

كل المعتقلين متساوون في الاستفادة من حقوقهم الأساسية وملزمون بالامتثال للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. يمنع أي تمييز في المعاملة بين المعتقلين بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة، أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

المادة 63

لا يجوز المساس بالسلامة الجسدية أو المعنوية للمعتقل. لا يجوز أن يعامل المعتقل، تحت أي ذريعة، معاملة قاسية أو الإنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية. ممارسة التعذيب بكافة أشكاله في حق المعتقل، ومن قبل أي كان جريمة يعاقب عليها القانون.

المادة 64

يستفيد المعتقل من المساعدة الاجتماعية والمواكبة الطبية والنفسية والروحية والتربوية واملهنية بتعاون مع القطاعات والهيئات المختصة في حدود الإمكانيات المتوفرة.

تستفيد الفئات في وضعية هشاشة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون من رعاية خاصة تتناسب مع احتياجاتها وأوضاعها.

الفرع الأول

تزويد المعتقلين بالمعلومات

المادة 65

يشعر كل معتقل عند إيداعه بالمؤسسة السجنية بحقوقه وواجباته الواردة في الدستور وفي الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ذات الصلة، كما صادق عليها المغرب، وفي هذا القانون وفي النصوص الصادرة لتطبيقه، لا سيما المعلومات التالية:

- نظام التصنيف وإعادة التصنيف المعمول به ؛
- التدابير التشجيعية والرخص الاستثنائية للخروج والإذن بالإخراج ؛
- برامج التأهيل وإعادة الإدماج المقررة ؛
- نظام الاستفادة من الخدمات الصحية والمواكبة النفسية ؛
- برامج الاستفادة من المساعدة الاجتماعية والدعم الروحي ؛
- برامج الاستفادة من التعليم والتكوين والتأهيل المهنيين ؛
- الاستفادة من الخدمات الإدارية الضرورية كتصحيح الإمضاء والتوقيع على الوثائق العدلية وغيرها وفق مسطرة تحددها الجهة القضائية المختصة ؛

- إجراءات وطرق تقديم الطلبات والشكايات والتظلمات ؛
- الأخطاء والتدابير التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون ؛
- مسطرة ترحيل المعتقلين ؛

- مسطرة العفو والإفراج المقيد بشروط.

يشعر المعتقل بهذه المعلومات، وباللغة التي يفهمها، بواسطة دليل يسلم له أو بأي وسيلة أخرى، ويشار إلى ذلك بملفه.

المادة 66

تقدم لجميع المعتقلين قدر الإمكان تسهيلات للحصول على المساعدة والاستشارة القانونية وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

الفرع الثاني

الاتصال مع العالم الخارجي

المادة 67

تحرص المؤسسة السجنية على ضمان الحفاظ على علاقة المعتقل بذويه وتحسينها إذا تبين لها أن في ذلك فائدة له تيسيرا لإعادة إدماجه ضمن وسطه العائلي بعد الإفراج عنه.

المادة 68

يحق للمعتقل التوصل بالصحف والمجلات والكتب على نفقته، أو المودعة لدى إدارة المؤسسة لفائدته، وذلك بعد المراقبة المحددة بنص تنظيمي. يجوز الدارة المؤسسة السجنية تقييد هذا الحق بقرار معلل. أولا

الزيارة

المادة 69

يحق للمعتقلين الاستفادة من زيارة أزواجهم أو أصولهم أو فروعهم أو إخوانهم أو نائبيهم الشرعي، ويمكن لمدير المؤسسة السجنية الترخيص ألي شخص آخر بزيارة المعتقل بعد موافقته، كلما كان ذلك مفيدا لتأهيله، شريطة الحفاظ على الأمن والنظام داخل المؤسسة، وما لم يكن ممنوعا من ذلك بموجب أمر صادر عن السلطة القضائية المختصة أو بسبب عقوبة تأديبية.

يجب بصفة خاصة الحرص على الحفاظ على عالقة المعتقل مع أقاربه وتحسينها كلما تبين أن في ذلك فائدة له ولعائلته، وذلك لتسهيل إعادة إدماج المعتقل داخل وسطه العائلي عند الإفراج عنه.

يسهر مدير المؤسسة السجنية على تنظيم الزيارة في ظروف آمنة وإنسانية وفق كفايات تحدد بنص تنظيمي.

يجوز لمدير المؤسسة تحت ضمانات أمنية كافية، الترخيص بالزيارات في مكان من غير الأماكن المخصصة للزيارات، بحضور موظف. يمكن بصفة استثنائية الترخيص بزيارة المعتقل المريض العاجز عن التنقل بالوحدة الصحية السجنية.

توفر للطفل الزائر صغير السن التسهيلات المتاحة لتمكينه من زيارة ذويه المعتقلين في ظروف تراعي عمره.

المادة 70

تجرى الزيارات في مزار دون فاصل مع اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمنع تسريب الأشياء والمواد الممنوعة.

يحتفظ مدير المؤسسة السجنية بصالحية تقرير إجراء الزيارات في مزار بفاصل في الحالات الآتية:

- إذا كانت هناك أسباب خطيرة يخشى معها وقوع حادث ؛
- في حالة وقوع حادث أثناء الزيارة ؛
- بطلب من الزائر أو المعتقل ؛
- في حالة تفشي أمراض معدية أو سارية.

المادة 71

يحضر موظف على الأقل بقاعة أو بمكان الزيارة لتأمين المراقبة الضرورية.

المادة 72

يجب تفتيش المعتقل قبل إجراء الزيارة أو الاتصال بالمحامي وبعدهما، واتخاذ التدابير الضرورية للمراقبة.

المادة 73

يجب تفتيش الزوار، بما في ذلك التفتيش الجسدي، من قبل موظفين من نفس الجنس في مكان خاص، وفي ظروف تصان فيها كرامتهم، وفي حالة رفضهم يمنعون من الزيارة.

تقوم الإدارة بتجهيز المؤسسات السجنية بأجهزة المراقبة الإلكترونية للمساعدة على مراقبة الزوار.

يجوز بعد الانتهاء من الزيارة تفتيش الزوار في حالة الشك. إذا عثر بحوزة الزائر عند تفتيشه على مواد أو أشياء يمنع إدخالها للمؤسسة السجنية، يقوم مدير المؤسسة بضبطه وإشعار النيابة العامة المختصة عند الاقتضاء.

المادة 74

تحدد نوعية وكمية الأشياء والمواد المسموح بإدخالها أثناء الزيارة بنص تنظيمي ويخبر بها المعتقلون والزوار.

تخضع للمراقبة الأشياء والمواد المسموح بها المقدمة للمعتقل خلال الزيارات، ويجب على الموظف المكلف بمراقبة الزيارة أن يمنع تسليم أو تسلم أي شيء من غير الأشياء والمواد المسموح بها طبقاً لأحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 75

يمنع على المعتقل التوصل بالمؤونة، غير أنه يجوز للإدارة المكلفة بالسجون أن تسمح بذلك في أحوال ومناسبات خاصة.

المادة 76

يتصل محامي المعتقل الاحتياطي بموكله بناء على ترخيص تسلمه السلطة القضائية

المختصة.

يسمح للمحامي الاتصال بالمعتقل المدان بناء على ترخيص يسلمه له وكيل الملك الذي تقع المؤسسة السجنية في دائرة نفوذه. يجري الاتصال داخل قاعة معدة لهذا الغرض تحت أنظار الموظف وليس على مسمع منه مراقبة بأجهزة الكترونية، في ظروف تكفل سرية هذا الاتصال. يمنع على المحامي تسليم أو تسلم أي شيء من المعتقل إلا وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل وعن طريق المؤسسة السجنية.

المادة 77

لا يحول المنع من الاتصال بالغير الصادر عن السلطة القضائية المختصة ولا التدابير التأديبية، من اتصال المعتقل بمحاميه.

المادة 78

يسري أمد الرخصة المسلمة لمحامي المعتقل الاحتياطي إلى حين صدور مقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضي به.

المادة 79

يعامل المعتقل المؤقت معاملة المعتقل الاحتياطي، ويتصل بمحاميه وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 76 و 77 أعلاه.

المادة 80

يجوز للمؤسسات المؤهلة قانونا و لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والهيئات الدينية، بترخيص من الإدارة المكلفة بالسجون أو من تفوض له في ذلك، زيارة المعتقلين بغرض الإسهام في إعادة إدماجهم.

لا يجوز للجمعيات والمنظمات والهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه ولوج أماكن الاعتقال، أو الاتصال بالموظفين غير المرافقين لهم خلال زيارتهم إلا بإذن خاص من الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 81

يجوز للجمعيات والمنظمات والهيئات المشار إليها في المادة 80 أعلاه، الإعلام بمضمون الزيارة أو نشر تقرير في شأنها، بعد الاطلاع على مضامينها من قبل الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 82

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون أن تمنح للباحثين أو المراكز البحثية أو الجمعيات المهتمة بالدراسات السجنية رخصا لزيارة المؤسسات السجنية مع تزويد الإدارة بنسخ من البحوث والدراسات المنجزة.

المادة 83

يحق لأعوان التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي، بترخيص من الإدارة المكلفة بالسجون، زيارة مواطنيهم المعتقلين أو مواطني الدول التي ترعى مصالحها بالمملكة بعد الإدلاء بما يثبت صفتهم.

يجوز لممثلي المنظمات الدولية زيارة المعتقلين بترخيص من السلطة الحكومية المختصة وإشعار الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 84

تخضع الزيارات لمراقبة الموظف المكلف بالزيارة، كما يجوز إيقافها أو تعليقها أو إلغاؤها من قبل الإدارة المكلفة بالسجون أو مدير المؤسسة السجنية، حسب الحالة، إذا كانت تشكل تهديدا لنظام المؤسسة السجنية وأمنها أو إذا انحرفت عن الهدف المتوخى منها.

إذا صدر عن بعض الزوار تصرف مخالف لضوابط الزيارة، يشعر بذلك مدير المؤسسة الذي يقرر في شأن توقيف أو تعليق أو إلغاء ترخيص زيارة المخالف. يجوز، بصفة استثنائية، للموظف المكلف بالزيارة أن يضع بمبادرة منه حدا لزيارة المعتقل إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

لا تطبق أحكام هذه المادة في حالة الزيارات المنصوص عليها في المادة 76 والفقرة الثانية من المادة 83 من هذا القانون إلا إذا تعلق الأمر بخطر طارئ يهدد سلامة الأشخاص المعنيين بالزيارة.

المادة 85

يمنع النقاط صور فوتوغرافية أو مشاهد مصورة أو القيام برسومات أو تسجيلات صوتية داخل المؤسسات السجنية أو بمحيطها إلا بإذن من الإدارة المكلفة بالسجون أو من تفوض له في ذلك، وفي هذه الحالة، لا يسمح بأخذ صور للمعتقلين أو إظهارها أو كتابة أسمائهم إلا بعد الحصول على موافقة كتابية صريحة منهم، وإذا تعلق الأمر بحدث وجب الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة لأحد أبويه أو الوصي عليه أو كافله أو حاضنه أو المؤسسة المعهود إليها برعايته، مع مراعاة مبدأ المصلحة الفضلى للطفل.

ثانيا

المراسلات واستعمال وسائل الاتصال

المادة 86

يجوز للمعتقل توجيه الرسائل وتلقيها، غير أنه بالنسبة للمعتقل الاحتياطي يجب مراعاة الأمر بالمنع من الاتصال بالغير بموجب أمر صادر عن السلطة القضائية المختصة.

المادة 87

تخضع للمراقبة جميع المراسلات الواردة على المعتقل والصادرة عنه، مع مراعاة أحكام المادتين 89 و 91 من هذا القانون. تبلغ الرسائل الصادرة عن المعتقل الاحتياطي إلى السلطة القضائية المختصة.

المادة 88

يتم تبادل المراسلات بين المعتقل المؤقت والمحامي وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 89 و 90 بعده.

المادة 89

لا تخضع للمراقبة، رسائل المعتقل الاحتياطي الموجهة إلى المحامي في ظرف مغلق، والرسائل الموجهة إليه من قبل المحامي.

المادة 90

يجب أن يحمل الطرف كل البيانات الضرورية للتعرف على الصفة والعنوان أو العنوان المهني للمرسل أو المرسل إليه.

المادة 91

يجوز الترخيص للمحامي، بمراسلة المعتقل المدان الذي لم يسبق له أن أزره أثناء المحاكمة.

يجب على المحامي الذي يرغب في استفادة مراسلاته من الأحكام المنصوص عليها في المادة 89 أعلاه، أن يقدم لمدير المؤسسة السجنية طلبا مرفقا بشهادة مسلمة من قبل النيابة العامة التي يوجد لديها ملف المعتقل وإذا كان المقرر القضائي حائزا لقوة الشيء المقضي به فيقدم شهادة مسلمة من طرف النيابة العامة التي توجد في دائرة نفوذها المؤسسة السجنية تبين أن سرية الاتصال تبررها طبيعة الإجراء.

المادة 92

يجوز للزوار المشار إليهم في المادة 69 من هذا القانون مراسلة المعتقلين وبدون ترخيص مسبق.

المادة 93

يبلغ مدير المؤسسة السجنية كل معتقل بالجواب الموجه إليه من قبل السلطات أو المؤسسات أو الهيئات المشار إليها في المادة 132 من هذا القانون، ويضمن ذلك بالملف الشخصي للمعتقل أو بسجل معد لهذا الغرض.

المادة 94

يجب أن تحرر بخط مقروء، الرسائل الموجهة إلى المعتقل، أو الصادرة عنه، و ألا تحمل أي علامة أو إشارة متفق عليها.

تحجز المراسلات، إذا كانت تتضمن أفعال قد تكون مخالفة للقانون، وتحال إلى النيابة العامة، مع تضمين ذلك في الملف الشخصي للمعتقل.

دون الإخلال بالعقوبات الجنائية، يتعرض لتدابير تأديبية كل معتقل ثبت ارتكابه أحد الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة.

يجوز لمدير المؤسسة السجنية أن يمنع تبادل المراسلات بصفة مؤقتة، بين المعتقل و أي شخص آخر، إذا تبين أن طبيعة المراسلة من شأنها عرقلة إعادة إدماجه، أو تتعارض مع نظام وأمن المؤسسة

باستثناء الرسائل المنصوص عليها في أحكام المادة 89 من هذا القانون.

المادة 95

يجوز للمعتقل استعمال وسائل الاتصال التي توفرها المؤسسة السجنية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادتين 136 و 619 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية بالنسبة للمعتقل الاحتياطي. تراقب إتصالات المعتقل طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ويوضع حد لها عند الاقتضاء.

تحدد كيفية تطبيق أحكام هذه المادة بنص تنظيمي.

الفرع الثالث

الرعاية الصحية

المادة 96

الحق في الرعاية الصحية والعلاج مضمون لجميع المعتقلين دون تمييز.

يستفيد المعتقلون المرضى من الخدمات الصحية مجاناً داخل المؤسسات السجنية أو مؤسسات الصحة العمومية.

يستفيد الطفل المرافق لأمه من الخدمات الطبية الضرورية وجميع التلقيحات.

المادة 97

تقدم الخدمات الصحية بالمؤسسة السجنية طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 98

تتوفر كل مؤسسة سجنية على وحدة صحية مجهزة لتقديم الخدمات الطبية الأساسية والعلاجات والإسعافات المناسبة للمرضى، يشرف عليها طبيب مسؤول.

يعزل المعتقلون المصابون بالأمراض المعدية أو السارية.

المادة 99

يتولى الطبيب المسؤول أو من ينوب عنه، تدبير الجانب الصحي وتنظيم وتسيير شؤون الوحدة الصحية السجنية، تحت الإشراف الإداري لمدير المؤسسة السجنية. يتعين على طبيب المؤسسة السجنية إعداد ملف طبي لكل معتقل عاينه. يمسك سجل خاص بقاعة الاستشفاء بالوحدة الصحية السجنية تدون فيه تعليمات الطبيب.

المادة 100

تتوفر كل مؤسسة سجنية على مهنيي الصحة بمن فيهم ممرضين، وطبيب واحد على الأقل، يكلف بالعمل بها إما بكيفية دائمة أو منتظمة. يجوز للإدارة المكلفة بالسجون التعاقد مع أطباء عامين أو متخصصين أو أطباء الأسنان أو ممرضين. يجوز لمدير المؤسسة السجنية، بعد موافقة الإدارة المكلفة بالسجون، الاستعانة بأطباء متخصصين أو ممرضين لفحص وعلاج المعتقلين.

المادة 101

يجب أن يقوم الطبيب بفحص يشمل:

- المعتقلين الجدد بالمؤسسة ؛
- المعتقلين الذين أشعر بمرضهم أو الذين صرحوا بذلك ؛
- المعتقلين المضربين عن الطعام ؛
- المعتقلين المودعين بالعزلة أو بزنازة التأديب ؛
- المعتقلين الذين سيتم ترحيلهم أو المرحلين من مؤسسات سجنية أخرى ؛
- المعتقلين المودعين بقاعة الاستشفاء بالوحدة الصحية السجنية ؛
- المعتقلين الذين طلبوا العمل بمطبخ المؤسسة ؛
- المعتقلين الذين طلبوا أسباب صحية إعفاءهم من أي نشاط منهي أو رياضي أو بتغيير المؤسسة ؛

- المعتقلين الذين يعانون من الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية ؛
- المعتقلات الحوامل والأطفال المرافقون لأمهاتهم بالسجن.

المادة 102

إذا تبين للطبيب أن الصحة البدنية أو العقلية أو النفسية للمعتقل أو للطفل المرافق لأمه بالسجن عرضة للخطر بسبب نظام الاعتقال، فإنه يشعر مدير المؤسسة السجنية كتابة ويجب على المدير اتخاذ التدابير المؤقتة اللازمة وإخبار الإدارة المكلفة

بالسجون، ويشعر أيضا السلطة القضائية المختصة إذا تعلق الأمر بمعتقل احتياطي أو مؤقت.

المادة 103

يتعين على الطبيب القيام بما يلي:

- الحرص على مراقبة التغذية ونظافة المؤسسة ؛
- الحرص على تطبيق القواعد المتعلقة بعزل المرضى المصابين بالأمراض المعدية أو السارية، وعند الاقتضاء الأمر بوضعهم بقاعة الاستشفاء بالوحدة الصحية السجنية، أو التوصية بنقلهم إلى وحدة صحية بمؤسسة سجنية أخرى أو إلى وحدة استشفائية سجنية أو إلى مؤسسة استشفائية عمومية ؛
- الحرص على تطبيق القواعد المتعلقة بعزل المعتقلين المصابين بالأمراض العقلية أو النفسية مؤقتا إلى حين إيداعهم بالمؤسسات الاستشفائية للأمراض العقلية والنفسية ؛
- الأمر بإجراء الفحوصات من لدن أطباء متخصصين ؛
- تحديد مآل الأدوية الموجودة بحوزة المعتقلين أو الموجهة إليهم من خارج المؤسسة السجنية ؛
- إنجاز شهادة معاينة الوفاة في حالة حدوثها داخل المؤسسة طبقا للتشريع المتعلق بالحالة المدنية ؛
- إنجاز الشواهد والتقارير الطبية المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل عند وقوع حادث شغل أو الإصابة بمرض مهني أو التعرض لاعتداء ؛
- تسليم شواهد أو تقارير طبية تخص المعتقلين بعد موافقتهم الكتابية إلى عائلاتهم أو لمحاميهم ؛
- إنجاز شواهد أو تقارير طبية تخص المعتقلين، بناء على طلب إدارة المؤسسة السجنية أو السلطة القضائية المختصة، تتضمن المعلومات الضرورية لمعاملتهم داخل المؤسسة السجنية ورعايتهم بعد الإفراج عنهم ؛
- تسليم وصفة طبية للمعتقل في حالة إبداء رغبته في اقتناء الأدوية الموصوفة على نفقته إذا دعت الضرورة لذلك.

المادة 104

يتعين على الموظف المكلف بالدعم والمواكبة النفسية للمعتقلين القيام بما يلي:

- مقابلة المعتقلين الجدد في أقرب وقت ممكن بعد إيداعهم بالمؤسسة السجنية من

أجل تشخيص حالتهم النفسية، والإسهام في تصنيفهم وإعداد وتطبيق البرامج الملائمة لهم ؛

- تتبع حالة المعتقلين المضربين عن الطعام ؛

- تقديم الدعم النفسي للمعتقلين الأحداث والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة والمدمنين وللمعتقلين الذين يحتاجون لذلك ؛

- معاينة المعتقلين المعروضين عليه من قبل طبيب المؤسسة السجنية ؛

- مسك سجل خاص بالمواكبة النفسية وفتح ملفات فردية للحالات التي عاينها.

المادة 105

يستفيد المعتقلون المرضى من الأدوية الضرورية وكذا اللازمة للمساعدة الطبية الطارئة.

المادة 106

يستفيد المعتقلون المرضى، من نظام اعتقال ومن حماية غذائية مناسبة لما تستلزمه حالتهم الصحية.

المادة 107

تحفظ نتائج الفحوص والتحاليل الطبية بالملف الطبي للمعتقل.

المادة 108

يمنع إخضاع المعتقلون لأبحاث بيوطبية.

المادة 109

يجوز للمعتقلين المتطوعين التبرع بالدم داخل المؤسسة السجنية بعد ترخيص الإدارة المكلفة بالسجون وحضور طبيب المؤسسة ، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 110

تخضع المؤسسات السجنية في جانب السلامة الصحية لمراقبة الإدارة المكلفة بالسجون ومصالح الصحة العمومية بتنسيق مع الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 111

يجب احترام سرية المعلومات الطبية.

المادة 112

يسلم مدير المؤسسة السجنية للسلطات القضائية والإدارية المؤهلة قانونا معلومات تتعلق بالحالة الصحية للمعتقل قصد الاطلاع عليها.

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون أن تأذن لأسباب مشروعة بإعطاء معلومات حول الحالة الصحية للمعتقل، بعد موافقته الحرة والصريحة، للهيئات العامة والخاصة

المؤهلة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.
لا يجوز الإطلاع على الملف الطبي للمعتقل إلا من قبل مهنيي الصحة العاملين
بالمؤسسة السجنية والطبيب المعالج بالمؤسسة الاستشفائية
المحال عليها، أو أحد الأطباء بتكليف من الإدارة المكلفة بالسجون، مع مراعاة
الأحكام المتعلقة بعدم انتهاك السر المهني والتشريع المتعلق
بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
في حالة الادعاء بالتعرض للتعذيب، يرخص للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب أو
المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة الإطلاع على الملف الطبي للمعتقل
بحضور طبيب المؤسسة السجنية.

المادة 113

يجب أن يكون مهنيو الصحة العاملون بالأماكن أو بالمؤسسات السجنية المخصصة
للنساء من الإناث، وإذا تعذر ذلك، وجب القيام بالفحوص والعلاجات الطبية بحضور
موظفة.

المادة 114

يتخذ مدير المؤسسة السجنية بتنسيق مع السلطات الإدارية المحلية ومصالح الصحة
العمومية، التدابير الضرورية للوقاية من
الأوبئة أو الأمراض المعدية والسارية ومكافحتها.
يشعر مدير المؤسسة فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والسلطات المشار إليها في
الفقرة الأولى أعلاه بجميع الحالات المرضية التي يلزم
التصريح بها طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 115

يودع المعتقل بأقرب مؤسسة استشفائية عمومية إذا ارتأى طبيب المؤسسة السجنية
أن العلاجات الضرورية لا يمكن تقديمها داخل المؤسسة السجنية أو في حالة إصابة
المعتقل بأمراض وبائية.
يجب على الطبيب المعالج بالمؤسسة الاستشفائية العمومية، تحت مسؤوليته، أن
يفحص المعتقل للتأكد من ضرورة استشفائه
أو إرجاعه إلى المؤسسة السجنية. كما يتعين عليه بعد استشفاء المعتقل إصدار أمر
بإرجاعه إلى المؤسسة السجنية في أي وقت تبين له تماثل المعتقل للشفاء أو يمكنه
مواصلة العلاج داخل المؤسسة السجنية.

يجب أن تكون قرارات الطبيب المعالج بالمؤسسة الاستشفائية العمومية معللة.
لا يتم الاستشفاء إلا بناء على تعليمات طبية، وتشعر بذلك الإدارة المكلفة بالسجون،

وإذا تعلق الأمر بمعتقل احتياطي، تعين أيضا إشعار السلطة القضائية المختصة. يجوز لطبيب المؤسسة السجنية منازعة قرارات الطبيب المعالج بالمؤسسة الاستشفائية العمومية بناء على الحالة الصحية للمعتقل ومدى ملاءمتها مع الوسط السجني، وذلك بإحالة الأمر إلى مدير المؤسسة الاستشفائية العمومية أو المسؤول عن مصالح الصحة العمومية.

المادة 116

يتم إخراج المعتقلين الذين يعانون من أمراض بدنية إلى المؤسسات الاستشفائية العمومية وإرجاعهم منها تحت حراسة موظفي الإدارة المكلفة بالسجون، ويمكن طلب تعزيز الخفر بالقوة العمومية عند الضرورة، وإذا قرر الطبيب المعالج استشفاء أحدهم بالمؤسسة الاستشفائية العمومية وجب وضعه في غرفة أو محل معزول، تحت حراسة القوة العمومية.

يتم إخراج المعتقلين الذين يعانون من أمراض عقلية وفق نفس الكيفية المنصوص عليها في الفقرة الأولى قصد إيداعهم بالمؤسسات الاستشفائية العمومية لتلقي العلاج ويتم استشفائهم وحرستهم طبق التشريع المتعلق بالأمراض العقلية. يعتبر المعتقلون المودعون بالمؤسسات الاستشفائية مواصلين لتنفيذ عقوبتهم أو اعتقالهم الاحتياطي، وترفع عنهم حالة الاعتقال إذا انقضت مدة عقوبتهم أو وجب الإفراج عنهم أثناء استشفائهم.

المادة 117

لا يجوز إيداع المعتقلين بمصحات خاصة ولو على نفقتهم، إلا بموافقة الإدارة المكلفة بالسجون.

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون، بناء على رأي طبيب المؤسسة السجنية وطلب موقع من قبل المعتقل، الترخيص بإيداعه بمصحة خاصة أو بإجراء تحاليل طبية وكشوفات بالأشعة.

يجوز لطبيب المؤسسة السجنية منازعة قرارات الطبيب المعالج بالمؤسسة الصحية الخاصة بناء على الحالة الصحية للمعتقل ومدى ملاءمتها مع الوسط السجني، وذلك بإحالة الأمر إلى المسؤول عن مصالح الصحة العمومية، وإلى مدير المؤسسة السجنية.

تسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من المادة 115 أعلاه على الطبيب مدير المصحة الخاصة عند الترخيص بإيداع المعتقل بها.

المادة 118

تتخذ الترتيبات اللازمة لتمكين المعتقلات الحوامل من التمتع الصحي المنتظم ومن الولادة في المؤسسات الصحية.

يجوز منح المعتقلات الحوامل رخصا استثنائية قصد الولادة طبقا لأحكام المواد 214 و 215 و 216 من هذا القانون.

إذا تمت الولادة داخل المؤسسة السجنية، يشعر المدير ضابط الحالة المدنية المعني، وينتقل هذا الأخير أو من ينوب عنه إلى المؤسسة السجنية لتلقي التصريح بالولادة من طرف الأم أو الأب بعد استدعائه طبقا للتشريع المتعلق بالحالة المدنية. لا يشار برسم الولادة إلى اعتقال الأم، وفي حالة وفاة الأم يصرح مدير المؤسسة السجنية بالولادة ولا يشار في رسم الولادة إلى صفته.

المادة 119

تستفيد المعتقلات الحوامل والمرفات بأطفالهن من نظام اعتقال ملائم لوضعيتهن.

المادة 120

لا تقبل مرافقة الأطفال لأمهاتهم المعتقلات إلا بعد توصل مدير المؤسسة السجنية بالموافقة الكتابية للسلطة القضائية المختصة.

يجوز للأطفال مرافقة أمهاتهم المعتقلات حتى بلوغهم سن الخامسة كحد أقصى. يشعر مدير المؤسسة السجنية النيابة العامة المختصة قبل فصل الطفل عن أمه، داخل أجل يحدد بنص تنظيمي.

يجب على مدير المؤسسة السجنية اتخاذ التدابير اللازمة مع مراعاة المصلحة الفضلى للطفل.

المادة 121

يستفيد الأطفال المرافقون لأمهاتهم المعتقلات من رعاية خاصة تستجيب لمتطلبات نموهم السليم.

المادة 122

يشعر المعتقل إدارة المؤسسة السجنية بدخوله في إضراب عن الطعام بواسطة تصريح يوقع عليه ويبين فيه دواعي الإضراب.

يعتبر أيضا مضربا عن الطعام المعتقل الذي يمتنع عن تسلم الوجبات الغذائية اليومية لأكثر من 72 ساعة متواصلة.

تقوم إدارة المؤسسة السجنية باملساعي اللازمة من أجل إقناع المعتقل بالعدول عن الإضراب عن الطعام.

يخبر مدير المؤسسة فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والسلطة القضائية المختصة وعائلة المعتقل المعني بإضرابه عن الطعام.

يجوز لمدير المؤسسة السجنية فصل المعتقل المضرب عن الطعام عن باقي

المعتقلين بغرض المراقبة الطبية لحالته الصحية.
تستمر المؤسسة السجنية في تقديم الوجبات الغذائية اليومية للمعتقل رغم دخوله في الإضراب عن الطعام، ولا يعتبر مضرباً في حالة تسلمه الوجبات المذكورة.
يقدم الطاقم الطبي للمؤسسة السجنية أو للمؤسسة الاستشفائية الإسعافات اللازمة إذا أصبحت حياة المعتقل المضرب عن الطعام معرضة للخطر.
تسري الإجراءات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والرابعة أعلاه عند إنهاء المعتقل إضرابه عن الطعام.

الفرع الرابع

ظروف الاعتقال

المادة 123

يجب أن يتم الاعتقال في ظروف إنسانية وآمنة وملائمة للصحة والسلامة.

المادة 124

يجب أن تستجيب أماكن الاعتقال لمتطلبات الصحة والسلامة، لا سيما النظافة والمساحة الدنيا المخصصة لكل معتقل والحيز الهوائي والتدفئة والإضاءة والإنارة والتهوية، مع مراعاة حالة الطقس.

يجب على المعتقل الحفاظ على نظافة مكانه باستمرار. ولا يجوز له أن يستغل معتقلاً آخر في تنظيف مكانه أو في أي عمل من أعمال السخرة.

المادة 125

توفر المؤسسة السجنية لكل معتقل فراشا وأغطية ملائمين.

المادة 126

تتكفل إدارة المؤسسة السجنية بتوفير املاء الصالح للشرب وبتغذية المعتقلين وفق نظام غذائي متوازن يستجيب لضرورة الحفاظ على صحتهم.

يشتمل نظام التغذية على ثلاث وجبات يومية تحدد كميتها ونوعيتها بنص تنظيمي. تحدد، بعد استشارة طبيب المؤسسة السجنية، أنظمة غذائية خاصة بالمعتقلين المرضى والنساء الحوامل والمرضعات والرضع والأطفال المرافقين لأمهاتهم.

المادة 127

توفر إدارة المؤسسة السجنية للمعتقلين، في حدود الإمكان، بذلاً موحدة ومناسبة، تتلاءم مع فصول السنة، ويخصص للأحداث والنساء لباس يميزهم عن باقي المعتقلين.

يجوز إلزام بعض الفئات من المعتقلين بارتداء بذلة خاصة بهم.
يجب عند إخراج المعتقلين من المؤسسة السجنية إلزامهم بارتداء لباس يميزهم، غير

أنه يجب أن يمثلوا أمام السلطات القضائية المختصة بلباسهم المعتاد.
يجوز للمعتقلين التوصل بالملابس المسموح بها من خارج المؤسسة السجنية.

المادة 128

تحدد بنص تنظيمي مكونات ومواصفات البذلة الموحدة للمعتقلين وشروط الحفاظ على نظافتها وجودتها وعلى تجديدها بشكل دوري.
تسلم للمعتقلين المزاوئين لبعض الأشغال بذلة خاصة تتناسب مع المهام المكلفين بها.

المادة 129

يجب على المعتقلين العناية بنظافتهم الشخصية، ولهذه الغاية توفر المؤسسة السجنية الماء ومستلزمات النظافة.

المادة 130

تخصص لكل معتقل فسحة يومية لا تقل عن ساعة واحدة، في الهواء الطلق أو في الساحة أو في فناء المؤسسة السجنية، ما لم يعف منها لأسباب صحية أو لمزاويلته أشغالاً مهنية خارج المؤسسة السجنية.
في حالة الوضع بالعزلة يستفيد المعتقل من فسحة يومية مدتها ساعتان، ما لم يعف منها لأسباب صحية.

الفرع الخامس

الشكايات والتظلمات

المادة 131

الحق في التشكي والتظلم مضمون لكل معتقل ولا يرد عليه أي استثناء.

المادة 132

يجوز للمعتقل، أن يقوم عن طريق مدير المؤسسة السجنية، بتوجيه طلبات أو شكايات أو تظلمات إلى الإدارة المكلفة بالسجون أو السلطات الحكومية أو القضائية أو المؤسسات أو الهيئات المؤهلة قانوناً لتلقي الطلبات والشكايات والتظلمات.

تدون هذه الطلبات والشكايات والتظلمات في سجل معد لهذه الغاية.
تضمن المؤسسة السجنية سرية الشكايات والتظلمات إذا طلب المعتقل ذلك.

المادة 133

يقدم المعتقل شكايته وتظلمه، إما شفويا أو كتابة، إلى السلطات والمؤسسات والهيئات المنصوص عليها في المادة 132 أعلاه.

يجوز للمعتقل تقديم طلب الاستماع إليه من قبل هذه السلطات والمؤسسات والهيئات

بمناسبة الزيارات أو التفتيش التي تقوم بها حسب الحالة، ويتم الاستماع إليه تحت أنظار الموظف وليس على مسمع منه.

المادة 134

تبت الإدارة المكلفة بالسجون في الطلبات والشكايات والتظلمات الموجهة إليها بالسرعة والفعالية اللازمتين، وفق الضوابط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

الباب الرابع

برامج وأنشطة إعادة الإدماج

المادة 135

تسهر الإدارة المكلفة بالسجون على إعداد برامج إعادة إدماج المعتقلين، ويتولى الموظف المسؤول عن العمل الاجتماعي تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية تدبير هذه البرامج وتنفيذها.

المادة 136

يجمع المعتقلون المدانون أثناء النهار من أجل الدراسة والتكوين المهني أو الاستفادة من البرامج الدينية أو الأنشطة المهنية أو الثقافية أو الرياضية أو الترفيهية. يجب أن يكون البرنامج اليومي للمعتقلين مشتملا على ما يسمح بالحفاظ على مؤهلاتهم الفكرية والنفسية والبدنية وتنميتها قصد تسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.

الفرع الأول

التربية والتكوين المهني ومحو الأمية

المادة 137

يحق لكل معتقل الاستفادة من برامج التربية والتعليم والتكوين المهني ومحو الأمية، وفق البرامج والمناهج المعمول بها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، مع مراعاة أحكام هذا القانون.

المادة 138

يتعين على مدير المؤسسة السجنية تمكين المعتقلين الراغبين في استكمال دراستهم أو تكوينهم ومنح الأولوية للمعتقلين الأحداث، غير أن متابعة الدراسة تعتبر إلزامية بالنسبة لمن يتوفر منهم على الشروط المحددة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 139

يجوز للمعتقلين الذين يتابعون دراستهم أو تكوينهم المهني بالمؤسسة السجنية وأفرج عنهم قبل انتهاء الموسم الدراسي أن يواصلوا متابعة دراستهم أو تكوينهم المهني بالمؤسسات العمومية للتربية والتكوين.

تقوم إدارة المؤسسة السجنية بإجراءات تسجيل المعتقلين المفرج عنهم، ويمكن لها، عند الاقتضاء، أن تأذن لهم باجتياز الامتحانات داخل المؤسسة السجنية. يمنع الإشارة لحالة اعتقال المعنيتين بالأمر في الشواهد المحصل عليها.

الفرع الثاني

تشغيل المعتقلين

المادة 140

يوفر للمعتقل المدان عمل ملائم ومفيد لإعادة إدماجه، ومنتج، يكفي لتشغيله، ويمكن إعفاؤه منه اعتبارا لسنة، أو عجزه عن العمل بعد استشارة طبيب المؤسسة السجنية. تمنع أعمال السخرة، كما لا تجوز مطالبة أي معتقل بالعمل من أجل منفعة شخصية أو خاصة لفائدة الغير.

المادة 141

يجوز توفير عمل للمعتقل الاحتياطي أو المعتقل المكره بدنيا والمعتقل المؤقت بطلب منه. وتسري عليه في هذه الحالة نفس القواعد التي يخضع لها المعتقل املدان فيما يخص التنظيم والانضباط، غير أنه لا يجوز السماح للمعتقل الاحتياطي العمل خارج المؤسسة السجنية.

المادة 142

يجوز للمعتقل المدان أن يواصل نشاطه المهني الذي كان يمارسه قبل اعتقاله، إذا كان هذا النشاط معتمدا بالمؤسسة السجنية.

المادة 143

تقدم التسهيلات اللازمة للمعتقل الذي يزاول عملا لمتابعة دراسته أو تكوينه المهني.

المادة 144

يحدد عمل المعتقلين وفق الأنظمة التالية:

-نظام الكلف في إطار الأشغال العامة داخل المؤسسة السجنية ؛

- العمل في إطار وحدات إنتاجية وورشات حرفية داخل المؤسسة السجنية ؛
- العمل لفائدة الخواص في إطار وحدات إنتاجية يتم إحداثها من قبل القطاع الخاص بالمؤسسات السجنية أو خارجها، مع مراعاة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل ؛

- العمل لفائدة هيئات عمومية في إطار وحدات خدماتية.

تحدد بنص تنظيمي كفايات تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة 145

يراعى عند إسناد أي عمل للمعتقل، نظام الاعتقال الذي يخضع له، وعمره وجنسه وقدراته البدنية والفكرية ومؤهلاته المهنية والتزاماته العائلية واحتياجاته لإعادة الإدماج، وإمكانيات المؤسسة السجنية.

المادة 146

يراعى عند تشغيل المعتقل احترام ساعات العمل والراحة الأسبوعية وأيام العطل، مع تخصيص الأوقات الضرورية للراحة والأكل والفسحة اليومية والزيارة والأنشطة التربوية والثقافية والرياضية والترفيهية.

المادة 147

تحدد بموجب عقد يبرم بين المعتقل وأشخاص القانون الخاص أو الهيئات العمومية المعنية، حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة. يمنح للمعتقل الذي يزاول عملاً في إطار الأشغال العامة أو في الورشات الحرفية أو الوحدات الإنتاجية أو الخدماتية، مقابل مالي يحدد مبلغه بنص تنظيمي.

المادة 148

يستفيد المعتقل من الحماية المقررة في التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

المادة 149

يمكن أن يترتب على تدبير الوضع بزنزانة التأديب المشار إليه في المادة 190 من هذا القانون أو تدبير الوضع في العزلة المشار إليه في المادة 208 من هذا القانون الحرمان من العمل.

يجوز لمدير المؤسسة السجنية أن يقوم، بقرار مغل، بتوقيف المعتقل عن العمل الذي يزاوله أو إلحاقه بعمل آخر في حالة عدم انضباطه أو إخلاله بالنظام في مكان العمل، بصرف النظر عن التدابير التأديبية التي قد يتعرض لها.

الفرع الثالث

البرامج الدينية

المادة 150

ممارسة الشعائر الدينية حق مضمون لكل معتقل.

المادة 151

يستفيد المعتقل المسلم من الإرشاد الديني طبقاً للنصوص التشريعية الجاري بها العمل.

يجوز للمعتقل التوصل بالكتب الدينية والاحتفاظ بها بعد مراقبتها.

المادة 152

يستفيد المعتقل المنتسب لديانة أخرى من غير الدين الإسلامي من زيارة ممثلين عن ديانته بترخيص من الإدارة المكلفة بالسجون وبطلب من الهيئة الدينية المختصة، ويجوز له التوصل بالكتب الدينية والاحتفاظ بها بعد مراقبتها.

يحق للمعتقل الاعتراض على قيام أي ممثل ديني بزيارته.

الفرع الرابع

الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية والترفيهية

المادة 153

تنظم المؤسسات السجنية أنشطة ثقافية وفنية ورياضية وترفيهية لفائدة المعتقلين.

المادة 154

تحدث في كل مؤسسة سجنية خزانة تضم مؤلفات ودوريات ومجلات.

المادة 155

يخصص جزء من وقت المعتقل لممارسة الأنشطة الرياضية المنظمة من قبل المؤسسة السجنية.

المادة 156

تخصص للمعتقل حصص للتربية البدنية والرياضة داخل المؤسسات السجنية التي يجب أن تتوفر، قدر الإمكان، على فضاءات ومنشآت ومعدات لهذا الغرض. تمنح الأولوية في الاستفادة من حصص التربية البدنية والرياضة للأحداث والمعتقلين الذين يتطلب وضعهم الصحي ذلك. لا يستفيد المعتقل الصادر في حقه تدبير الوضع في زنزانة التأديب من حصص التربية البدنية والرياضة.

يجوز لمدير المؤسسة السجنية، بقرار مغل، منع أي معتقل من الحصص المشار إليها أعلاه لأسباب تتعلق بالنظام والأمن.

المادة 157

حرية الإبداع في مجالات الأدب والفن والعرض مضمونة لكل معتقل. تحظى إبداعات المعتقلين بحماية التشريع المتعلق بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

لا يشار حال النشر إلى اعتقال الكاتب أو المبدع، ما لم يكن ذلك بطلب منه.

الباب الخامس

الأمن والانضباط الفرع الأول حفظ الأمن والانضباط

المادة 158

لا يحق الولوج إلى المؤسسات السجنية إلا للأشخاص المخول لهم ذلك قانوناً.
لا يسمح لأي شخص أجنبي عن المؤسسة ولوج أماكن الاعتقال دون مراعاة الشروط والشكليات المنصوص عليها في هذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه.

المادة 159

يجب على مدير المؤسسة السجنية تطبيق الضوابط المتعلقة بحفظ النظام والأمن داخل المؤسسة.
يعتبر مدير المؤسسة السجنية مسؤولاً عن كل الحوادث أو حالات الهروب الناجمة عن إهماله أو إخلاله بالنظم المعمول بها، ويتعرض للمتابعة التأديبية أو الجنائية إذا ثبتت مسؤوليته.
تسري على الموظف الذي ثبتت مسؤوليته الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثانية أعلاه.

المادة 160

يتولى الموظف المسؤول عن الأمن والانضباط تدبير أعمال الأمن والحراسة بالمؤسسة السجنية.

المادة 161

يتولى منسق الشؤون العامة، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية، تتبع الوضع العام بالمؤسسة السجنية وتجميع المعطيات وتوجيهها إلى الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 162

يجب الحفاظ على الأمن والانضباط داخل المؤسسة السجنية مع مراعاة ما يستلزمه العيش المشترك وتأهيل المعتقلين لإعادة الإدماج.
تمنح للموظفين تحفيزات وتعويضات استثنائية عن العمل داخل المؤسسة السجنية والمخاطر الناجمة عن ذلك، تحدد بنص تنظيمي.

المادة 163

تتخذ الاحتياطات الأمنية الضرورية عند كل تنقل للمعتقلين سواء داخل المؤسسة السجنية أو عند إخراجهم منها لأي سبب من الأسباب، ويحدد عدد الموظفين المكلفين بالحراسة بحسب درجة خطورة كل معتقل.
تعتمد الإدارة المكلفة بالسجون على المراقبة الإلكترونية الثابتة والمتحركة والمحمولة في الفضاءات المشتركة بالمؤسسات السجنية وبمحيطها، وخلال عمليات

الإخراج والترحيل الإداري للحفاظ على الأمن والسلامة، بشكل لا يمس بكرامة الموظف والمعتقل.

تعتبر تسجيلات المراقبة الإلكترونية وسيلة إثبات تعزز التقارير التي ينجزها مدير المؤسسة السجنية بشأن الحوادث والمخالفات المرتكبة.

المادة 164

يمنع، تحت طائلة تطبيق العقوبات التأديبية، على المعتقلين تقديم مطالب جماعية.

المادة 165

يخضع كل شخص يلج المؤسسة السجنية لإجراءات المراقبة، ويخضع للتفتيش عند الاقتضاء. ولا يسمح بإدخال الأدوات والمعدات الإلكترونية وكل ما يمكن أن يمس بأمن المؤسسة وسلامة الأشخاص، ما عدا الأدوات والمعدات الموضوعة رهن إشارة الموظفين من قبل الإدارة المكلفة بالسجون.

المادة 166

تخضع جميع العربات والناقلات التي تلج المؤسسة السجنية للمراقبة والتفتيش الدقيق.

المادة 167

يتولى موظفو الإدارة المكلفة بالسجون حفظ الأمن والنظام داخل المؤسسات السجنية وفقا للضوابط الأمنية والإجرائية المحددة في هذا القانون، وفي احترام تام لحقوق المعتقلين وقواعد الانضباط، ويجب عليهم الالتزام بمدونة السلوك والواجبات المهنية المحددة بنص تنظيمي. وفي حالة تعرض المؤسسة السجنية لهجوم أو تهديد من الخارج أو وقوع حادث خطير داخلها يتعذر التحكم فيه، يجب على مدير المؤسسة أن يطلب الدعم أو التدخل من القوة العمومية عن طريق والي الجهة أو عامل العمالة أو الإقليم المختص ترابيا مع الإشعار الفوري للإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة.

المادة 168

يقوم الموظف بعمليات التفتيش والتنقيب والنداء والمراقبة في جميع مرافق المؤسسة السجنية من أجل الحفاظ على الأمن والسلامة، طبقا لأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه.

المادة 169

يمنع على المعتقل الاحتفاظ بأي أدوات أو أشياء أو مواد تشكل خطورة على الأمن والسلامة أو تمكن من الهروب من المؤسسة السجنية، تحت طائلة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي.

المادة 170

يمنع إدخال الأشياء والمواد والأموال ووسائل الأداء والمراسلات إلى المؤسسة

السجنية أو إخراجها منها، غير أنه يجوز السماح بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقه، مع إخضاعها للمراقبة من قبل المؤسسة السجنية.

تشعر النيابة العامة التي تقع المؤسسة السجنية في دائرة نفوذها كتابة بالعثور على الأشياء والمواد والأموال ووسائل الأداء و المراسلات بحوزة المعتقل أو الزوار أو المرتفقين، أو تلك التي تم إرسالها أو تسليمها خلافاً لهذا القانون.

المادة 171

يقوم الموظف في غياب المعتقل أو بحضوره بإجراء تفتيش منتظم ودقيق يراعي كرامته بمختلف الأماكن التي يقيم فيها أو يعمل بها أو يدخل إليها. تمسك سجلات خاصة تدون فيها عمليات التفتيش ونتائجها و هوية الموظف الذي قام بها.

المادة 172

يجوز تفتيش المعتقل في كل وقت، وكلما ارتأى مدير المؤسسة السجنية ضرورة لذلك.

يفتش المعتقل على الخصوص عند دخوله إلى المؤسسة السجنية، وعند إخراجها أو خروجه منها وإرجاعه أو رجوعه إليها، وعند نهاية كل نشاط يومي، وقبل أو بعد أي زيارة أو مقابلة.

لا يجوز تفتيش المعتقل إلا من قبل موظف من نفس جنسه، وفي ظروف تصان فيها كرامته، مع ضمان فعالية المراقبة.

المادة 173

يفتش المعتقل بواسطة الجس أو باستعمال أجهزة الكشف عن الأشياء والمواد الممنوعة، وعند الضرورة يفتش جسدياً مع نزع الثياب، و لا يمكن تفتيش تجاويف الجسم إلا من قبل أحد مهنيي الصحة العاملين بالمؤسسة السجنية أو موظفين مكونين لهذا الغرض.

يجب أن يتم التفتيش في مكان يحفظ خصوصية المعتقل ويصون كرامته.

المادة 174

تحجز وتسلم للنيابة العامة التي تقع المؤسسة السجنية في دائرة نفوذها المواد السامة والألسحة والأدوات الخطيرة وجميع الأشياء الممنوعة التي تم ضبطها أثناء عمليات المراقبة والتفتيش والتنقيب.

المادة 175

يُمنع على الموظف استعمال القوة تُتجاه المعتقل، إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، أو عند محاولة الهروب، أو عند إلقاء القبض على المعتقل الهارب أو عند المقاومة باستعمال العنف، أو عند عدم الامتثال للأوامر القانونية. في حالة اللجوء إلى استعمال القوة، يجب أن يراعى مبدأ التناسب وينحصر في حدود ما هو ضروري للسيطرة على المعتقل.

المادة 176

لا يجوز استخدام أدوات تقييد الحرية من أصفاد وقيود و قميص القوة لمعاقبة المعتقل إلا استثناء وبأمر من مدير المؤسسة السجنية أو بناء على تعليمات الطبيب في الحالات التالية:

- إذا أظهر المعتقل تصرفا عدوانيا أو عنفا جسديا خطيرا تجاه الغير ؛
 - إذا حاول الانتحار أو الاعتداء على نفسه ؛
 - إذا أصيب بنوبة نفسية أو عقلية قد يترتب عليها سلوك يضر به أو بالغير ؛
 - إذا لم تتوفر وسيلة أخرى تمكن من السيطرة على المعتقل أو منعه من إحداث أضرار ؛
 - إذا تعذر تأمين حراسته على نحو كاف دون استعمال الأصفاد عند نقله أو إخراجه من المؤسسة السجنية.
- تُشعر الإدارة المكلفة بالسجون فورا بهذه الإجراءات.

يمنع وضع الأصفاد للنساء أثناء المخاض والولادة وبعد الوضع مباشرة.

المادة 177

يجوز وضع سوار إلكتروني للمعتقل بغرض تتبعه داخل المؤسسة السجنية أو عند خروجه أو إخراجه منها في الحالات المشار إليها في المواد 44 و 45 و 116 و 118 و 144 و 213 و 214 و 217 و 218 من هذا القانون. تحدد بنص تنظيمي شروط وشكليات وضع السوار الإلكتروني.

المادة 178

تزود الإدارة المكلفة بالسجون موظفيها بالسلاح طبق الشروط المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. يجوز استعمال الأسلحة والأدوات المشتة أو المقيدة للحركة إذا دعت ذلك ضرورة الحفاظ على الأمن والنظام والسلامة داخل المؤسسة السجنية. يمنع على الموظفين العاملين بأماكن الاعتقال حمل السلاح الناري إلا بأوامر

صريحة من قبل مدير المؤسسة السجنية تبررها ظروف استثنائية، ومن أجل القيام بمهمة محددة.

يشعر مدير المؤسسة السجنية الإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة المختصة بالإجراء المتخذ المشار إليه في الفقرة الثالثة أعلاه.

في جميع الأحوال لا يجوز استعمال السلاح إلا في الحالات المحددة في المادة 180 بعده.

المادة 179

يجب تأمين الأسلحة والمفاتيح والمعدات الأمنية بمكان بعيد عن المعقل.

المادة 180

يجوز للموظف الممارس لمهامه استعمال السلاح، بعد توجيه الإنذارات، في الحالات التالية:

- عند التعرض للعنف أو لاعتداء خطير، أو في حالة تعرضه للتهديد من قبل أشخاص مسلحين ؛

- عند استحالة الدفاع بطريقة أخرى عن المؤسسة السجنية أو الأشخاص الموضوعين تحت حراسته، أو إذا تعرض لمقاومة خطيرة ؛

- عند تعذر ضبط المعتقلين الذين يحاولون الإفلات من الحراسة ؛

- عند محاولة اقتحام المؤسسة من قبل أشخاص ورفضهم الامتثال للإنذارات الموجهة إليهم.

يشعر مدير المؤسسة السجنية الإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة المختصة عند استعمال السلاح في الحالات المشار إليها أعلاه.

الفرع الثاني

الحوادث وتدبير النزاعات و الأزمات

المادة 181

تتولى المؤسسة السجنية تدبير النزاعات بين المعتقلين، غير الخاضعة لأحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل، باعتماد آليات الوساطة أو أي آلية بديلة أخرى ملائمة لكل حالة على حدة.

المادة 182

يجب على مدير المؤسسة السجنية عند وقوع أي حادث خطير يهدد أمن وسلامة المؤسسة، أن يشعر فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة المختصة والسلطة المحلية.

المادة 183

يجب على مدير المؤسسة السجنية التي ارتكبت فيها جناية أو جنحة أن يحرر تقريراً في شأنها، ويشعر فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة المختصة.

يجب على مدير المؤسسة أيضاً، اتخاذ التدابير الضرورية، لا سيما تأمين المكان الذي وقع فيه الفعل الجرمي حفاظاً على الأدلة.

المادة 184

يجب إشعار مدير المؤسسة السجنية فوراً بكل هروب أو محاولة للهروب.

يشعر مدير المؤسسة فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والمصالح الأمنية المختصة والنيابة العامة المختصة والسلطة المحلية.

المادة 185

يجب على مدير المؤسسة السجنية، عند وفاة معتقل، أن يشعر بذلك فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة التي تقع المؤسسة في دائرة نفوذها والسلطات المحلية وعائلة المعتقل المتوفى أو أحد الأشخاص الذين أدلى ببياناتهم عند إيداعه بالسجن.

تخضع الوفيات الواقعة بالمؤسسات السجنية للتشريح الطبي بأمر من السلطة القضائية المختصة، وتسلم لمدير المؤسسة نسخة من نتيجة التشريح الطبي وتحفظ بالملف الطبي للمعتقل المتوفى. يصرح مدير المؤسسة السجنية بوفاة كل معتقل طبقاً للتشريع المتعلق بالحالة المدنية. يضمن في رسم وفاة المعتقل الجماعة التي وقعت الوفاة في دائرة نفوذها دون الإشارة إلى المؤسسة السجنية.

المادة 186

إذا تعرض معتقل لمرض أو إصابة أو حادث خطير، يشعر مدير المؤسسة السجنية فوراً الإدارة المكلفة بالسجون والنيابة العامة التي تقع المؤسسة في دائرة نفوذها، وأحد الأشخاص الذين أدلى المعتقل ببياناتهم عند إيداعه بالسجن ما لم يعترض على ذلك كتابة.

المادة 187

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون، بتنسيق مع السلطات المختصة، إعداد برامج أمنية وخطط لوقاية المؤسسات السجنية من المخاطر والتهديدات والقيام بالتدخل السريع عند الاقتضاء. تحدد بنص تنظيمي شروط ومعايير السلامة والوقاية من المخاطر داخل المؤسسة

السجنية.

الفرع الثالث

التأديب

المادة 188

تحدث لجنة للتأديب بكل مؤسسة سجنية، تتألف من مديرها بصفته رئيساً، ومن عضوين اثنين يعينان من قبل الإدارة المكلفة بالسجون باقتراح من مدير المؤسسة السجنية يختار أحدهما من بين الممارسين الفعليين بالمعقل، ولهما دور استشاري. لا تصدر التدابير التأديبية إلا عن لجنة التأديب. يسهر مدير المؤسسة السجنية على تنفيذ قرارات لجنة التأديب، وإذا غاب أو عاقه عائق ناب عنه المسؤول الإداري المساعد. تحدد بنص تنظيمي كفايات سير لجنة التأديب.

المادة 189

تصنف الأخطاء الموجبة للتدابير التأديبية إلى ثلاث درجات حسب خطورتها: الأخطاء الدرجة الأولى:

- تعنيف أي شخص داخل المؤسسة السجنية أو إيذاؤه أو الاعتداء عليه أو تعمد تعريضه للخطر ؛
- إضرار النار ؛
- الهروب ؛
- التمرد والعصيان أو المساهمة في كل فعل جماعي من شأنه الإخلال بأمن المؤسسة والنظام ؛
- التهديد أو القذف أو السب الموجه للموظفين أو للسلطات القضائية والإدارية ؛
- عدم الالتزام بشروط الرخصة الاستثنائية للخروج ؛
- تعمد إحداث خسائر في بناية المؤسسة أو تجهيزاتها ؛
- حيازة أو استعمال أو ترويج المخدرات أو المسكرات أو أي مادة من شأنها أن تحدث اضطراباً في السلوك ؛
- حيازة أو استعمال أو ترويج هواتف محمولة أو وسائل إلكترونية أو أدوات أو معدات تشكل خطراً على أمن المؤسسة وسلامة الأشخاص ؛
- إحداث الفوضى ؛
- محاولة القيام بأحد الأفعال المنصوص عليها أعلاه أو التحريض على القيام بها.

الأخطاء من الدرجة الثانية:

- التهديد أو القذف أو السب الموجه للغير ؛
 - السرقة أو الاستحواذ على أشياء مملوكة للغير أو الحصول على تعهدات أو تنازلات بأي وسيلة كانت ؛
 - القيام بأفعال من شأنها الإخلال بالحياة ؛
 - حيازة أشياء ممنوعة بموجب أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛
 - كل استغلال أو استعمال لخدمة الهاتف الثابت لغير الأغراض التي خصص لها ؛
 - محاولة القيام بأحد الأفعال المنصوص عليها أعلاه أو التحريض على القيام بها.
- الأخطاء من الدرجة الثالثة:
- عرقلة الأنشطة التي تزاوّل بالمؤسسة السجنية ؛
 - عدم المواظبة على برامج التأهيل والإدماج ؛
 - عدم المحافظة على البيئة ونظافة مرافق المؤسسة السجنية ؛
 - إحداث الضوضاء ؛
 - عدم الامتثال للأوامر المشروعة الصادرة عن موظفي المؤسسة السجنية ؛
 - عدم احترام النظام الداخلي للمؤسسة السجنية.

المادة 190

يجوز أن تصدر في حق المعتقلين التدابير التأديبية التالية حسب درجة الأخطاء المرتكبة:

تدابير من الدرجة الأولى:

- الحرمان من الاستفادة من التدابير التشجيعية ؛
 - تغيير نظام التصنيف ؛
 - الوضع بزنازة التأديب لمدة أقصاها 15 يوما ؛
 - الحرمان من الزيارة بدون فاصل لمدة تتراوح ما بين شهر واحد وثلاثة أشهر.
- تدابير من الدرجة الثانية:

- الوضع بزنازة التأديب لمدة أقصاها 10 أيام ؛
- الحرمان من الزيارة بدون فاصل لمدة لا تتعدى 30 يوما ؛
- الحرمان من شراء المؤن والأشياء المسموح بها ما عدا مواد النظافة الشخصية لمدة لا تتعدى 30 يوما ؛

- عدم الاستفادة من التحفيزات لمدة أقصاها 30 يوما.

تدابير من الدرجة الثالثة:

- الوضع بزنازة التأديب لمدة أقصاها 5 أيام ؛
- الإلزام بإصلاح الخسائر التي تم إحداثها على نفقته ؛

- الإنذار مع تسجيله في الملف الشخصي ؛
- المنع من استعمال جهاز المذياع أو التلفاز الشخصي لمدة لا تتجاوز 30 يوما
- بالنسبة للمعتقل المودع بالعزلة أو بالغرف الانفرادية ؛
- الحرمان من الاستفادة من الأنشطة الرياضية والترفيهية لمدة لا تتجاوز 30 يوما.

المادة 191

علاوة على التدابير التأديبية المشار إليها في المادة 190 أعلاه، يمكن للإدارة المكلفة بالسجون، بناء على تقرير معمل من قبل مدير المؤسسة السجنية، أن تقرر ترحيل المعتقل إلى مؤسسة سجنية أخرى.

المادة 192

بصرف النظر عن المتابعات التأديبية المشار إليها أعلاه، يتعرض للمتابعة القضائية، كل معتقل ثبت ارتكابه لأفعال تكتسي طابعا جرميا وتشعر النيابة العامة المختصة بذلك.

المادة 193

لا يجوز اتخاذ أي من التدابير التأديبية المشار إليها في المادة 190 أعلاه في حق معتقل إلا بعد إشعاره بالخطأ المنسوب إليه وبمسطرة متابعته تأديبيا وإجراء بحث والاستماع إليه.

المادة 194

لا يجوز فرض أي غرامة كتدبير تأديبي . غير أنه يمكن الأمر باقتطاع قيمة ما أحدث المعتقل من خسائر وأضرار من رصيده طبقا للكيفية المحددة بالفقرة الأولى من المادة 55 من هذا القانون.

يجب أن يتناسب التدبير التأديبي مع الخطأ المرتكب ويتلاءم مع خطورة الفعل وشخصية المعتقل المخالف وسوابقه التأديبية، ويمكن اتخاذ التدبير التأديبي الأشد في حقه في حالة ارتكابه لخطأ تأديبي داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ ارتكاب الخطأ الأول.

يجوز إن اقتضت ذلك طبيعة الأخطاء، الجمع بين أحد التدابير المقررة أعلاه، وبين تدبير القتطاع من حسابه الاسمي.

تكون التدابير التأديبية فردية ولا يمكن إصدار تدابير تأديبية جماعية.

المادة 195

في حالة عدم توفر المعتقل على رصيد القتطاع قيمة ما أحدثه من خسائر مادية لمرافق المؤسسة السجنية، أو أضرار جسدية استدعت خضوع المعتقلين للعلاج،

أمكن اقتراح قيامه بأشغال بمقابل واقتطاع قيمة ما أحدثه من خسائر أو أضرار مع مراجعة التدابير التأديبية المتخذة في حقه.

المادة 196

يجوز أن تكون التدابير التأديبية موقوفة التنفيذ، إما كلياً أو جزئياً، ويشعر المعتقل بآثار إيقاف التنفيذ المنصوص عليها أدناه:
- إذا لم يرتكب المعتقل أي خطأ أثناء مدة إيقاف التنفيذ، يصبح التدبير التأديبي كأن لم يكن ؛

- إذا ارتكب المعتقل خلال مدة ستة أشهر أخطاء أخرى، سقط مفعول إيقاف التنفيذ، وينفذ عندئذ التدبيران الأول والثاني ؛

- يضم التدبيران التأديبيان إذا كانا من صنف واحد على ألا يتجاوز تنفيذهما معاً المدة القصوى المقررة قانوناً للتدبير التأديبي الأشد.
يشار إلى الإجراءات المشار إليها أعلاه بالسجل المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة 202 بعده.

المادة 197

يجوز رفع التدابير التأديبية عن المعتقل أو تأجيل تنفيذها بمناسبة الأعياد الدينية أو الوطنية، أو اعتباراً لتحسن سلوكه أو لضرورة الخضوع للعلاج أو لمتابعة الدراسة والتكوين.

المادة 198

يتعين عند ارتكاب خطأ يستوجب تدبيراً تأديبياً، تحرير محضر في أقرب وقت من قبل الموظف الذي عاين الحادث أو أخبر به.

يقوم الموظف المسؤول عن الأمن والانضباط بإنجاز تقرير تبعاً لهذا المحضر، يستمع فيه لمرتكب الخطأ وللشهود، ويتضمن هذا التقرير جميع العناصر المتعلقة بالأفعال المنسوبة إلى المعتقل ومعلومات حول شخصيته.

يحيل مدير المؤسسة السجنية الملف المتعلق بالخطأ المرتكب على لجنة التأديب.

المادة 199

يجوز لرئيس لجنة التأديب، بصفة احتياطية، ودون انتظار اجتماع اللجنة، أن يقرر وضع المعتقل في العزلة كإجراء وقائي وملءة ال تتعدى 48 ساعة شريطة أن يكون هذا الإجراء هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للمخالفة، أو لحفظ الأمن والنظام داخل المؤسسة السجنية بعد إشعار الإدارة المكلفة بالسجون والسلطة القضائية المختصة.

تخصم مدة وضع المعتقل في العزلة املشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه من مدة التدبير التأديبي الصادر في حقه بالوضع في زنزانة التأديب. لا تطبق أحكام هذه المادة على الأحداث والنساء الحوامل والمرضعات والمرفقات بأطفال.

المادة 200

يمثل المعتقل أمام لجنة التأديب، ويحق له الدفاع عن نفسه أو المطالبة بمؤازرته بشخص يختاره من الأشخاص الذين يمكن له الاتصال بهم طبقاً لأحكام هذا القانون. يجوز لرئيس اللجنة أن يقرر الاستماع لأي شخص، بصفته شاهداً، يرى فائدة في الاستماع إليه.

يستعين رئيس لجنة التأديب بترجمان أو بكل شخص يحسن التخاطب أو التفاهم مع مرتكب الخطأ الموجب للتأديب عند الاقتضاء.

المادة 201

يشعر المعتقل كتابة على الفور بقرار لجنة التأديب الصادر في حقه. يجب أن يكون القرار التأديبي معللاً ويشار فيه إلى حق المعتقل في المنازعة أمام الإدارة امكلفة بالسجون داخل أجل ثمانية وأربعين (48) ساعة من تاريخ التبليغ. تبت الإدارة المكلفة بالسجون في طلب المنازعة بقرار معلل داخل أجل عشرة أيام من توصلها به، ويعتبر عدم جواب الإدارة المكلفة بالسجون داخل هذا الأجل بمثابة رفض للطلب.

لا توقف المنازعة وأجالها تنفيذ التدبير التأديبي. في غير حالات المنازعة من قبل املمعتقل، يمكن للإدارة المكلفة بالسجون عند الاقتضاء، بعد التوصل بتقرير مفصل عن الوقائع التي كانت سبباً في التأديب أن تنظر من جديد في التدبير التأديبي المتخذ.

المادة 202

يشعر مدير المؤسسة السجنية الإدارة المكلفة بالسجون والسلطة القضائية المختصة بالتدابير التأديبية بواسطة لوائح شهرية. يضمن التدبير التأديبي بالملف الشخصي للمعتقل. يمسك سجل تحت سلطة مدير المؤسسة تدون فيه جميع الإجراءات المتعلقة بمسطرة التأديب ويقدم إلى السلطات القضائية والإدارية أثناء زيارتها للمؤسسة السجنية. تخضع سلامة إجراءات التأديب لمراقبة قاضي تطبيق العقوبات طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 203

يوضع المعتقل لوحده بزناينة التأديب املعدة لهذه الغاية، ويجب أن يتمتع بفسحة انفرادية مدتها ساعتان في كل يوم.
لا يؤثر الوضع بزناينة التأديب على النظام الغذائي للمعتقل.

المادة 204

يشعر مدير المؤسسة السجنية كتابة الطبيب أو في حالة غيابه الممرض بمجرد وضع المعتقل بزناينة التأديب.

يجب أن يفحص املعتقل، بمجرد وضعه بزناينة التأديب، من قبل الطبيب أو الممرض، ويفحص في جميع الأحوال مرتين في الأسبوع على الأقل، ويتعين على مدير المؤسسة أن يوقف الوضع بزناينة التأديب بناء على تقرير الطبيب يبين فيه أن استمرار تنفيذ هذا التدبير سيعرض صحة المعتقل للخطر.
يتعين معاينة المعتقل من قبل المسؤول عن الأمن والانضباط في غير ذلك من أيام الوضع بزناينة التأديب.

المادة 205

علاوة على المنع من الزيارة يترتب على وضع المعتقل في زناينة التأديب ما يلي:
- الحرمان من شراء المؤن والأشياء المسموح بها ما عدا مواد النظافة الشخصية لمدة لا تتجاوز 15 يوما ؛

- الإلزام بإصلاح الخسائر والأضرار التي تم إحداثها ؛
- المنع من استعمال جهاز المذياع أو التلفاز الشخصي ؛
- تقييد المراسلات ؛
- الإلزام بارتداء البذلة المخصصة للمعتقل ؛
- المنع من إحضار الأمتعة الشخصية.
غير أن المعتقل يحتفظ في جميع الأحوال بالحق في الاتصال بحرية بمحاميه، طبقاً لأحكام هذا القانون والقانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

المادة 206

لا يجوز متابعة أي معتقل تأديبياً إلا وفق أحكام هذا القانون أو النصوص التنظيمية املتخدة لتطبيقه.
لا يجوز متابعة أي معتقل مرتين من أجل الخطأ نفسه الموجب للتأديب.

المادة 207

ال يطبق تدبير الوضع بزناينة التأديب على المعتقلين الأحداث والنساء الحوامل واملرضعات والمرفقات بأطفال.

الفرع الرابع

نظام العزلة

المادة 208

يتم اعتماد نظام العزلة كإجراء وقائي، أو صحي أو قضائي وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، و لا يعتبر بمثابة تدبير تأديبي.

المادة 209

يصدر أمر الوضع في العزلة عن مدير المؤسسة السجنية أو الإدارة المكلفة بالسجون.

يشعر مدير المؤسسة الإدارة المكلفة بالسجون بالإجراء المتخذ للتأكد من ملاءمته. يجوز لمدير المؤسسة وضع حد للعزلة كإجراء وقائي بموجب قرار معلل، ويشعر بهذا الإجراء الإدارة المكلفة بالسجون.

يجب أن يفحص المعتقل المودع في العزلة ثلاث مرات في الأسبوع على الأقل من قبل طبيب المؤسسة أو الممرض لمراقبة حالته الصحية وتتبعها، ويجوز له اقتراح وضع حد للعزلة.

يتعين معاينة المعتقل من قبل المسؤول عن الأمن والانضباط في غير ذلك من أيام الوضع بالعزلة.

يستفيد المعتقل المودع في العزلة، من النظام العادي للاعتقال، مع اتخاذ الإجراءات الاحتياطية الضرورية.

المادة 210

لا يجوز أن تتجاوز مدة الوضع بالعزلة عشرين (20) يوما، ما عدا لأسباب صحية.

لا يجوز تمديد مدة الوضع بالعزلة إلا للضرورة القصوى و لمرتين على الأكثر بقرار صادر عن الإدارة المكلفة بالسجون بعد أخذ رأي مدير المؤسسة السجنية والطبيب والأخصائي النفسي.

الباب السادس

التدابير التشجيعية و الرخص الاستثنائية و الإذن بالإخراج

الفرع الأول

التدابير التشجيعية

المادة 211

يجوز أن يستفيد المعتقل الذي أبان عن حسن السلوك والانضباط من تدابير تشجيعية في نطاق عملية تأهيله للإدماج الاجتماعي.

يعتبر تدبيراً تشجيعياً كل إجراء يمكن أن يجازى به المعتقل تميز بحسن سلوكه أو انخراطه في البرامج التأهيلية.

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون أن تعد تدابير تشجيعية في إطار برامج محددة، تهدف إلى تحقيق إعادة انخراط واندماج بعض الفئات من المعتقلين في المجتمع.

المادة 212

مع مراعاة التشريع الجاري به العمل، يمكن أن يترتب على حسن سلوك المعتقل اقتراحه من قبل مدير المؤسسة السجنية لتغيير نظام اعتقاله أو ترحيله أو ترشيحه للاستفادة من العفو أو الإفراج المقيد بشروط أو التدابير التشجيعية.

يجوز لمدير المؤسسة أن يمنح المعتقل، تحفيزات أخرى تتعلق بالزيارة واستعمال وسائل الإتصال التي توفرها المؤسسة والقيام بشراء إضافي للمؤن والأشياء المسموح بها.

يمكن التراجع عن منح التحفيزات المشار إليها في الفقرة السابقة إذا حدث ما يستوجب ذلك من قبل مدير المؤسسة السجنية أو الإدارة المكلفة بالسجون.

تتم بنص تنظيمي النحة التدابير التشجيعية التي يمكن أن يستفيد منها المعتقل مع مراعاة التشريعات الجاري بها العمل.

المادة 213

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون، وفق شروط تحدد بنص تنظيمي، أن تمنح رخصة أو إذن بالخروج لبعض المعتقلين في إطار البرامج المعتمدة لتأهيلهم للإدماج.

الفرع الثاني

الرخص الاستثنائية للخروج

المادة 214

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون أن تمنح للمعتقلين المدانين الذين قضوا ثلث العقوبة والمتميزين بحسن سلوكهم، إما تلقائياً أو بناء على اقتراح من مدير المؤسسة السجنية، رخصاً للخروج لمدة لا تتعدى خمسة عشر يوماً، خاصة بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية، أو بقصد الحفاظ على الروابط العائلية.

تشعر السلطة القضائية المختصة بهذه الإجراءات الاستثنائية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة تفادياً لهروب بعض المعتقلين المدانين أو مغادرتهم للتراب الوطني.

المادة 215

يجب على المعتقل الذي يستفيد من الرخصة الاستثنائية للخروج أن يلتزم بالشروط المحددة في الرخصة لا سيما الرجوع إلى المؤسسة السجنية عن طوعية في التاريخ المحدد لذلك.

تسلم وثيقة للمعتقل تثبت استفادته من الرخصة الاستثنائية للخروج.

المادة 216

يتعرض المعتقل الذي لم يلتحق بالمؤسسة السجنية بعد انقضاء المدة المحددة في الرخصة الاستثنائية للخروج لتدابير تأديبية عند إعادة اعتقاله دون الإخلال بالعقوبات الجنائية التي يتعرض لها من أجل جنحة الهروب. تحتسب مدة الرخصة الاستثنائية ضمن مدة الاعتقال، أيا كانت طبيعتها، باستثناء الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

الفرع الثالث

الإذن بالإخراج

المادة 217

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون أن تأذن للمعتقل بحضور بعض الحصص الدراسية واجتياز المتحانات ومناقشة بحوث التخرج خارج المؤسسة السجنية، إذا تعذر القيام بها داخلها.

لا يؤذن بالإخراج من المؤسسة السجنية إذا لم تتوفر الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسستين السجنية والتعليمية من أجل تأمين حراسة المعتقلين دون إثارة الانتباه لوضعيتهم.

يتوقف الإذن بإخراج المعتقل من المؤسسة السجنية على الموافقة المسبقة للسلطة القضائية المختصة إذا كان معتقلا احتياطيا.

المادة 218

تأذن الإدارة المكلفة بالسجون بإخراج معتقل من المؤسسة السجنية تحت الحراسة لزيارة أحد أصوله أو فروعه أو زوجته أو إخوته الموجودين في حالة مرض خطير أو لحضور مراسيم جنازتهم، داخل النفوذ الترابي للجهة أو للعمالة أو الإقليم الذي تقع فيه المؤسسة السجنية.

يتوقف منح الإذن على الموافقة المسبقة للسلطة القضائية المختصة إذا كان المعتقل احتياطيا.

الباب السابع

أحكام ختامية

المادة 219

يجوز وقف تطبيق بعض أحكام هذا القانون ونصوصه التنظيمية المتعلقة بالزيارة أو خروج أو إخراج المعتقلين لمدة محددة عند الاقتضاء في حالة الطوارئ المعلن عنها بكيفية قانونية.

لا تطبق أحكام الفقرة السابقة على الاتصال بمحام.

المادة 220

ينسخ القانون السالف الذكر رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، غير أنه تظل سارية المفعول النصوص المتخذة لتطبيقه، ما لم تتعارض مع أحكام هذا القانون، إلى غاية نشر النصوص المتخذة لتطبيقه بالجريدة الرسمية.

المادة 221

تعوض الإحالة إلى أحكام القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.200 الصادر في 13 من جمادى الأولى (25) 1420 أغسطس (1999) ، في النصوص التشريعية أو التنظيمية الجاري بها العمل بالإحالة إلى المقتضيات المماثلة لها في هذا القانون.

المادة 222

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، غير أن أحكام المادة 177 تدخل حيز التنفيذ بصدور النص التنظيمي اللازم لتطبيقها.

.....
.....
.....

الخميس 22 ماي، على مشروع المرسوم رقم 2.25.386 بتحديد كفايات تطبيق العقوبات البديلة، قدمه السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل.
ويندرج هذا المشروع في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 43.22 المتعلق بتنفيذ العقوبات البديلة والذي يهدف إلى تعزيز منظومة العدالة الجنائية وتطوير آليات تنفيذ العقوبات وتخفيف الضغط على المؤسسات السجنية التي تعاني من الاكتظاظ وتعزيز إعادة إدماج المحكوم عليهم في المجتمع، من خلال تبني مقاربات أكثر إنسانية في التعامل مع الجرائم غير الخطيرة.
ويهدف مشروع هذا المرسوم بالأساس إلى تنزيل مقتضيات المادتين 1-647 و 13-647 من القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، على النحو الذي يمكن من معالجة كافة الجوانب المتعلقة بتنظيم اختصاصات الإدارة المكلفة بالسجون في مجال تتبع تنفيذ العقوبات البديلة على المستوى المركزي والمحلي، وكذا تحديد كفايات تدبير القيد الإلكتروني.

كما يتوخى هذا المشروع أيضا تحقيق التجانس بين مختلف المتدخلين في تنفيذ العقوبات البديلة وضمان التنسيق الأمثل فيما بينهم بما يضمن التفعيل الأمثل لهذه

العقوبات.

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

مسودة مرسوم تطبيقي للقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

الباب الأول: أحكام عامة.

المادة الأولى

يراد في مدلول هذا المرسوم، بما يلي:

الإدارة المكلفة بالسجون الإدارة المحددة بالمادة الأولى من القانون رقم 10.23 المتعلق بتنظيم وتدير المؤسسات السجنية

- المصلحة المختصة بنية إدارية تابعة للإدارة المكلفة بالسجون تكلفها هذه الأخيرة بمهمة تتبع تنفيذ العقوبات البديلة

- المكلف بالمراقبة كل موظفة أو موظف تابع للإدارة المكلفة بالسجون تم تكليفه من طرفها المراقبة وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة

- المحكوم عليه كل شخص ذكرا كان أو أنثى تم الحكم عليه بإحدى أو بعض العقوبات البديلة

المحددة في الفصل 2-3 من القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة

- المعتقل تطبق مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 10.23 المشار إليه أعلاه في تعريف المعتقل.

المادة 02

تتولى الإدارة المكلفة بالسجون مهمة تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، ولهذه الغاية تتكلف بما يلي:

إعداد والسهر على تنفيذ السياسة الحكومية في مجال تتبع تنفيذ العقوبات البديلة

إبرام اتفاقيات أو عقود شراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمنظمات وكذا الهيئات الخاصة والأشخاص الذاتيين وفعاليات المجتمع المدني بغرض المساعدة والدعم في تتبع تنفيذ العقوبات البديلة

المساهمة في إعداد برامج لإعادة تأهيل المحكوم عليهم بعقوبات بديلة قصد الاندماج في المجتمع، بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة والقطاعات والمؤسسات المعنية القيام بأي مهمة فيما يتعلق القيام بأي مهمة فيما يتعلق بالصلاحيات المسندة لها، وذلك في

1/19

إطار اتفاقيات

إعداد دلائل حول العقوبات البديلة باللغات الرسمية للمملكة، ويمكن عند الاقتضاء أن يكون هذا الدليل بلغات أجنبية أخرى؛

مسك الإحصائيات المتعلقة بالعقوبات البديلة، وإعداد تقرير سنوي حول العقوبات البديلة يرفع إلى رئيس الحكومة

تطوير البحوث والدراسات المتعلقة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة، وتحديث النصوص القانونية والتنظيمية المعمول بها وملاءمتها للمتطلبات المستجدة

السهر على حسن سير مصالحها المكلفة بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 03

توضع رهن إشارة الإدارة المكلفة بالسجون الوسائل المادية واللوجستية والبشرية اللازمة لتتبع تنفيذ العقوبات البديلة، وفق الاحتياجات المعبر عنها من طرفها.

المادة 04

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون تفويض كل أو بعض المهام المشار إليها بالمادة الثانية أعلاه إلى أحد أشخاص القانون العام أو الخاص، بناءً على عقد و دفتر تحملات تحدد فيه واجبات والتزامات كل طرف.

المادة 05

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بمقتضى قرار بتحديد وتسمية المؤسسات السجنية التي سيعهد لها بتتبع تنفيذ العقوبات البديلة وبتحديد دوائر اختصاصها، كما تقوم بوضع التنظيم الهيكلي والإداري للمصلحة المختصة.

المادة 06

إضافة إلى المهام المنصوص عليها في المادة 4 من المرسوم رقم 2.24.1096 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي الإدارة المكلفة بالسجون، يكلف موظفو إدارة السجون بمراقبة وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

يعفى المكلفين بالمراقبة، عند الاقتضاء، من ارتداء الزي الرسمي.

المادة 07

2/19

يتعين فتح ملف للعقوبة البديلة خاص بكل محكوم عليه سواء كان معتقلاً أو متابعاً في حالة سراح، وذلك

تحت مسؤولية المصلحة المختصة، يتضمن وجوبا

ملخص الحكم القاضي بالعقوبة البديلة

المقرر التنفيذي لقاضي تطبيق العقوبات ومختلف الأوامر الصادرة عنه خلال مختلف مراحل التنفيذ

المعطيات الكافية حول العقوبة البديلة تبعا لنوعها؛

بيانات الهوية ونسخ عن الوثائق التعريفية للشخص المحكوم عليه وصورته الشخصية

مختلف القرارات الصادرة عن مدير المؤسسة السجنية أو السلطة المكلفة بالسجون

التقارير أو المحاضر التي تفيد تنفيذ العقوبات البديلة المحكوم بها والتي ترفع إلى قاضي تطبيق العقوبات، إلى جانب الإشهادات أو شواهد التبليغ.

الباب الثاني: مقتضيات مشتركة

المادة 08

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون إحداث قاعدة بيانات إلكترونية ورقمنة سجلات إلكترونية للعقوبة البديلة، لاسيما السجلات المنصوص عليها بالمادتين 12 و 14 بعده.

المادة 09

يتعين على المصلحة المختصة فور التوصل بالمقرر المحدد للعقوبة البديلة، التأكد من كونه مستوف للشروط المتطلبة وفقا للقوانين الجاري بها العمل، ويجب الرجوع إلى قاضي تطبيق العقوبات عند عدم استيفاء المقرر القضائي لكل أو بعض الشروط المتطلبة، كما يتعين الرجوع إليه عند كل صعوبة في التنفيذ.

المادة 10

تدون المصلحة المختصة فور التوصل بالمقرر المحدد للعقوبة البديلة، وبالدفعة المطلوبة مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بالمقرر القضائي وبهوية المحكوم عليه وبنوع ومدة العقوبة البديلة، وذلك بالسجلات المنصوص عليها في المادتين 12 و 14 بعده.

المادة 11

تضع المصلحة المختصة برنامجا لتنفيذ العقوبة البديلة يأخذ بعين الاعتبار آجال التنفيذ الممنوحة للمحكوم عليه من طرف قاضي تطبيق العقوبات، وتنجز تقريرا حول ذلك يوجهه مدير المؤسسة

3/19

السجنية إلى قاضي تطبيق العقوبات.

تبلغ المصلحة المختصة المحكوم عليه ببرنامج التنفيذ وبالجدولة الزمنية، وتخبره بجزء الإخلال بالالتزامات الواقعة عليه بموجب العقوبة البديلة.

الفرع الأول: السجلات

المادة 12

يجب أن تمسك المصلحة المختصة محليا بكل مؤسسة سجنية سجلا للعقوبة البديلة يتضمن هوية المحكوم عليه، وحالته المدنية وجميع البيانات المتعلقة بالعقوبة الحبسية الصادرة في حقه وعقوبتها البديلة، وتاريخ بداية العقوبة الأخيرة والتاريخ المقرر لنهايتها أو مبلغها المالي ووثيقة وتاريخ تسديده والتدابير القضائية المغيرة لها أو المتخذة بشأنها والتاريخ الفعلي لنهايتها أو تنفيذها.

المادة 13

يجب ألا يحتوي سجل العقوبة البديلة الورقي على بياض أو محو أو تشطيب، ويتعين أن يوضع خط أحمر رقيق على كل خطأ في التسجيل، ويصادق عليه كل من الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة ومدير المؤسسة السجنية.

يطبق نفس الإجراء المشار إليه في الفقرة أعلاه في حالة تصحيح الهوية طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية، أو تصحيح أو تغيير الوضعية الجنائية للعقوبة البديلة.

المادة 14

تمسك المصلحة المختصة محليا بكل مؤسسة سجنية إلى جانب سجل العقوبة البديلة المشار إليه بالمادة 12 أعلاه، سجلات من شأنها تسهيل تتبع تنفيذ العقوبات البديلة، وهي على الخصوص

سجل تغيير العقوبة الحبسية الأصلية بعقوبة بديلة

سجل العمل لأجل المنفعة العامة

سجل الغرامة اليومية

سجل المحكوم عليهم برقابة تلزمهم بالتقدم إلى المؤسسة السجنية

سجل المراقبة الالكترونية

سجل عقوبة تقييد بعض الحقوق وفرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية.

تحدد بيانات ونماذج السجلات من طرف الإدارة المكلفة بالسجون، ويمكنها إضافة سجلات أخرى عند

4/19

الحاجة.

المادة 15

لا يجوز إخراج السجلات من المؤسسة السجنية بعد الشروع في العمل بها إلا في حالة إغلاقها، وعند ذلك ينقل إلى المؤسسة السجنية الجديدة أو المؤسسة التي عوضتها.

المادة 16

تمسك مصالح الدولة والمؤسسات والسلطات الإدارية والأمنية وكذا المنظمات والجمعيات وغيرها من المستشفيات أو المراكز المعنية بتنفيذ العقوبات البديلة، سجلات تحدد نماذجها وبياناتها من طرف الإدارة المعنية.

يجب أن تستجيب هذه السجلات للبيانات المطلوبة من قبل الجهات المكلفة بمراقبة وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة.

المادة 17

ترقم مسبقا صفحات جميع السجلات ترقيما تسلسليا ويوقع قاضي تطبيق العقوبات المختص على الصفحتين الأولى والأخيرة منها، ويؤشر على باقي الصفحات.

المادة 18

تخضع السجلات المراقبة الإدارة المكلفة بالسجون ووكيل الملك وقاضي تطبيق العقوبات وكذا كل شخص منتدب من طرفهم، ولا سيما الأشخاص المحددين بموجب القانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه.

المادة 19

يجب الاعتناء بالسجلات والمحافظة عليها وحفظها حتى بعد انتهاء العمل بها، كما يجب

المحافظة على سرية المعطيات والمعلومات المسجلة بها، وعدم إتاحة الاطلاع عليها إلا لمن

تستدعي مسؤوليتهم المهنية ذلك؛

عدم التشطيب أو الكشط أو المحو أو البياض، مع وضع عبارة "بل" بخط أحمر عند كل خطأ في

السجل ويصادق عليه المكلف بالمراقبة والمسؤول الإداري بالإدارة المعنية

الكتابة بخط واضح وبلون موحد، مع استعمال أسلوب بسيط وسليم

عدم وضع السجلات في متناول العموم، أو تكليفهم بملئها؛

التأكد من صحة جميع المعلومات قبل تدوينها؛

5/19

تقديم هذه السجلات ووضعها رهن إشارة كل من له حق المراقبة أو التفتيش.

تطبق مقتضيات القانون رقم 69.99 المتعلقة بالأرشيف على السجلات المذكورة وعلى مختلف الوثائق المتعلقة بالعقوبة البديلة.

المادة 20

يتعرض للمساءلة القانونية كل من ثبتت مسؤوليته عن تسجيل معطيات أو معلومات أو بيانات أو وقائع غير صحيحة بالسجلات المنصوص عليها في القانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه وفي هذا المرسوم، أو ثبتت مسؤوليته عن إتلافها أو عدم العناية اللازمة بها.

الفرع الثاني: مقرر العقوبة البديلة

أولاً: في ما يخص الأشخاص المعتقلين

المادة 21

لا يتم الإفراج عن المعتقل المحكوم عليه بعقوبة بديلة، إلا بعد توصل المؤسسة السجنية بالمقرر التنفيذي لقاضي تطبيق العقوبات المحدد لنوع العقوبة البديلة، بعد إعمال المراقبة المنصوص عليها بالمادة 09 أعلاه، والتأكد من عدم اعتقال المعني بالأمر من أجل قضية أخرى.

إذا تبين أن المحكوم عليه بعقوبة بديلة معتقل من أجل قضية أخرى، يجب على مدير المؤسسة السجنية إشعار قاضي تنفيذ العقوبة.

المادة 22

يقوم الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة بحساب مدة العقوبة البديلة وفقاً للمقتضيات القانونية، ويفرج فوراً عن المعتقل مع إحالة الملف تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية على المصلحة المختصة قصد تتبع التنفيذ.

المادة 23

إذا كان المعتقل المفرج عنه يقيم في مكان خارج دائرة اختصاص المؤسسة السجنية التي كان معتقلاً بها، يوجه مديرها عند الإفراج عن المحكوم عليه، ملف العقوبة البديلة إلى المؤسسة السجنية الداخل في دائرة اختصاصها مقر إقامة أو سكنى المحكوم عليه، للعمل على تتبع تنفيذ العقوبة البديلة، ويشعر بذلك قاضي تطبيق العقوبات المختص.

6/19

المادة 24

تستقبل المصلحة المختصة المعتقل قبل الإفراج عنه، وتطلع على نوع العقوبة البديلة المحكوم بها عليه والغاية منها، كما تخبره مقابل إشهاد بالالتزامات المفروضة عليه وبجزاء الإخلال بها، وتحرص على استيفاء البيانات الكافية للتواصل معه.

المادة 25

إذا تعلق الأمر بمعتقل وافد جديد بموجب مقرر القاضي تطبيق العقوبات يضع حداً للعقوبة البديلة ويقضي بتطبيق العقوبة الحبسية الأصلية في حق هذا المعتقل، تعين التأكد من تضمين المقرر التنفيذي لنوع العقوبة البديلة المحكوم بها ولمدتها ولما تم إنجازه من طرف المحكوم عليه في إطار التنفيذ. يقوم الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة، تحت إشراف مدير المؤسسة السجنية باحتساب مدة العقوبة الحبسية الأصلية التي يجب على المعتقل قضاءها في هذه الحالة.

ثانياً: في ما يخص المحكوم عليهم المتابعين في حالة سراح

المادة 26

يمكن للمحكمة بمناسبة إجراءاتها لبحث اجتماعي حول كل شخص متابع في حالة سراح وقبل النطق بالحكم أن تستشير المؤسسة السجنية التي تتواجد ضمن دائرة نفوذها، حول إمكانيات تأهيله وتقويم سلوكه واستجابته لإعادة الإدماج والحد من حالات العود، وذلك كلما تبث لها أن الشخص المتابع أمامها قد سبق اعتقاله بإحدى المؤسسات السجنية.

المادة 27

يقوم مدير المؤسسة السجنية المعنية بإعداد تقرير حول الشخص المتابع في حالة سراح الذي سبق اعتقاله يتمحور حول سلوكه خلال فترة الاعتقال وسبب اعتقاله ومدة العقوبة السالبة للحرية التي قضاها وسبب الإفراج، وكذا مدى انخراطه في البرامج التأهيلية ويحيله إلى المحكمة المعنية.

يعد هذا التقرير وفقا لمقتضيات المادة 34 من هذا المرسوم.

المادة 28

إذا لم تكن المؤسسة السجنية المتواجدة ضمن دائرة نفوذ المحكمة طالبة الإجراء، هي آخر مؤسسة قضى بها المعني بالأمر عقوبته، قامت هذه المؤسسة السجنية بتوجيه إنابة إلى المؤسسة السجنية التي أفرج منها على الشخص المتابع في حالة سراح قصد إعداد التقرير المنصوص عليه بالمادة السابقة.

7/19

تراعى حالة الاستعجال في توجيه الإنابة وفي إعداد التقرير وبعثه إلى المحكمة المختصة.

المادة 29

يقوم الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة بالمؤسسة السجنية المعنية، بالتأكد من توفر مقرر قاضي تطبيق العقوبات على مختلف الشروط والبيانات المطلوبة قانونا، كما يقوم وفقا للمقتضيات القانونية باحتساب مدة العقوبة البديلة الواجب على المحكوم عليه في حالة سراح الخضوع لها، ويحيل الملف على المصلحة المختصة.

المادة 30

تقوم المصلحة المختصة فور التوصل بالملف باستدعاء المحكوم عليه من أجل مباشرة إجراءات تنفيذ العقوبة البديلة، وترجع لقاضي تطبيق العقوبات إذا تعذر عليها الوصول إلى الشخص المحكوم عليه وكذا عند كل صعوبة في التنفيذ.

المادة 31

يتم الاستدعاء إما مباشرة بواسطة أحد المكلفين بالمراقبة، أو عن طريق البريد برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل أو بواسطة الهاتف أو بأي طريقة أخرى ترتئها المصلحة المختصة في إطار تنفيذ مهامها، ويجب على المحكوم عليه الامتثال لها وتلبية الاستدعاءات الموجهة إليه بالحضور.

يمكنها أن تستعين بالقوة العمومية عن طريق النيابة العامة من أجل إحضار المحكوم عليه الذي لا يستجيب للاستدعاءات المبلغة له.

الفرع الثالث: تغيير العقوبة الحبسية الأصلية

المادة 32

يقدم مدير المؤسسة السجنية طلبا إلى المحكمة المختصة من أجل استبدال العقوبة الحبسية الأصلية المحكوم بها على المعتقل الوافد الجديد بإحدى العقوبات البديلة المنصوص عليها في المادة 2-35 من القانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه، كلما كان مستوفيا للشروط المحددة بالمادة 3-35 من القانون رقم 43.22 المشار إليه، وذلك إذا كان من شأن العقوبة البديلة تعزيز فرص إعادة إدماج المعتقل، أو إذا كانت ظروف الاعتقال لا تتلاءم مع حالة المعتقل الصحية أو العائلية أو الشخصية أو المهنية، أو كان من مصلحة المعتقل أو عائلته تعويض العقوبة الحبسية الأصلية بعقوبة بديلة، أو بغرض التخفيف من الاكتظاظ بالمؤسسة.

8/19

المادة 33

يمكن للمعتقل المتوفرة فيه الشروط المحددة بالقانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه، تقديم طلب استبدال العقوبة الحبسية الأصلية بعقوبة بديلة إلى المحكمة المختصة، وذلك عن طريق المؤسسة السجنية، ولا يجوز لأي شخص آخر إيداع طلب في هذا الشأن بالمؤسسة السجنية نيابة عن المعتقل. يجب على المعتقل في هذه الحالة إمداد المصلحة المختصة بجميع الوثائق التي يستدل بها في طلبه إذا لم تكن متوفرة لديها.

المادة 34

يتعين دراسة حالة ووضعية كل معتقل تقدم بطلب تغيير العقوبة السالبة للحرية أو تم اقتراحه لهذا وذلك من طرف مدير المؤسسة الذي يقوم وجوبا باستشارة كل من المصلحة المختصة وطبيب المؤسسة والمسؤول عن العمل الاجتماعي والمسؤول عن الأمن والانضباط، حول سلوك المعتقل وحظوظ وإمكانات إعادة إدماجه في المجتمع، وكذا حول وضعيته الصحية.

المادة 35

تقوم المصلحة المختصة بتوجيه طلب تغيير العقوبة السالبة للحرية مقرونا بمقترحاتها على ضوء مؤهلات المعتقل وقدراته ونشاطه المهني أو الحرفي المعتاد، والبرامج التأهيلية التي انخرط بها، إلى المحكمة المختصة وذلك بعد تكميمه بالوثائق التالية:

بطاقة شخصية للمعتقل بخصوص وضعيته الجنائية

شهادة طبية عند الاقتضاء تتعلق بحالته الصحية

ملخصاً حول سلوكه داخل المؤسسة وعدد مرات وأسباب اعتقاله، وحول احتياجاته التأهيلية في إطار التفريد

رأي مدير المؤسسة.

المادة 36

يمكن للمحكمة أن تطلب من المؤسسة السجنية مدها بالوثائق المذكورة في المادة السابقة، وذلك عند نظرها التلقائي في تغيير العقوبة الحبسية أو بمناسبة بتها فيه بناءً على ملتمس النيابة العامة أو بطلب من أحد الأشخاص المخول لهم ذلك وفقاً لمقتضيات القانون، كما يمكنها طلب كل المعطيات المفيدة حول إعادة تأهيل المعتقل وتكوين سلوكه ومدى استجابته لإعادة الإدماج.

9/19

المادة 37

تسلم المؤسسة السجنية للمحكوم عليه فور إنهاء تنفيذه للعقوبة البديلة، بطاقة تفيد هذا الإنهاء.

يسلم للمحكوم عليه بناءً على طلبه، سواء أثناء تنفيذه للعقوبة البديلة أو بعد إنهاؤها، موجز من سجل العقوبة البديلة دون الإشارة فيه إلى نوع الجريمة المرتكبة أو إلى مدة العقوبة الحبسية الأصلية.

يتوقف تسليم الموجز المذكور لعائلة المحكوم عليه أو للمحامي على الموافقة المسبقة للمحكوم عليه.

ينجز مدير المؤسسة السجنية موجزاً من سجل العقوبة البديلة ويشهد بصحته ويحرص على تسليمه للشخص الذي تقدم بالطلب بعد التأكد من هويته، وإذا غاب مدير المؤسسة أو عاقه عائق، ناب عنه، حسب الترتيب المسؤول الإداري المساعد أو الموظف المسؤول عن المصلحة المختصة، أو الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة.

تحدد الإدارة المكلفة بالسجون نموذج بطاقة إنهاء تنفيذ العقوبة البديلة، كما تحدد شروط تسليم وكيفيات تسليم موجز من سجل العقوبة البديلة حالة وفاة المحكوم عليه.

الباب الثالث: مراقبة وتتبع تنفيذ العقوبات البديلة

الفرع الأول: العمل لأجل المنفعة العامة

المادة 38

تقوم المصلحة المختصة محليا في إطار التنسيق المحلي مع مصالح الدولة والجماعات الترابية وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكمة الجيدة والمؤسسات العمومية، بإعداد لائحة المصالح المحلية التي يمكن أن يتم فيها العمل لأجل المنفعة العامة، وكذا المؤسسات الخيرية ودور العبادة وغيرها من المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية العاملة لفائدة الصالح العام، كما تقوم بتحديد كفاءات وطرق وبرامج تنفيذ العمل لأجل المنفعة، وكل ما يرتبط بعمل المحكوم عليه لديها لأجل المنفعة العامة، وذلك في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ترسل هذه اللائحة إلى قاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة بالمحكمة المختصة، وإلى الإدارة المكلفة بالسجون. يتم تحيين ومراجعة هذه اللائحة بشكل دوري وكلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 39

تفتح المصلحة المختصة فور التوصل بالمقرر القضائي الخاص بالمحكوم عليه بعقوبة العمل لأجل

10/19

المنفعة العامة، ملفا يتضمن

المعطيات الكافية حول هويته

طبيعة العمل المسند إليه ومصلحة الدولة أو المؤسسة أو المنظمة أو الجمعية أو غيرها التي

سينفذه فيها؛

البرنامج الزمني لتوزيع ساعات العمل.

إذا تعلق الأمر بشخص معتقل، تقوم المصلحة المختصة بما يلي:

تبليغه بفحوى المقرر القضائي وتبليغ نائبه الشرعي إذا كان حدثا؛

التأكد من الإفراج عنه ومن احتساب مدة العمل لأجل المنفعة العامة التي يتعين عليه أدائها، وذلك بخصم مدة الاعتقال التي قضها بموازاة كل يوم اعتقال لثلاث ساعات من العمل؛

إخباره بواسطة إشهاد بالالتزامات المفروضة عليه وبالإجراءات القانونية والقضائية التي ستتخذ في حقه عند الإخلال بها أو عدم تنفيذها.

المادة 40

تلتزم المصالح والمؤسسات وكذا الجمعيات والمنظمات المشار إليها أعلاه، باستقبال المحكوم عليه وتخصيص عمل له من أجل المنفعة العامة يحافظ على كرامته الإنسانية، ويمنع عليها تكليفه للقيام بأعمال ذات منفعة خاصة أو شخصية أو أية أعمال لا تنطوي على منفعة عامة، كما لا يمكنها إلزام المحكوم عليه بالعمل خارج أوقات العمل الاعتيادية أو المعمول بها لديها.

تلتزم بإمسك سجل العمل لأجل المنفعة العامة المنصوص عليه بالقانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه، وذلك وفق شروط مسك السجلات المحددة بهذا المرسوم.

إذا تبين لها أن المحكوم عليه لا يحترم ضوابط العمل المفروضة داخل مقرها، ولا يتحلى بالسلوك السوي، جاز لها بناءً على تقرير معلل أن توقف المحكوم عليه عن الولوج إليها للعمل، وتشعر بذلك فوراً المصلحة المختصة.

تقوم بإعداد تقارير شهرية، وتقارير أخرى كلما طلب منها ذلك عن تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة توجهها إما ورقياً أو إلكترونياً أو هما معا إلى المصلحة المختصة.

المادة 41

لا يمكن للمصالح والمؤسسات وكذا الجمعيات والمنظمات المشار إليها أعلاه منح المحكوم عليه أية

11/19

وثيقة إدارية تتعلق بالعقوبة البديلة.

المادة 42

إذا كانت المحكوم عليها بعقوبة العمل من أجل المنفعة العامة تنفذ هذه العقوبة بمكان مخصص للإناث فقط، فإنه لا يمكن في هذه الحالة تفقد ومراقبة مدى تنفيذها لهذه العقوبة، إلا من طرف موظفة تابعة للمصلحة المختصة.

المادة 43

تبرمج المصلحة المختصة زيارات دورية وأخرى مفاجئة إلى أماكن تنفيذ عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة، من أجل التأكد من التزام المحكوم عليه بأداء العمل حسب البرنامج المحدد، ويوقع المكلف بالمراقبة في السجل المعد لهذا الغرض مع تحديد تاريخ الزيارة، وتحرر محضرا تحيله إلى مدير المؤسسة السجنية عند كل إخلال.

المادة 44

يعد مدير المؤسسة السجنية تقريراً مفصلاً يضمنه نظريته ومقترحاته، كلما تبين له أن هناك خللاً في التنفيذ من طرف مصالح الدولة أو المؤسسات أو غيرها من المنظمات أو الجمعيات المستقبلية للمحكوم عليه، وكذا عند كل إخلال للمحكوم عليه بالتزامات العمل لأجل المنفعة العامة، ويرفعه إلى قاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة والإدارة المكلفة بالسجون.

يعد إلى جانب ذلك تقرير بمناسبة انتهاء عقوبة العمل لأجل المنفعة العامة بعد استكمال المحكوم عليه الساعات العمل ويرفعه إلى السلطات القضائية والإدارية المذكورة.

المادة 45

تضع مصالح الدولة أو المؤسسات أو غيرها من المنظمات أو الجمعيات المشار إليها السجل الخاص بالعمل لأجل المنفعة العامة الممسوك من طرفها رهن إشارة المكلف بالمراقبة لمراجعته والاطلاع عليه. يؤشر المكلف بالمراقبة بالاطلاع على السجل المذكور مع التوقيع والتأريخ، ويحق له أن يطلع كلما ارتأى ضرورة ذلك على التسجيلات الرقمية لكاميرات المراقبة إن تواجدت بمكان تنفيذ العمل.

يعتد بالتسجيلات الرقمية عند تعارضها مع المعلومات المدونة بالسجل الورقي.

المادة 46

عند وجود تعارض بين السجلات الورقية والتسجيلات الرقمية، يحرر مدير المؤسسة السجنية تقريراً

12/19

خاصاً حول الواقعة، ويحيله على قاضي تطبيق العقوبات والنيابة العامة لاتخاذ التدابير الملائم، يوجه نسخة عن هذا التقرير إلى الإدارة المكلفة بالسجون

المادة 47

إذا تبين لمدير المؤسسة السجنية بناء على محاضر وتقارير المصلحة المختصة محليا، عدم ملاءمة طبيعة أو ظروف العمل من أجل المنفعة العامة مع القدرة الجسدية للحدث ومصلحته الفضلي أو احتياجاته التأهيلية يوجه لقاضي تطبيق العقوبات طلب تغييرها بعقوبة بديلة أخرى أو استبدال نوع أو نشاط العمل لأجل المنفعة العامة المحكوم به حسب ما يتماشى مع مؤهلات الحدث وقدراته.

الفرع الثاني: تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية

المادة 48

يراقب الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة المقرر التنفيذي وفق الكيفيات القانونية ويتأكد من تضمين أمر قاضي تطبيق العقوبات بنوع التدبير الرقابي أو العلاجي أو التأهيلي المحكوم به أو السلطة أو السلطات التي يتعين على المحكوم عليه التقدم أمامها للمراقبة وبمدة خضوعه لكل ذلك. يحال ملف المعتقل على المصلحة المختصة قبل إتمام إجراءات الإفراج.

المادة 49

تبلغ المصلحة المختصة مقابل إشهاد المعتقل قبل الإفراج عنه بفحوى قرار قاضي تطبيق العقوبات وبنوع التدبير الرقابي أو العلاجي أو التأهيلي المحكوم به عليه وبالساعة والتاريخ الذي يتوجب عليه المثول فيه أمام قاضي تطبيق العقوبات، والذي يتعين ألا يتجاوز أسبوعا واحدا من تاريخ الإفراج.

المادة 50

يقوم قاضي تطبيق العقوبات باستدعاء المصلحة المختصة للإدلاء بمقترحاتها بمناسبة مثول المحكوم عليه بعقوبة تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية أمامه، للمساهمة في وضع الجدولة الزمنية وبرنامج تنفيذ العقوبة، يعتبر هذا الإجراء إلزاميا إذا تعلق الأمر بشخص متابع في حالة سراح

إذا تعذر على المصلحة المختصة الحضور وجب عليها الإدلاء بملتمساتها ومقترحاتها كتابة قبل التاريخ المقرر لمثول المحكوم عليه أمام قاضي تطبيق العقوبات.

19/13

أولا: التدابير الرقابية وتقييد بعض الحقوق

المادة 51

تتأكد المصلحة المختصة من تضمين المقرر التنفيذي القاضي بالإقامة في مكان محدد وعدم مغادرته أو عدم مغادرته في أوقات معينة، بالعنوان الكامل لإقامة أو سكن المحكوم عليه أو بالعنوان الذي سيقضي به عقوبته.

المادة 52

يجب على المحكوم عليه بعقوبة الإقامة بمكان محدد وعدم مغادرته أو عدم مغادرته في أوقات محددة أن قوم بالتحديد الدقيق لمحل وعنوان سكناه، ويمكن عند الاقتضاء إلزامه بالإدلاء بشهادة صادرة عن السلطات المحلية المختصة تثبت محل إقامته أو سكناه.

يجري الموظف المكلف بالمراقبة زيارات للمحكوم عليه بالعنوان المدلى به.

إذا كان المحكوم عليه بهذه العقوبة أنثى، فإنه لا يمكن إجراء زيارات المراقبة والتفقد إلا بحضور موظفة تابعة للمصلحة المختصة.

المادة 53

يمكن لقاضي تطبيق العقوبات تلقائياً أو بناء على ملتمس مدير المؤسسة السجنية أو المحكوم عليه أو نائبه الشرعي، تغيير المكان أو العنوان موضوع تنفيذ العقوبة، كلما كان من شأن هذا الإجراء تجنيب المحكوم عليه الاتصال أو الاحتكاك بالأشخاص ضحايا الجريمة.

يشترط للقيام بهذا الإجراء أن يكون العنوان الجديد محلاً لسكنى أحد أفراد عائلة المحكوم عليه أو أي شخص آخر يمكنه أن يلعب دوراً مهماً في إعادة تأهيله، أو له تأثير حسن على المحكوم عليه لإعادة تأهيله، وذلك بعد تعهد خاص من طرف هذا الشخص بإيواء المحكوم عليه والتكفل به، وإذا كان حدثاً تعين الحصول على موافقة وليه الشرعي

المادة 54

تسلك المؤسسة السجنية سجل لإثبات تقدم المحكوم عليه بفرض رقابة تلزمه بالتقدم إليها في مواعيد محددة، وتضع له مواعيد محددة للتنفيذ.

يتولى الموظف المسؤول بالمصلحة المختصة تدوين المعلومات الخاصة بالمحكوم عليه وتاريخ وساعة تقدمه إلى المؤسسة، ويوقع ويؤشر على ذلك إلى جانب توقيع المحكوم عليه أو وضع بصمته إذا كان لا يحسن التوقيع وكذا عند الاقتضاء.

يجب ألا يحتوي هذا السجل على بياض أو محو أو تشطيب، ويتعين أن يوضع خط أحمر رقيق على كل خطأ في التسجيل ويصادق عليه كل من الموظف المسؤول بالمصلحة المختصة ومدير المؤسسة السجنية.

يمكن للمؤسسة السجنية بالإضافة إلى ذلك اعتماد التقنية البيومترية لإثبات تقدم المحكوم عليه إليها في المواعيد المحددة.

المادة 55

يجوز للإدارة المكلفة بالسجون بعد إشعار قاضي تطبيق العقوبات وضع سوار الكتروني للمحكوم عليه بعقوبة الإقامة في مكان محدد وعدم مغادرته أو مغادرته في أوقات معينة، وكذا الممنوع من ارتياد أماكن معينة أو عدم ارتيادها في أوقات معينة، من أجل تتبع تحركاته.

تسري عليه في هذه الحالة المقتضيات القانونية للمراقبة الالكترونية كما هي محددة بالقانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه، ومقتضيات هذا المرسوم التنظيمية.

المادة 56

يحق للإدارة المكلفة بالسجون كلما استدعت الضرورة ذلك الاستعانة بالقوة العمومية أو بالسلطات المحلية من أجل التأكد من إقامة المحكوم عليه بالمكان المحدد له والتزامه بعدم مغادرته، أو بعدم مغادرته في أوقات معينة، أو عدم ارتياده للأماكن الممنوع من ارتيادها أو الممنوع من ارتيادها في أوقات محددة.

ثانيا: التدابير العلاجية

المادة 57

تقوم الإدارة المكلفة بالسجون بتنسيق مع السلطة القضائية المختصة والنيابة العامة والقطاعات الحكومية أو المؤسسات المعنية، بإعداد لائحة تضم المؤسسات والمراكز العمومية التي يمكن أن يخضع فيها المحكوم عليه لعلاج نفسي أو علاج ضد الإدمان.

توضع هذه لائحة رهن إشارة المحاكم وقضاة تطبيق العقوبات، وتخضع للتحيين والمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

المادة 58

يمكن الترخيص بخضوع المحكوم عليه للعلاج النفسي أو علاج ضد الإدمان بإحدى المصحات الخاصة

19/15

على نفقته.

تسري على هذه المؤسسات الخاصة نفس المقتضيات المطبقة على المؤسسات العمومية.

المادة 59

تضع المؤسسة أو المركز العلاجي بروتوكولا علاجيا للمحكوم عليه بعد عرضه على الإدارة المكلفة بالسجون وقاضي تطبيق العقوبات.

يمكن الإدارة المكلفة بالسجون إبداء ملاحظاتها ومقترحاتها حول البروتوكول العلاجي.

المادة 60

يحق للإدارة المكلفة بالسجون المنازعة في البروتوكول العلاجي وفي قرارات المؤسسة أو المركز العلاجي كلما تبين لها أن هذا البروتوكول لا يصب في غايات العلاج ولا في أهداف العقوبة البديلة، وذلك بإحالة الأمر إلى المسؤول عن مصالح الصحة العمومية.

المادة 61

تنجز المؤسسة أو المركز العلاجي تقارير دورية حسب مراحل تنزيل البروتوكول العلاجي وعند انتهائه توجهها إلى قاضي تطبيق العقوبات والإدارة المكلفة بالسجون، وتقارير أخرى كلما طلب منها ذلك.

المادة 62

يقوم طبيب المؤسسة السجنية أو أحد مهني الصحة التابع للمؤسسة السجنية المعنية، بالتثبت من مدى خضوع المحكوم عليه للعلاج أو استمرار خضوعه له بجميع الوسائل التي تراها ملائمة، وتلزمه بالإدلاء بما يفيد ذلك، كما تتأكد من صحة الوثائق أو الملفات المدلى بها.

ثالثا: التدابير التأهيلية

المادة 63

تراعى مؤهلات المحكوم عليه المعرفية والعملية والدراسية، وكذا النشاط المهني أو الحرفي الذي يزاوله واحتياجات تقويمه وتأهيله، عند تحديد التدابير التأهيلية التي يجب عليه الخضوع لها.

المادة 64

يجب على المحكوم عليه أن يقدم للمصلحة المختصة في تواريخ تحددها، جميع الوثائق التي تراها

19/16

ضرورية لإثبات خضوعه أو استمرار خضوعه للتدابير التأهيلية المحكوم بها.

يمكن للمصلحة المختصة عند الشك في سلامة الوثائق المدلى بها أن ترجع مباشرة إلى الجهة أو السلطة التي أصدرتها، كما تتخذ جميع الوسائل التي ترتئها للتأكد من صحتها.

المادة 65

يقوم المراقب المكلف بزيارات تفقدية للأماكن أو المراكز أو المؤسسات التي يمكن أن يخضع فيها المحكوم عليه لتدابير تأهيلية، وكذا التي يزاول فيها النشاط المهني المحدد له أو التي يتابع فيها الدراسة أو التكوين.

إذا كان المحكوم عليه بهذه العقوبة أنثى، فإنه لا يمكن إجراء زيارات المراقبة والتفقد إلا من طرف موظفة تابعة للمصلحة المختصة أو بعد حضورها.

المادة 66

يمكن أن يستفيد المحكوم عليه من دورات تأهيلية متخصصة تهدف لضبط النفس والتعايش في وسط الجماعة ونزع العدوانية والاندفاع، وذلك في إطار اتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات والجهات المؤهلة لذلك، الراغبة في تقديم هاته الخدمات مجاناً وبصفة تطوعية، أو على نفقة المحكوم عليهم إذا تعذر توفيرها مجاناً.

الفرع الثالث: الغرامة اليومية

المادة 67

يقوم الموظف المسؤول عن ضبط تنفيذ العقوبة البديلة تحت إشراف مدير المؤسسة بحساب مجموع مبلغ الغرامة اليومية التي يجب على المعتقل أدائها بضرب عدد أيام العقوبة الحبسية المتبقية في مبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها.

يصدر مدير المؤسسة السجنية قرارا معللا يبين فيه مبلغ الغرامة اليومية المحكوم بها وعدد أيام الاعتقال ومجموع قيمة الغرامة الواجب أدائها، ويشير فيه إلى مراجع مقرر قاضي تطبيق العقوبات.

المادة 68

تبلغ المصلحة المختصة المعتقل بواسطة إشهاد بمجموع مبلغ الغرامة اليومية وبحساب الخزينة العامة الذي يتعين عليه إيداع هذا المبلغ فيه وبتاريخ ذلك، وتحرص على تمكين المعتقل من إخبار عائلته أو إخبار الشخص الذي يرى مصلحة له في ذلك من أجل أداء قيمة الغرامة، وإذا تعلق الأمر بمعتقل حدث

19/17

وجب عليها تبليغ ولي أمره أو وصيه.

المادة 69

يدلي المعتقل أو من ينوب لمدير المؤسسة السجنية بما يفيد أدائه - دفعة واحدة - المجموع قيمة الغرامة اليومية المحكوم بها، ويمكن عند الضرورة أداء مجموع مبلغ الغرامة لدى المؤسسة السجنية مقابل وصل يحدد نموذجه من طرف الإدارة المكلفة بالسجون.

تتولى المؤسسة السجنية إيداع المبلغ المؤدى بالحساب المشار إليه بالمادة السابقة.

المادة 70

يقوم مدير المؤسسة السجنية فور أداء المعتقل لمجموع مبلغ الغرامة أو إدلائه بما يفيد الأداء، بموافاة قاضي تطبيق العقوبات بما يفيد الأداء، من أجل استصدار الأمر القاضي بإطلاق سراح المعتقل.

يشرع مدير المؤسسة السجنية في إجراءات الإفراج عن المعتقل حال توصله بمقرر قاضي تطبيق العقوبات الأمر بالإفراج

الباب الرابع: أحكام مختلفة

المادة 71

يتأكد المكلف بالمراقبة من هوية المحكوم عليه بجميع الوسائل وله أن يطلب منه الإدلاء ببطاقة التعريف الوطنية أو أي وثيقة أخرى يرى أنها كفيلة بإثبات الهوية، وذلك بعد أن يقدم نفسه لهذا الأخير ويعرفه بطبيعة مهمته والغرض من الزيارة.

المادة 72

يمكن للإدارة المكلفة بالسجون عند الضرورة تكليف الموظف المكلف أو من تنتدبه لهاته الغاية بإجراء مختلف زيارات المراقبة والتتبع خارج أوقات العمل الإداري وخلال أيام العطل والأعياد. يشعر مدير المؤسسة السجنية قاضي تطبيق العقوبات المختص والنيابة العامة التابع لدائرة نفوذها مكان تنفيذ العقوبة البديلة بهذا المقتضى.

19/18

الباب الخامس: مقتضيات ختامية

المادة 73

يستفيد من مقتضيات هذا المرسوم ومن أحكام القانون رقم 43.22 المشار إليه أعلاه، المعتقلين المتوفرين على الشروط القانونية، عند تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

المادة 74

يدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

19/19

.....
.....